

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الجديدة
لمنطقة الشرق الأوسط (2010-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية

إشراف الأستاذ
سيدأحمد كبير

إعداد الطالبة
نصيرة عكول

لجنة المناقشة:

أ: يمينة عطيش رئيسا

د: سيدأحمد كبير..... مشرفا ومقررا

أ: مهدي فتاك.....عضوا مناقشا

2015 - 2014م

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الجديدة
لمنطقة الشرق الأوسط (2010-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية

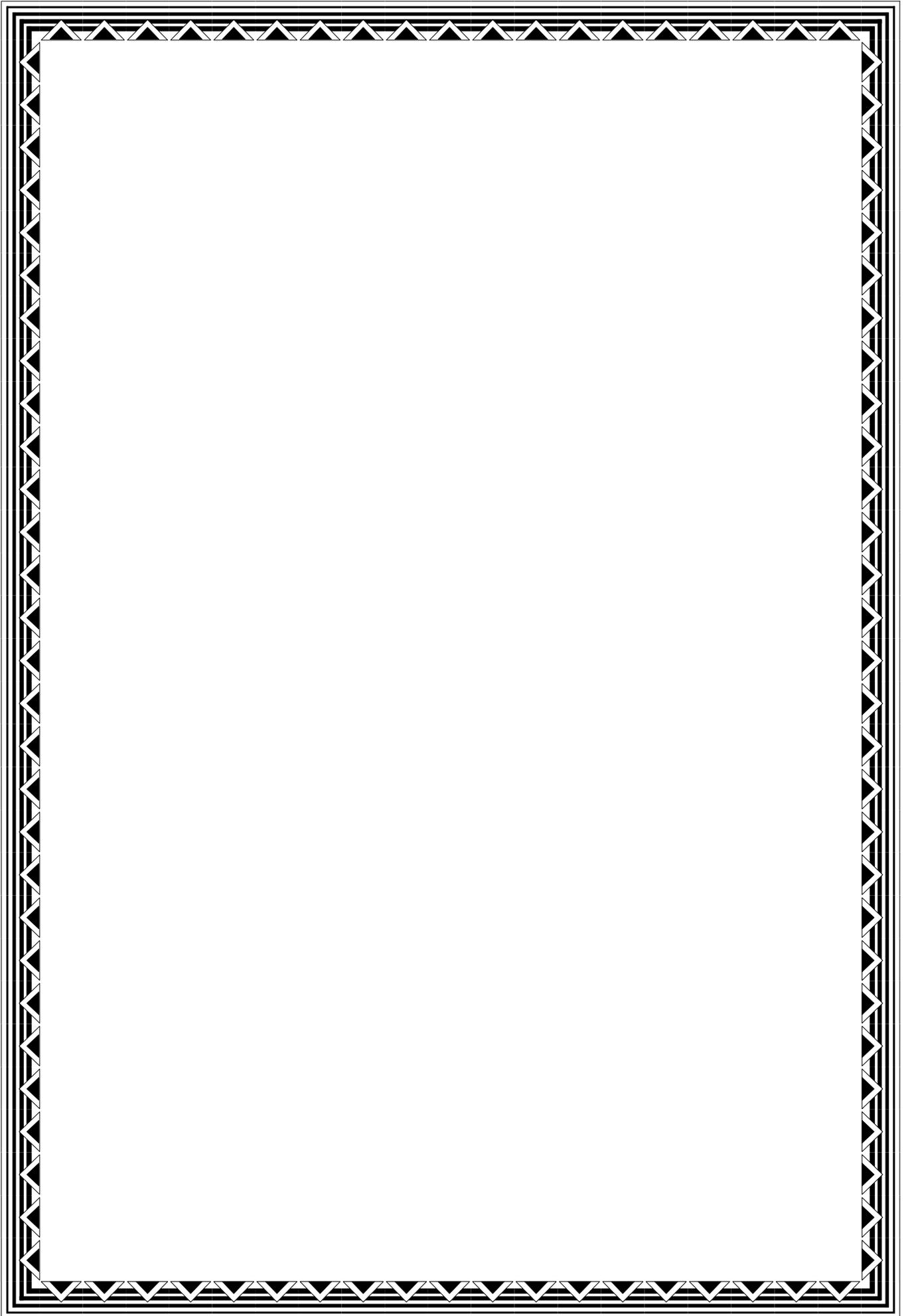
إشراف الأستاذ
سيد أحمد كبير

إعداد الطالبة
نصيرة عكول

لجنة المناقشة:

أ: يمينة عطيش رئيسا
د: سيد أحمد كبير مشرفا ومقررا
أ: مهدي فتاك عضوا مناقشا

2014 - 2015م



بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم
الحكيم"

صدق الله العظيم

-البقرة 32-

الشكر والتقدير

نشكر الله - تعالى - ونحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكره أن حقق لي ما أصبو إليه في استكمال درجة الماجستير ، بأن هيا لي وسهل التحاقى بجامعة مولود معمري .
وأقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور سيد أحمد كبير على حسن تعاونه، إذ أمدني بما أحتاج إليه من مؤلفات واستفسارات وكان له أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة . ثم نزجي الشكر فائقه والثناء أجله إلى أساتذنا الكرام - :
الأستاذة يمينة عطيش رئيس المناقشة و الأستاذ مهدي فتاك كعضو ممتحن على تفضلها بمناقشة هذه الدراسة .

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى أغلى الناس في الوجود أبي و أمي
حفظهما الله لي

إلى إخوتي و أخواتي خاصة سامية ونسيمة وكل عائلتي دون
إستثناء

إلى زملائي و زميلاتي في قسم العلوم السياسية و كل أساتذتي
وجزيل الشكر و العرفان إلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل
الدكتور سيد أحمد كبير

وإلى كل من ساعدني من قريب وبعيد

قائمة المحتويات

02.....	مقدمة.....
03.....	الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري.....
04.....	المشكلة البحثية.....
04.....	مجالات الدراسة.....
06.....	الفروض العلمية.....
06.....	الأهمية العلمية والعملية للدراسة.....
06.....	مناهج الدراسة واقترباتها.....
07.....	المفاهيم الأساسية.....
14.....	الدراسات السابقة.....
15	الفصل الأول : مدخل عام.....
16.....	تمهيد.....
17.....	المبحث الأول : تعريف الشرق الأوسط.....
17.....	المطلب الأول : مفهوم الشرق الأوسط.....
23.....	المطلب الثاني : البعد الجغرافي للشرق الأوسط.....
29.....	المبحث الثاني : مجلس التعاون الخليجي.....
29.....	المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي.....
31.....	المطلب الثاني : أهمية مجلس التعاون الخليجي.....
35.....	المبحث الثالث : تعريف الربيع العربي.....
35.....	المطلب الأول : مصادر التغيير في العالم العربي.....
40.....	المطلب الثاني : نشأة الثورات العربية.....
44.....	الفصل الثاني : التأثيرات القائمة بين مجلس التعاون الخليجي ودول الربيع العربي.....
45.....	تمهيد.....

46.....	المبحث الأول: دراسة أنماط التفاعلات بين دول المجلس والثورات العربية.....
46	المطلب الأول : تأثير الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي.....
49	المطلب الثاني : التفاعلات القائمة بين الطرفين
55.....	المبحث الثاني :تداعيات الثورات العربية على دول الخليج.....
55.....	المطلب الأول : التأثيرات الاقتصادية المباشرة
60.....	المطلب الثاني : نماذج من الدول المتأثرة بالربيع العربي
77.....	المبحث الثالث : تأثير مجلس التعاون الخليجي على الثورات العربية.....
77.....	المطلب الأول : موقف دول الخليج من الثورات العربية.....
86.....	المطلب الثاني : التأثير الاقتصادي والعسكري.....
90.....	الفصل الثالث : الازمة السياسية في البحرين وتعثر للديمقراطية.....
91.....	تمهيد.....
94.....	المبحث الأول : مصادر الازمة السياسية في البحرين.....
94.....	المطلب الأول : المصادر الداخلية
99	المطلب الثاني : المصادر الإقليمية
102.....	المطلب الثالث : المصادر الدولية
106.....	المبحث الثاني :إجراءات حل الازمة
106.....	المطلب الأول : الإجراءات السياسية
108.....	المطلب الثاني : الإجراءات الأمنية
109.....	المطلب الثالث : الإجراءات الاقتصادية
111.....	المبحث الثالث : السيناريوهات المحتملة لتطور الازمة وعملية الإصلاح.....
111.....	المطلب الأول : سيناريو تراجع الازمة
113.....	المطلب الثاني : سيناريو تصاعد الازمة
114.....	المطلب الثالث : سيناريو انتهاء الازمة
117.....	استنتاجات.....

مقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بما يحدث من حولها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وذلك نظراً لأهميتها الإستراتيجية المختلفة عن المناطق الأخرى والتي اكتسبتها بفضل ثروتها الطاقوية، ما جعلها محل أطماع باقي الدول التي تريد بسط نفوذها فيها للسيطرة عليها، ما جعلها تتأثر بهذا التنافس وتتسم بعدم الاستقرار والتغير، مما أدى لإعادة رسم مضمون النظام الإقليمي نظراً لحدوث عدة تغيرات على الساحة الدولية والمؤثرة بدورها على الساحة الإقليمية، إضافة إلى وجود تغير في موازين القوى العالمية التي أدت إلى تغيير الموازن الإقليمية أيضاً، والتي أدت إلى بروز قوى إقليمية عربية كانت فاعليتها محدودة خاصة بعد غياب دور الدول العربية الكبرى كمصر، وذلك في ظل التغيرات السياسية التي طرأت على بعض الدول العربية بداية من تونس 2010 .

استمرت هذه الموجة إلى دول أخرى كمصر وليبيا، والتي حدثت فيها تغيرات في الأنظمة بفعل الاحتجاجات الشعبية أو ما يعرف بثورات الربيع العربي، وقد قادت هذه الاحتجاجات مجموعة من الشباب الثائر والمتذمر لعدم رضاهم عن الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي لم يحدث فيها أي تحسن منذ عقود وطالبوا بتطبيق النظام الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية، وبهذا أدت هذه الاحتجاجات إلى انهيار العديد من الأنظمة السياسية العربية البارزة والمؤثرة في النظام الإقليمي. كما أن هذه الاحتجاجات امتدت أيضاً إلى دول مجلس التعاون الخليجي ذات الطبيعة الملكية المنغلقة، لكن حدثت الإستثناء في المملكة البحرينية أين تأثر الشباب البحريني بالثورات العربية التي حدثت في الدول العربية المجاورة وقاموا باحتجاجات للمطالبة بالتغير النظام من ملكي إلى نظام ديمقراطي جمهوري، مما جعل الدول الخليجية تتخذ عدة إجراءات ومبادرات إصلاحية سريعة لاحتواء هذه الاحتجاجات قبل وصولها إلى ما وصلت إليه في مصر وتونس من عنف وتخريب. وبهذا قد شهدت الأسابيع الأولى من 2010 إلى 2011 بداية تحول تاريخي في العالم العربي، لأنها شكلت منعطفاً سياسياً خطيراً بسبب التغيرات التي حدثت داخل الدول ذات الأنظمة التقليدية إلى درجة تغييره، إلا أنه بالرغم من وصولها إلى هذه الدرجة مازال الحراك العربي لم يأخذ شكله النهائي، وذو قابلية للتطور والتغير باستمرار.

وعليه واستجابة لمتطلبات معالجة هذا الموضوع وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات، مروراً بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الأساسية، ومناهجها واقترباتها ومفاهيمها التي استعانت بها واعتمدها كأساس للتحليل، وعليه قسمت الموضوع إلى ثلاثة فصول:

حيث قامت في فصلها الأول بتحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة وقدمت عدة تعاريف ستساهم في فهم الدراسة بشكل أكثر وضوحاً ودقة، كتعريف منطقة الشرق الأوسط الذي لازال محل جدل لأن لعدم اتفاقهم على تعريف محدد، و ثم تطرقت إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يعد من انجح التكتلات الإقليمية في الشرق الأوسط، والذي برز بشكل ملحوظ خلال الربيع العربي، والذي قامت أيضا بالتطرق إليه من خلال تحديد المصادر التي دفعت إلى انتشار موجة التغيير في العالم العربي والتي تم تسميتها بالربيع العربي لاحقاً.

أما في الفصل الثاني المعنون بـ: **التأثيرات القائمة بين مجلس التعاون الخليجي ودول الربيع العربي** تطرقت إلى دراسة التفاعلات القائمة بين الطرفين من خلال عملية التأثير والتأثر بينهما سواء في المجال الاقتصادي والعسكري، أو من خلال المواقف التي تبنتها الدول الخليجية خلال هذا الربيع العربي.

أما في فصلها الثالث بعنوان: **الأزمة السياسية في البحرين وتعثر الديمقراطية** قامت الدراسة بتقصي نموذج من نماذج الدول التي حدثت فيها الاحتجاجات المنادية بالتغيير وتسليط الضوء على مصادر المختلفة لهذه الأزمة والتي ساهمت في حدوثها، ثم تطرقت إلى الإجراءات التي اتخذها نظام الحكم لاحتواء هذه الأزمة سواء في المجال السياسي، والمجال الأمني، والاقتصادي، وفي الأخير قدمت ثلاث سيناريوهات محتملة لتطور الأزمة وعملية الإصلاح في البحرين .

وفي الأخير وصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات العامة حول الموضوع.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

والنظري للدراسة

أ- الإطار المنهجي للدراسة :

1- المشكلة البحثية :

واجهت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بمجموعها أو على صعيد كل قطر منها جملة من التحديات . بعضها مشترك والبعض الآخر خاص بكل قطر . فيما يخص ما تعرفه الساحة الإقليمية (الشرق الأوسط) من تطورات و تحولات جديدة فيما أصبح يعرف "بالربيع العربي" أدت إلي تحولات جذرية في بعض دول المنطقة، وضوء هذه الوضعية تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية :

ما هي آثار وانعكاسات التحولات الإقليمية الجديدة على دول مجلس التعاون الخليجي؟

أو بعبارة أخرى: كيف أثرت هذه التحولات على الدول الخليجية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما هو وضعها؟ وكيف تعاملت هذه الدول مع هذه التحولات، أي رد فعلها؟

كما يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثل أبعاد المشكلة الرئيسية وهي:

- فيما تتمثل أهم التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (المنطقة العربية)؟
- ما هي انعكاسات الأحداث (التحولات) على الأمن القومي الخليجي؟
- هل يمكن أن تمسها رياح التغيير أم لها حصانة ضد التغيير؟ أي ما هو مستقبل الديمقراطية في المنطقة الخليجية؟

2-مجالات الدراسة :

أ- المجال المكاني:

يهتم هذا البحث بدراسة منطقة الخليج العربي عامة الذي يشغل 16 درجة عرضية شمال خط الإستواء، و 25 درجة خط طول شرق خط جرينيش، ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة(السعودية، عمان، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين) والتي تقع بين دائرتي عرض 16 و 32 شمالا، وتمتد بين خطي طول 35 و 60 شرقا، فهي في الجهة الشرقية بالنسبة للوطن العربي، وجنوب غرب قارة آسيا، كما تطل على بعض المسطحات المائية، والبحار

كالمحيط الهندي، وبحر العرب جنوباً، والخلجان كالخليج العربي وخليج عمان شرقاً، كما لها حدود برية من الشمال مع الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، وجنوباً الجمهورية اليمنية.¹

كما يعد موقع إستراتيجي لوقوعه بين العالم الشرقي والعالم الغربي، ولإشرافه على مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان، الذي يمر به الجزء الأكبر من النفط العالمي، كما يشرف على باب المندب الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن خاصة بعد شق قناة السويس، وبهذا امتدت الحركة التجارية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.²

ب- المجال الزمني :

تحاول الدراسة تقصي الموضوع في الفترة الممتدة من 2010 التي تعتبر بداية أحداث " الربيع العربي " من تونس و بداية إنتشارها إلى باقي الدول العربية الأخرى، وحتى الخليجية منها كالبحرين، إلى غاية سنة 2014.

ج- المجال الموضوعي :

تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة وتحليل المواضيع المتصلة بما شهدته المنطقة من تحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي كالنظام السياسي وإصلاحات قانونية ودستورية، وسياسية واقتصادية، واجتماعية في الأمن القومي بصفة عامة.

¹ - ماجد مصبح فتحي الكعبي، لمحات من تاريخ الخليج لدول مجلس التعاون الخليجي،" في : <http://www.sez.ae/vb/showthread.php?t=84524>، تاريخ الاطلاع: (2015/02/05) .

² - موسوعة مقاتل الصحراء، "شبه الجزيرة العربية"، في : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/jazeeraara/sec01.doc_cvt.htm ، تاريخ الاطلاع: (2015/02/18).

3- الفروض العلمية :

- 1- هناك عملية تأثير وتأثر بين دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الربيع العربي.
- 2- كلما زادت التوترات الإقليمية كلما ضاعفت دول الخليج قواتها الدفاعية لمواجهة أي خطر محتمل أن يلحق بها.
- 3- هناك ارتباط بين الاستقرار الذي تشهده الدول الخليجية وكوادرها، أي مصالح الدول الكبرى فيها.

4- الأهمية العلمية والعملية :

حظي موضوع " الربيع العربي " وعلاقته بالدول الخليجية باهتمام عديد المفكرين والباحثين، ومنه فإن الأهمية الأولى للدراسة تأتي من أهمية وطبيعة موضوعها، وكذا أهمية المنطقة محل الدراسة (الخليج العربي)، كما ترجع أهميتها كذلك لعاملين أساسيين: أهمية علمية وعملية.

فمن الناحية العلمية تستفيد الباحثة من اختيار الفروض العلمية، واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، واستثمار المعارف المتحصل عليها في عملية البحث والتحليل السياسي، أما العملية فتكمن في إفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع والقررين والسياسيين بنتائج البحث.

5- مناهج الدراسة واقتراياتها :

تعتبر المواضيع المتعلقة بالمنطقة العربية من أكثر المواضيع تركيبا وتعقيدا وتشابكا، بسبب تداخل العوامل الداخلية سياسية واقتصادية، واجتماعية وثقافية، وكذا العوامل الرسمية وغير الرسمية، وكذا تشابك هذه العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية في صنع مختلف السياسات في دول المنطقة.

وعلى هذا الأساس فهي تتطلب منهجية تكاملية تعتمد علوما متساندة تراعي مستويات الظاهرة ومتغيراتها، وينعكس هذا من خلال اعتماد الدراسة مركبا تحليليا متعدد المتغيرات والمستويات كون أن تناول الدراسة للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية : المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي

وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تفاعلت فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية.¹

كما تعتمد الدراسة على **إقتراب النخبة** وذلك من خلال إطاره التحليلي الذي يساعد للإقتراب من الظاهرة السياسية، أوصنع السياسات عامة، فالنخبة هي الأقلية الحاكمة، وهي من توجه المجتمع وتحدد السياسات، وتهتم على عملية صنع القرار السياسي، ولهذا سيساعدنا هذا الإقتراب على فهم سياسات دول الخليج ومن المهيم على عملية صنع القرار باعتبار أنها دول ذات حكم ملكي، كما أن الظاهرة السياسية تابعة لقوى وظواهر أخرى ولفهمها يجب أولاً تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، فإذن تحديد النخبة وتحليلها يساعد كثيراً في فهم ودراسة الظاهرة السياسية.²

وكذا **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع** الذي يهتم بعملية التفاعل بينهما لمعرفة خصائص هذه العلاقة والعوامل المؤثرة فيها، لأنه هناك صراع بين الدولة التي تريد السيطرة على الكل ثم الحصول على الموارد لتنظيم شؤونها، والتنظيمات التي تنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي، فإذن الدولة لها دور في بناء المجتمع، كما أن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تلعب دور في تشكيل هذا البناء، إذن هناك عملية تأثير وتأثر وهذا ما سيساعدنا في دراستنا.³

ب- الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة :

1- المفاهيم الأساسية :

تقتضي الدراسة العلمية تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في ثنايا الموضوع، فتحديد المفاهيم مهمة في حقل العلوم السياسية، والمفهوم أحياناً من فرط استخدامه قد يحمل الشيء ونقيضه مما يحوله إلى مفهوم ملتبس، مشوش يحيطه الغموض، وهو ما يعبر عنه بإشكالية المفهوم، فأى مفهوم ينتمي إلى المنظومة الفكرية والفلسفية للمحيط الذي ولد فيه، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويستلزمه.

¹ - Laura Neach and Jean Heg, "Generational change in Foreign policy Analysis," in Laura Neach and all.(eds), **Foreign policy Analysis** (New Jersey : prentice Hall, 1995), p.10.

² - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر : 1997) ، ص ص . 205 - 215 .

³ - المرجع نفسه ، ص ص . 217 - 221 .

ولهذا كان على الدراسة تحديد مجموعة من المفاهيم لضبطها وتحديد إطار استخدامها وهي :

التطور التقني والاقتصادي والموارد الطبيعية لأنه قبل كان مقتصر فقط على القدرة العسكرية، ولهذا فأمن الخليج العربية بصفة خاصة يقتضي مقارنة قضية الجيوبوليتيكس، والجيواستراتيجيا والموارد الطبيعية وذلك للأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في المنطقة.

1- الأمن القومي:

هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية¹، وجاء هذا المفهوم مع نشأة مجلس الأمن القومي الأمريكي 1974، وبهذا شاع مفهوم الأمن بمستوياته وفقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، كما أنه تدخلت فيه عوامل أخرى منها التطور التقني والاقتصادي والموارد الطبيعية لأنه قبل كان مقتصر فقط على القدرة العسكرية، ولهذا فأمن الخليج العربية بصفة خاصة يقتضي مقارنة قضية الجيوبوليتيكس، والجيواستراتيجيا والموارد الطبيعية وذلك للأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في المنطقة.²

2- الأمن القومي العربي :

هو قدرة الأمة العربية على حفظ سيادتها واستقلالها وقدراتها وقيمها من أي تهديد، مقابل تنمية القدرات العربية في كل المجالات سواء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مستندة إلى القدرات العسكرية والدبلوماسية دون إهمال الاحتياجات الوطنية لكل دولة والتي تؤثر على الأمن القومي العربي.³

3- الأمن الإقليمي :

¹- بيان العساف ، إنعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005)، ص . 33 .
²- واضحة ذبيان غنام المطيري ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج العربي (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم السياسية ، 2010-2011)، ص .07.
³- العساف ، مرجع سابق ، ص .33.

برز هذا المفهوم خلال ثلاثينيات القرن العشرين في أدبيات العلاقات الدولية، فهو أمن يخص مجموعة من الدول المنتمية لإقليم جغرافي واحد، سعيًا منها لتحديد سياسات التعاون السياسي والعسكري فيما بينها لمنع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي.¹

4 . التحول السياسي - Political Transition :

تبدأ دائرة اللبس والغموض حول مفهوم التحول السياسي من خلال تعدد و اختلاف التعبيرات حوله، حيث يعبر عنه تارة بالتحول الديمقراطي وتارة بالانتقال السياسي، وتارة أخرى بالدمقرطة وكذا بالإصلاح السياسي والديمقراطي.

1 . مفهوم التحول الديمقراطي(السياسي):

يعتبر مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الأساسية في مجال العلوم السياسية، وقد عرفت اهتمامًا بالغًا منذ ظهور هذا المصطلح في العهد اليوناني، وقد زاد وكثر الحديث عن الديمقراطية خاصة في العقدين الأخيرين نظرًا للتحولات التي عرفها النسق الدولي.

وقبل الحديث عن التحول الديمقراطي، يجب تعريف الديمقراطية، فمفهوم الديمقراطية يرجع في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق، إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، وفي منتصف القرن العشرين دار جدل حول تحديد معنى الديمقراطية، وتم تعريفها على أنها شكل من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التي تؤدبها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة، وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها "جوزيف شومبيتر" عام 1942م، حيث قال: «إن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات»²

¹ - المطيري ، مرجع سابق ، ص. 08.

² - صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة و التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب غلوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993)، ص ص. 64-65.

كما أن هناك العديد من التعاريف التي شملت هذا المصطلح ونذكر منها على سبيل المثال والذكر لا الحصر:

تعريف الديمقراطية في قاموس السياسة الصادر عن دار "بنغوين": «إن الديمقراطية هي المصطلح الأكثر تقديرا (valued) والأكثر غموضا من بين المصطلحات السياسية في العالم المعاصر»¹.

ويقول "جو خال" GO Khale «إن كلمة الديمقراطية معروفة لكل ولكن قد لا يستطيع أحد أن يعرف الديمقراطية بجملة أو اثنتين، هنا يوجد مصطلح يبدو في الظاهر من السهل أن يفهم ولكنه في الواقع من الصعب جدا أن يعرف وأن يفسر بوضوح وشمول»². كما أن مفهوم الديمقراطية يقودنا بدوره إلى مفهوم آخر هو "التريسيخ أو التعزيز الديمقراطي" والذي يشير إلى اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية واقتناعهم بأن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل، وعدم وجود بديل له في الحكم. فالدمقرطة هي مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى آخر ديمقراطي، وهي تحدث في فترة زمنية محددة.³ وتبدأ بزوال النظم التسلطية ويتلوها ظهور ديمقراطية حديثة تعكس إعادة توزيع القوة والسلطة حيث ينقلص نصيب الدولة منها لصالح نصيب المجتمع المدني، وتتمثل محددات التريسيخ الديمقراطي في وجود ثقافة سياسية ديمقراطية لدى النخبة والمجتمع على حد سواء، وبناء وتدعيم المؤسسات السياسية، وتبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات بين فئات المجتمع وهو ما يطلق عليه اسم " استراتيجيات الهندسة الاجتماعية"، وكذا إيمان النخب الحاكمة بالديمقراطية واقتناعها بها والكفاح من أجل تريسيخها.⁴ وما يهمنا هنا هو مصطلح التحول الديمقراطي أو التحول السياسي كمفهوم أساسي ومركزي في هذه الدراسة.

¹ ناجي علوش، الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ص.56

² المرجع نفسه، ص. 57.

³ هنتنغتون، مرجع سابق، ص. 73.

⁴ زريق نفيسة، عملية التريسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الآفاق، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009/2008)، ص. 23-25.

وهنا يظهر لنا مفهومين يجب تعريفهما والفصل بينهما وهما: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي.

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت المجتمعات السياسية كلها وخاصة الدول العربية، نظرا لما أصبح للديمقراطية من قيمة وأهمية في سلم المعايير السياسية، بحيث أصبحت من الضرورات والاحتياجات التي أصبح المواطن العربي عامة يطالب بها وبحاجة ماسة إليها. والتحول لغة هو عملية الانتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى تكون مختلفة عن سابقتها تماما، مثل عملية الانتقال من مرحلة الطفولة إلى سن المراهقة والرشد¹، ومنه فعلمية التحول الديمقراطي تكون بالانتقال من حالة إلى حالة أخرى استجابة للمتغيرات سواء المتعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي أو كليهما معا. وهي حالة البلدان العربية محل الدراسة. والمقصود في كل عمليات التحول هو التحول الإيجابي، أي من حالة إلى حالة ووضع أحسن، أي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي².

التحول الديمقراطي: يتمثل في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، وهو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي ويتميز بالصعوبة والتعقيد.

الانتقال الديمقراطي: الانتقال يستلزم التغيير، والتحويل، أو التطور. فالكلمة نفسها تدل على المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، أو تغيير بعض جوانب أو نشر بديل أفضل للوضع الراهن، أو مراجعة الوضع الراهن داخل المجتمع السياسي عموما قصد تصحيحه³.

أنماط التحول الديمقراطي:

¹ - Joanna Turnbull, (eds.), **Oxford Word power Dictionary** (Oxford: Oxford University Press, 3rd edn, 2006), p.758

² - هنتغتون ، مرجع سابق ، ص . 57 .

³ - Joleen Steyn Kotze, **Theory Building and Democracy : an Appraisal and Analysis of the Consolidation of Democracy Theory** , Doctorat Thesis (University of South Africa, November 2010), P. 29.

تعتبر أنماط التحول الديمقراطي عن الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، أي الكيفية التي يتم بها أو عن طريقها التحول والانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فهناك من يركز على نقطة انطلاق وبداية عمليات التحول، ومنه يميزون بين ثلاث بدايات للتحول :

1 . **النخبة الحاكمة** : بحيث تكون هي المبادرة بعملية التحول.

2 . **المعارضة** : أي أن المبادرة للتحول تكون من طرف النخب المعارضة للنظام، والبداية الثالثة تكون مزيج بين الأسلوبين، أي أن عملية التحول تكون عن طريق الحوار والاتفاق بين كل من السلطة الحاكمة والمعارضة على إجراء الإصلاحات اللازمة من أجل التوجه نحو الديمقراطية.¹

وهذا ما عبر عنه صامويل هنتنغتون بأن هناك ثلاث أنماط من التحول الديمقراطي وهي:

1 - **نمط التحول**: تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام الديمقراطي، أي أن مبادرة التحول تكون من طرفها.

2 - **نمط الإحلال**: يكون فيه التحول بمبادرة من المعارضة نتيجة تصاعد قوتها ونفوذها في المجتمع، وبالمقابل تراجع وانهايار قوة النخبة الحاكمة ومنه الإطاحة بها.

3- **نمط الإحلال التحولي**: يحدث هذا النمط من التحول نتيجة حدوث توازن في قوة كل من المعارضة والنخبة الحاكمة ومنه يكون التحول بطريقة توافقية وتفاوضية بينهما وتغيير طبيعة النظام نحو الديمقراطية.²

ويميز كل من " أودونيل" و" وايتهد" بين مرحلتين متميزتين في عملية التحول والتطور الديمقراطي هما: مرحلة التحول الليبرالي ومرحلة التطبيق الديمقراطي. تشمل مرحلة التحول الليبرالي على جملة حقوق فردية وجماعية تتمثل في الحق في الحرية بشتى أنواعها والسلامة الشخصية وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والنقابات والإضراب، أما مرحلة التطبيق

¹ - نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) ، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، 1993) ، ص . ح .

² - هنتنغتون، مرجع سابق ، ص.ص، 179-240.

الديمقراطي فتشمل إلى جانب العناصر المتفق عليها في العالم المعاصر من اقتراع عام وسري ومباشر والانتخابات الدورية والتنافس بين الأحزاب...، تشمل على مشاركة المواطنين . حتى الذين كانوا مستبعدين من قبل . في المؤسسات وكافة المجالات السياسية، وكذا إيمان الأطراف السياسية وقبولهم بالربح والخسارة في العملية السياسية. فبرغم التمايز النوعي الظاهر بين المرحلتين إلا أن الصلة بينهما كانت وثيقة تاريخياً ولازالت كذلك.¹

وعامة، يتمثل التحول والتطور الديمقراطي الليبرالي في "علم الانتقال" *transitologie* في ثلاث مراحل تمر من خلالها الديمقراطيات الناشئة وهي المرحلة الانتقالية، ومرحلة التحول الديمقراطي، وأخيراً مرحلة توطيد الديمقراطية. المرحلة الانتقالية تتطوي على نقل السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة نسبياً. ويتحقق هذا من خلال انتخابات تُأسس لولادة ديمقراطية جديدة، وتتعلق المرحلة الديمقراطية بتدشين إصلاحات ديمقراطية رئيسية مثل الإصلاح الدستوري، وتغيير المؤسسات، وتحقيق المواطنة وتمتد أساساً إلى الابتعاد عن السياسات الاستبدادية للسياسات الديمقراطية. وتشير المرحلة الأخيرة من توطيد الديمقراطية إما إلى تحقيق الاستقرار في نظام ديمقراطي ليبرالي جديد، أو تعميق لقيم دولة ديمقراطية ليبرالية. ويعتبر التحول الديمقراطي ناجحاً عندما ترسخ الدولة ديمقراطيتها الليبرالية والتي يجب أن تتميز بثلاثة مميزات: يجب أن يكون المجتمع المدني ناشطاً في مشاركته في العملية الديمقراطية. ويجب دعم العملية الديمقراطية من قبل المؤسسات التي تضمن الحرية في تنفيذ الحياة السياسية والمشاركة والمساواة في العملية السياسية، والتعامل مع جميع أعضاء نظام الحكم دون تمييز وتفرقة. وكذا إنشاء الفضيلة المدنية التي تعتمد على تراجع التمييز وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانخفاض في الفوارق الطبقيّة.²

¹ - إبراهيم عوض، "الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي، دراسة مقارنة للجزائر والأردن"، في نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص

ص. 120، 121 .

² - Kotze, *Op.Cit.*, p. 28.

الدراسات السابقة

دراسة أحمد عبدالكريم سيف، بعنوان: "الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي- إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية"، م ركز الجزيرة للدراسات، 2013م (دراسة منشورة).

يركز الكاتب في هذه الدراسة على التحولات الديمقراطية التي جرت عام 2011 وكانت مفصلا مهما في التاريخ السياسي العربي الحديث، كما تحدث عن عوامل التحول الديمقراطي (الخارجية) كمتغير سواء كعامل محفز أو معرقله لعمليات التحول الديمقراطي، كما أنه لا يلغي (العوامل الداخلية) مثل توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر شروط لجعل الديمقراطية ممكنة، كما قال أن عملية الانتقال الديمقراطي تتسم بالتعقيد وتتعدد مساراتها واختلاف نتائجها، ويعتمد ذلك على التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعني وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. كما تطرق لبعض تجارب التحول الديمقراطي العالمية، وأثر التدخلات الإقليمية والدولية فيها، وقام بمقارنة هذه التجارب العالمية ومثيلاتها في العالم العربي. وبالنهاية تحت تأثير التحول الديمقراطي ومطالب الداخل وضغوط الخارج اضطرت الدول العربية إلى الدخول في مسار التحول الديمقراطي ولكن بطريقة بطيئة للغاية ومتعثرة.

دراسة سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه، بعنوان: عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي، دار الفكر - دمشق 2006م

ركزت هذه الدراسة على مقارنة الكاتب سعيد العلوي محاولة لفهم عوائق التحول الديمقراطي فيبدأ من الدولة الحديثة (كما يحدد شروطها ماكس فيبر) في العالم العربي والتي ما تزال في طور البناء والتكوين وما يرافقها من صعوبات، ثم ينتقل إلى الدولة الوطنية التي

لم تتمكن عملية بنائها من الملائمة بين دولة الاستقلال أو الثورة وبين النزوع الاستبدادي والدكتاتوري في إدارة شؤون الدولة، ليشرح ضعف الدول العربية بسبب افتقاد الشرعية.

كما يخلص الكاتب ولد أباه أن عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ترجع لخمسة مستويات (تركيبية المجتمع والبنية العصبية التقليدية/ بنية المجتمع المدني الحديث/ بنية الثقافة العربية الإسلامية تلاؤم الدين والنظم الديمقراطية مع أرضية ثقافية تنفصل عن الدين/ تركيبية الأحزاب السياسية العربية وهشاشة القوى الحزبية الرئيسية)

وبهذا عالجت مقاربتنا العلوي وولد أباه أهم العوائق والأسئلة حول مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي واستعرضت فرضيات حول علاقة الدين بالديمقراطية واستبعدت فرضية دور الدين في توطين الديمقراطية في العالم العربي، وفشل الأنظمة الإقصائية تجاه الدين في تكريس الديمقراطية بينما نجحت أنظمة أخرى اعترفت بدور الدين والأحزاب الإسلامية المعتدلة في تكريس تعددية ديمقراطية نسبية، كما أن أحزابا إسلامية في العالم العربي والإسلامي أكدت قدرتها على الحراك الديمقراطي وقبول الآخر أكثر من الأحزاب العلمانية، ولكن بعضها أثار التساؤل وعمق الإشكال، إن مؤشرات التحول الديمقراطي في العالم العربي ستبقى رهينة استيعاب التوجهات الفكرية والسياسية المتنوعة وعلى رأسها التوجهات الإسلامية التي إن نجحت في الاندماج في الحراك الديمقراطي فستكون مؤشرا لديمقراطية حقيقية نظرا لأن الحراك الإسلامي خارج السياق الديمقراطي سينزع في الغالب إلى خطاب هوية يضيق نحو الطائفية أو العنف.

محمد عز العرب: دراسة بعنوان: الأزمة السياسية في البحرين المصادر والسمات

وسيناريوهات الخروج, صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2011

حيث سعت الدراسة إلى تناول الأزمة السياسية الراهنة في البحرين من خلال عدة

محاور،

حيث تناول في المحور الأول أسباب الأزمة، أما الثاني تكييف الحالة البحرينية بالمقارنة بموجة الثورات العربية الراهنة والى أي حد تقترب أو تبتعد الحالة البحرينية من حالات الثورات العربية، أما المحور الثالث فقد ناقش سياسات مواجهة النظام الحاكم مع هذه الأزمة، فيما ناقش المحور الرابع التحديات الناجمة عن هذه الأزمة، وأخيرا المحور الخامس تناول أهم السيناريوهات لمستقبل عملية التحول السياسي والديمقراطي في البحرين.

الفصل الأول:

مدخل عام

تمهيد:

قبل البدء في دراستنا لدول الخليج ومدى تأثيرها وتأثيرها في الثورات العربية يجب أولاً أن نقوم بضبط بعض المفاهيم الأساسية التي سنستعملها خلال هذه الدراسة، لأنه من دون هذا المدخل المفاهيمي لن نستطيع إيصال الرسالة المرغوبة ولن تفهم جيداً هذه الدراسة، لأنه ليس الكل من يعرف معنى الشرق الأوسط الذي مازال فيه التباس حول تعريفه الدقيق وكذلك مجلس التعاون الخليجي الذي استطاع ضم الدول الخليجية في هذا الاتحاد ولكن لم يوحدتها في سياسة واحدة وألزمها على الجميع بل هناك اختلاف في الرؤى بين دوله، وهذا ما لاحظناه من خلال الثورات العربية أو الربيع العربي الذي هو ظاهرة جديدة عرفتها بعض الدول العربية وأدى إلى إحداث تغييرات في المنطقة العربية فعله في هذا الفصل سنقوم بإيضاح بعض المفاهيم والتي ستتكرر خلال هذه الدراسة وبالتالي يسهل فهمها.

المبحث الأول : الشرق الأوسط

يعتبر تحديد الموقع الجغرافي أحد أهم العوامل التي تبسط الدراسة وتجعلها سهلة، لأنها تحدد لنا أهم الدول الداخلة في إقليم جغرافي واحد والدول المجاورة لها مما يكسبنا أيضا معرفة بثروات المنطقة التي تعد احد أهم العوامل التي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول سواء علاقات تعاونية أو علاقات صراعية أو علاقات تبادل المصالح خاصة مع دول الشرق الأوسط التي هي مزيج مختلف من الأعراق والديانات ولكن ميزاتها الأساسية أنها غنية بالثروات خاصة الباطنية كالنفط والغاز مما جعلها محل أطماع باقي الدول، ولهذا ومن

خلال التحديد الجغرافي سيعرف مكانة كل الدول وما هي بحاجة إليه أي نعرف نقاط قوة وضعف الدول وبالتالي معرفة مصدر التهديدات لأخذ الإجراء اللازمة لمواجهتها وحفظ امن واستقرار المنطقة.

المطلب الأول : النظام الإقليمي الشرق أوسطي

قبل الحديث عن مفهوم النظام الإقليمي للشرق الأوسط يجب أولا أن نتعرف على مفهوم النظام الإقليمي الذي هو في ابسط معاينة هو نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة دول داخل إقليم جغرافي معين أي انه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أن يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز للتفاعلات وبهذا يمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين الأول باعتباره نظاما فرعيا عن النظام العالمي حيث ينظر إليه كمستوى تحليلي وسط بين النظام العالمي والسياسة

الخارجية للدول والثاني باعتباره تجميعاً لدول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين ومن ثم فهو نظام إقليمي يعبر عن أنماط تفاعلات دول هذا الإقليم.¹

أو النظام الإقليمي هو من يحدد العلاقة بين النظام وأبعاده الدولية والإقليمية أو النظام الإقليمي يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الدول الموجودة في إطار إقليم جغرافي واحد.² بمعنى هو ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولاً متجاورة جغرافياً ولها عدة تفاعلات فيما بينها لتحقيق أهداف مشتركة.

ولهذا فإن النظام الإقليمي الشرق الأوسطي وفقاً للتعريف السابق هو نظام فرعي عن النظام العالمي كما يعد نظام إقليمي يعبر عن أنماط التفاعلات الواقعة بين الدول الداخلية في هذا الإقليم الذي يضم بالأساس الوطن العربي إضافة إلى ثلاث دول غير عربية لكل منها قوميتها الخاصة ومشروعها السياسي الخاص بها وهي إيران تركيا والكيان الصهيوني، كما أن تاريخ هذا النظام كان يعكس دائماً تفاعلات صراعية بين النظام العربي الحريص على استقلاله والنظام الشرق أوسطي الساعي إلى احتواء وتذويب النظام العربي داخله، ولهذا فإن النظام الإقليمي الشرق أوسطي كغيره من النظم الإقليمية الفرعية ينقسم من منظور إدارة تفاعلاته إلى صراعية أو تعاونية، وأن دول القلب هي من تقود النظام الإقليمي ودول الأطراف هي دول تابعة لها، ولأن دول القلب هي من تملك أعلى مصادر القوة وتقوم بدور فعال في أداء وظائف النظام في حين دول الأطراف هي أقل قوة والأضعف في ذلك.

وقد نشأ هذا النظام الإقليمي للشرق الأوسط ضمن تداعيات انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، وانقسام العالم إلى معسكرين الأول غربي رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني شرقي اشتراكي يقوده الاتحاد السوفيتي، وظهور سياسة الأحلاف والصراع بين

¹ - محمد السعيد إدريس ، "مصر وإيران والنظام الإقليمي - الإطار التاريخي" ، الأهرام ، 4 أغسطس 2015 .

² - د. عبد الخالق عبد الله ، "النظام الإقليمي الخليجي" ، السياسة الدولية، الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية ، ع.114 ، 1993 ، ص.62 .

المعسكرين على مناطق النفوذ خارج القارة الأوربية ولهذا كان إقليم الشرق الأوسط هو احد أهم بؤر الصراع العالمي خصوصا بعد حرب 1948 التي فرضت الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي لاستكمال مشروع تقسيم "سايكس بيكو" وتفجير حركة التحرر العربية التي قادتها مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952 لتحرير الشعوب من الاستعمار ورفض سياسة الأحلاف الدولية.¹

ولهذا كانت هناك عدة مشاريع لاستقطاب هذه المنطقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولهذا كان الهدف من ظهور النظام الشرق الأوسطي هو إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية وكلها لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وهذا ما تنبأه الرئيس الأمريكي بوش وأعلنه وزير خارجيته "كولن باول" حين قال أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط، فهذا النظام الشرق أوسطي يجري رسمه خارج المنطقة وذلك وفقا لما يخدم الدول الغربية التي تسعى لتحقيق مخططاتها في المنطقة والرامية للسيطرة على منابع النفط وممراته وأسواقه وأسعاره، كما أنها تسعى للسيطرة على الوطن العربي عن طريق القواعد العسكرية والتحكم بالتطورات السياسية.

ولهذا عندما بدأ الاستعمار الأوروبي يضعون خططهم لتقسيم مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا خططوا لتفكيك المنطقة وإعادة تركيبها جغرافيا بهدف إضعافها وبتسهيل السيطرة عليها، وبهذا أوجدوا مصطلحات الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى وذلك انطلاقا من قرب أو بعد المنطقة عن أوروبا، وبهذا أطلقوا عن المناطق البعيدة عن أوروبا والممتدة من الهند غربا بالشرق الأقصى، والمناطق القريبة من شرق البحر المتوسط بالشرق الأدنى، والمنطقة التي تتوسطها بالشرق الأوسط، لكنهم اختلفوا في تعيين حدودها.

¹-محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق .

فالشرق الأدنى ظهر في 1850 جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس البريطاني و الفرنسي على مناطقها، وكان يشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا، سوريا، فلسطين، لبنان، الأردن، مصر، جزيرة قبرص.

أما الشرق الأقصى ظهر في القرن 18 أي 1751 ويشمل كل شرق آسيا ما عدا أوروبا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل الهند ومناطق تطل على المحيطين الهندي والهادي. أما الشرق الأوسط فقد برز مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية وهو يشمل امتداد للشرقين الأدنى والأقصى.¹

إذن هو مصطلح استخدم من طرف "ألفريد مهان" كاتب وضابط في البحرية الأمريكية في 1902، وقد استعمل لمناقشة السياسة البريطانية التوسعية خاصة مسالك الهند، وبهذا بدأ المصطلح بالانتشار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استعمله الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، وبهذا أصبح هذا المصطلح يتميز عن بقية المصطلحات كالشرق الأدنى والشرق، وبهذا نلاحظ أن التسمية جاءت من خارج المنطقة وليس من داخلها، فالقوى المهيمنة في العالم كانت هي من تسمي المناطق حسب نظرتها إليها، إذن هو مصطلح لا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديموغرافية، لكن المؤكد أن تعبير الشرق الأقصى هو أكثر وضوحاً ودلالة من مصطلح الشرق الأوسط لأنه مرتبط بمنطقة شاسعة جداً وتعريف مرتبط بالمحيط الهندي والهادي، وهذه المنطقة تضم إليها قوى جمهورية كثيرة (الهند، الصين، اليابان)، ولكن طغى مفهوم الشرق الأوسط أكثر من هذا المصطلح وتلاشى فيما بعد، وهذا لا يعني أن هناك اتفاق حول الدلالة السياسية والجغرافية لهذه المنطقة فهي لا تزال في حالة غموض إلى وقتنا الحالي، لكن هناك اتفاق حول ملامح المنطقة رغم تعددها وتداخلها، فالشرق الأوسط منطقة تتداخل فيها كيانات أو كتل جغرافية سياسية متعددة، فهناك بلدان تنتمي لشمال إفريقيا

¹د.غازي حسين ، "النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي"، موقع فلسطيني ، ص ص. 2-3.

كمصر، السودان، ليبيا، ودول من الهلال الخصيب كالعراق، الأردن، فلسطين، سوريا، إسرائيل، ودول من شبه الجزيرة العربية كالسعودية، الكويت، البحرين، اليمن ككتلة جغرافية سياسية، والأدبيات السياسية الأمريكية تضيف الحزام الشمالي إيران، تركيا، وبهذا هناك من يضيف أطراف ويحذف أطراف ما يجعلها مركباً للتعدد الجغرافي والسياسي.

كما أنها تتسم بالتعدد الثقافي واللغوي، والعرقي، والديني، ما جعلها فسيفساء جذابة بالنسبة للباحثين والمهتمين بالقضايا الاجتماعية، وبهذا يحاولون دراستها من كل الجوانب للكشف عن خبايا هذه المنطقة.¹

وعرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 أنها المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً، وعرفه آخرون أنها تضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران، ويضم إليه المتخصصون في أمريكا الحبيشة وباكستان، وأفغانستان، والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.²

ترى الموسوعة السياسية انه مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحياناً. تضيف بأن المقصود من إطلاق هذا المصطلح لإدخال دول غير عربية عليه هو تجنب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية ونزع صفة الوحدة العربية عنها، كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوروبا في العالم، وهو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي، وأنه ليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ، ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي، والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي .

¹- محمود حسن العفيفي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم السياسية ، 2012)، ص ص 13-16.

²-غازي حسين ، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: اتحاد كتاب العرب ، 2005)، ص 11.

أما الموسوعة الأمريكية تعتبر أن منطقة الشرق الأوسط تشمل البلدان الآتية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، السعودية، قطر، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن. وقد كان هذا التعريف من صنع لحلفاء عندما تقاسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وسميت بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافياً قارات العالم القديم الثلاث وهذا التعريف لا يشمل دول المغرب العربي، ويضم دولاً غير عربية مثل قبرص وإيران وإسرائيل وتركيا.¹

أو- يمكن تحديد الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية انه تلك المنطقة الجغرافية التي تتوزع على ثلاث قارات والفواصل بينهما من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى اختفاءه الدردنيل والبوسفور آسيا واروبا والسويس بين آسيا وإفريقيا، وجبل طارق وبين أوروبا وإفريقيا، بينما تتفتح هذه المنطقة في مساحات صحراوية شاسعة بما يربك الاعتبارات الجغرافية التقليدية لتتحول الجغرافية إلى مثير للازمات كانت على الدوام سمة ميزت المنطقة، بحيث يعتبر الشرق الأوسط جغرافية من أهم المناطق التي تتقاطع عندها الجغرافية السياسية الإسلامية مع الجغرافية السياسية العربية، لذا فقد اخترنت مساحة كبيرة من حركة التاريخ ومخزونات الصراعية والفكرية والثقافية والسياسية والمجتمعية للأمتين العربية والإسلامية.²

وبهذا نستنتج أن هناك دول تمثل قلب النظام الشرق الأوسطي وهي مصر، الأردن، لبنان، العراق، أما باقي الدول فهي تمثل الخلف الموجود في المنطقة لعدم وجود أسس موضوعية لتحديد هذا الإقليم الجغرافي لاختلاف الرؤى، فكل دولة تحده على حسب ما يخدم مصالحها ويحقق لها إستراتيجيتها وهذا ما جعل النظام شرق أوسطي غير واضح المعالم لأن

¹-محمود حسن العيفي، مرجع سابق، ص ص 16-20.

²-وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية -دراسة حالة سورية-، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014)، ص 73.

المنطقة أصلا ليست محددة، ومفهوم الشرق الأوسط خالي من أي دلالة تاريخية أو جغرافية لأنه مستمد من خارج المنطقة وليس من طبيعتها وخصائصها أو شكل أنظمتها بل هو مصطلح سياسي النشأة وفيه دول غير عربية ما يجعله خليط من أجناس مختلفة

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

لا يمكن لأي أحد تجاهل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط نظرا لموقعها الاستراتيجي المهم وأيضا وجود الثروات الطبيعية التي تعد أهم محرك لاقتصاديات العالم بأسره.

هو إقليم يتوسط خريطة العالم المعاصر عموما والعالم القديم خصوصا وله طبيعة بشرية متنوعة وهو مهم للحضارات القديمة ومهبط الديانات السماوية.¹

يعبر الشرق الأوسط جغرافيا من أهم المناطق التي تتقاطع عندها الجغرافية السياسية الإسلامية مع الجغرافية العربية، لذا اختزنت مساحة كبيرة من حركة التاريخ ومخزونات الصراعية والفكرية والثقافية والسياسية والمجتمعية للأمتين العربية والإسلامية.²

كما كانت منطقة الشرق الأوسط منذ القديم مقر للتنوع الإنساني والتركيبات المعقدة للشعوب والطوائف الدينية والجماعات العرقية والمصالح الخارجية وتعرف أيضا بالولاءات والتي تنطبق على كل دول المنطقة، كما أنها شهدت عدة تهديدات أمنية محلية وإقليمية لكن هذا لم يؤثر على مكانتها.³ بل تزايد الاهتمام العالمي بها ومراقبتها عن كثب لما تحمله من مفاجأة غير متوقعة.

¹ يحي احمد الكوكي ، الشرق الأوسط وصراع العولمة (لبنان : دار النهضة، 2002)، ص 12.

² وليدة ساعو ، مرجع سابق ، ص 73.

³ ناجي ابي عاد، ميشيل جرينون، النزاع وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط "الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة: محمد البخار (عمان: دار الأهلية، 1999) ، ص 20.

أما "واردف" فيقول أن الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط حيث أنها تقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم آسيا، إفريقيا، وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، كما تحتوي على العديد من الأنهار كنهري النيل و الفرات و الدجلة ونهر الأردن و هذا فضلا على أنه ينحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي قناة السويس ومضائق البوسفور والدرديل وباب المنديب ومضيق هرمز.¹

أما الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط فهي بفضل اكتشاف البترول و الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط غرب إيران عام 1901، و بهذا انطلقت الاكتشافات في باقي الدول خاصة بلاد الشام وجنوب تركيا ودول الخليج العربي والجزيرة العربية، حيث اكتشف البترول في المملكة العربية السعودية في 1910 وبهذا بدأت سلسلة الاكتشاف لتصل لأكثر من 100 حقل بترول وغاز طبيعي، وتصبح بذلك المملكة العربية السعودية تتصدر دول العالم في احتياطي البترول بـ20% وبهذا أصبح لهذه الدول الشرق أوسطية أهمية كبرى حيث هناك فيها أبار وحقول بترولية وغاز طبيعي على اليابسة والبحر وكذلك أعلى معدلات الإنتاج تأتي من هذه الدول لأن حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج طبيعياً بمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد، كما أنه ذو جودة عالية وقليل التكلفة وكذلك تكلفة النقل منخفضة لقرب مناطق الاستهلاك من موقع الإنتاج. وبهذا فإن العالم كله يمول هذه المنطقة خاصة السعودية والعراق لكي يستمروا في إنتاج هذه الثروة وتصديرها لعدم وجود مصدر آخر للطاقة يعتمد عليه.²

¹-أحمد فتحي ، " الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية" في : www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=20263 ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/05).

²- مساعد ناصر الجاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط (الرياض: جامعة الملك سعود)، ص ص 1-2.

وعليه فان هذه الدول تتمتع بأهمية سياسية وإستراتيجية كبيرة كموقعها الجغرافي الغني بالثروات وهذا ما أدى لتنافس الدول الاستعمارية عليها، كما أنها سوق مربحة لمنتجاتهم، ولهذا يحرصون على حمايتها وعدم حدوث أي تهديد لها خاصة بعد التأكد من وجود أكبر احتياطي نفطي فيها في العالم وبهذا يسعون بشتى الطرق لتوسيع نفوذهم في هذه المنطقة.

كما أنه أصبح الأمن الخليجي مرتبط بالأمّن الإقليمي والدولي وذلك بفعل هذه الطاقة النفطية، فالنظام الإقليمي الخليجي هو نظام فرعي عن النظام الإقليمي العربي والنظام الشرق أوسطي الذين أثرا في نشأته ومساره اللاحق.¹

فالخليج العربي مكون من دول الخليج الستة (البحرين، الكويت، عمان، السعودية، قطر، الإمارات) بالإضافة إلى إيران والعراق و لهذا فان كانت منطقة الشرق أوسط في الآونة الأخيرة أصبحت أحد أهم بؤر العالم أهمية اضطرابا وفي الوقت ذاته الصراع العربي الإسرائيلي يمثل الحلقة المركزية للمشاريع السياسية في المنطقة ومن أهم مسائله تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم خاصة مع انتقال الصراع إلى منطقة الخليج واحتمالية ضرب إيران له وتهديدها بوقف تصدير النفط من مضيق هرمز الإستراتيجي.²

فمضيق هرمز هو مركز اهتمام العالم نسبة لأهميته الجيوسياسية والإستراتيجية والاقتصادية، فهم أحد أهم الممرات المائية التي تعبره ناقلات النفط الخليجي إلى معظم دول العالم، فهو يمدّها بالطاقة ويعود بالازدهار والثراء على كل الدول المطلة عليه والتي لديها منافذ عليه كدول الخليج العربي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أصبحت اليوم تستخدمه كورقة ضغط على الدول الكبرى إذا حاولت فرض عقوبات اقتصادية عليها أو هدّدت بالحرب عليها وأنها ستغلق الممر وتمنع السفن والناقلات النفطية ومستعرضة قواتها

¹- عبد الجليل المرهون ، "أمن الخليج من منور بنيوي " ، الرياض ، ع.16608 (10 ديسمبر 2013)، ص ص.

²- هشام منور، "الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي" ، الألوكة الثقافية ، 2008/07/31

فيها، وبهذا تهدد دول الخليج والعالم في حال تعرضها لحرب ضد منشأتها النووية، التي تمد بلادها بالطاقة، ولهذا هذا المضيق هو أهم المضائق وأكثرها حركة فهو يقع في الخليج العربي ويفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر، ومن الشمال تطل عليه إيران ومن الجنوب عمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية لأن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية.¹

كما أن التطورات السياسية التي عرفتها هذه المنطقة بدأت منذ الثورة الإيرانية 1979 ثم الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، إلى غزو الكويت الخليج العربي، فقد أصبح العالم يفكر في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية وليس التنافس على اكتشافه، وبهذا وصلت نسبة نمو إنتاج المحلي لدول الخليج إلى 74 في السنوات الأخيرة، وهذا بالرغم من أن النظم السياسية في هذه الدول ومعظم دول منطقة الشرق الأوسط تعد كاملة من الناحية السياسية إلا أن هناك تطورات على هذا الصعيد السياسي والاجتماعي برزت مكانة البرلمانات وقوة تأثيرها في بعض الدول، كما تم تعزيز مشاركة المرأة سياسيا ومجتمعيا وإعطاء حرية أكثر للصحافة بالإضافة إلى إمكانية هيمنة الفئة الشبابية لكونه الأكثر عدد ولتوفر فرص أكثر له من تعليم وانفتاح سياسي وتعايش سلمي خاصة مع العائدات النفطية الهائلة التي تعود أيضا بالفائدة عليه.²

وعليه يمكن القول أن الجغرافيا لها دور كبير في تشكيل محددات أبنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط خاصة في ظل التحالفات التي تعكس السياسات المتبعة من كل دولة اتجاه الدول الاخرة وذلك وفق نوعية التفاعلات وما ستجنيه من هذه العلاقات، فالكل يتجه نحو دول الخليج وإنشاء علاقات جيدة وممتينة معه لكونها المتحكمة في مصادر الثروة

¹-امال عريب، " مضيق هرمز...الأهمية الإستراتيجية والبدائل"، مجلة العامل ، ع.514 (2012/05/03)،

²- هشام منور ، مرجع سابق.

العالمية ألا وهي النفط والغاز الطبيعي فقد أصبحت تمول سياسات التنمية في بعض البلدان العربية وبهذا أصبحت تهيمن على الساحة الإقليمية.

إذن نستنتج من هذا أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بمكانة إستراتيجية بالنسبة لدول العالم وذلك لأنها منطقة البؤر الساخنة لحدوث الأزمات على مر التاريخ، كما أن موقعها استراتيجي إذ يربط بين القارات الثلاث مما جعلها ممر حيويًا للمواصلات الدولية لأنها تطل على البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والبحر العربي، والبحر الأسود، وبحر قزوين وكذلك تطل على المحيطين الهندي والأطلسي وبهذا هي من تتحكم في الملاحة البحرية، كما أن أهم المضائق في العالم تعبر عليها كمضيق جبل طارق، ومضيق البوسفور، ومضيق هرمز الذي يعتبر أهم هذه المضائق، وهذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط أهم معبر لتبادل السلع بين جميع القارات، كما أنها مهد للديانات السماوية ما جعلها مزيج مختلط من الأجناس والأعراف، أما العامل الأهم في كل هذا والذي جعل منطقة الشرق الأوسط ذو أهمية إستراتيجية هو عامل اكتشاف النفط فيها وتحول معظم دولها إلى دول ريعية خاصة دول الخليج العربي ما أكسبها قوة للعب دور هام في السياسة الدولية من خلال تحكمها في هذه المادة الحيوية التي هي عصب الحياة بالنسبة للدول الغربية الكبرى، وبهذا أصبحت تتنافس فيما بينها للحصول عليه من خلال مشاريع واستراتيجيات موجهة لتلك المناطق لاحتوائها وجعلها تابعة لنظامها وبهذا تضمن عدم حرمانها من هذا المورد.

المبحث الثاني : مجلس التعاون الخليجي

رغبت الدول الخليجية في توحيد أهدافها لتقوية مصالحها ومواجهة أي تحديات أو تهديدات قد تزعزع استقرار المنطقة، وكذلك التعاون فيما بينها خاصة وأنها دول تعيش في نفس الإقليم ولها نفس الخصائص، ولهذا أرادوا توحيد سياستهم والاتفاق على أسس تخدم جميع الدول وفي جميع المجالات سواء سياسيا أو اقتصاديا، ولكن خاصة في المجال الأمني فهو أهم محور، ولهذا كثفوا جهودهم للبحث عن إطار تنسيقي يحقق لهم الوحدة والأمان، وبهذا خلصوا إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة نهائية بعد عدة اقتراحات واجتماعات.

المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي

لم يكن قيام مجلس التعاون الدول الخليج العربية في 1981 وليد لخطة، ولكن الظروف الإقليمية الدولية التي تفاقمت آنذاك أواخر السبعينات هو ما استوجب على الحكومات الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق وتحقيق رغبة شعوب المنطقة في الوحدة والعمل المشترك منذ قرون، وهذا ما يحقق التعاون والحماية من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية معالم أجمع.

نهاية 1980 جرت محادثات رسمية بين قادة الخليج حول موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية بشكل جدي، وتم التفكير في قيادة وحدة الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية الستة (السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان)، وبهذا عقد اجتماع بين وزراء خارجية الدول الستة في الرياض في 4 شباط 1981، وفي 6 من نفس الشهر أكدت السعودية أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي يهدف إلى تنسيق التعاون بين الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها وليس إنشاء كتل سياسي أو

عسكري، وفي 25/24 شباط 1981 اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية لمجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس والذي تم توقيعه في 25 أيار في أبو ظبي وبهذا كانت أول قمة لدول مجلس التعاون وأوضحوا فيها أن ظهور المجلس يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، والخصائص المشتركة لسكان المنطقة والأخطار التي تهددها وتهدد ثروتها، وبقيام المجلس كان نهاية الحديث عن فراغ القوة في المنطقة، وكانت أيضا هذه البداية القانونية للمجلس وتعين أمين عام للمجلس وتشكيل هيئة للتسوية المنازعات وتدوين النظام الداخلي للمجلس، وعليه حدد النظام الأساسي أهداف ومبررات قيام مجلس التعاون الخليجي وهي :

1- تحقيق التنمية والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.

4- دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة، وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

وبهذا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي حدد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية دون تحديد الأهداف السياسية والعسكرية التي كانت ضئيلة وشبه معدومة، إذ لم ينصوا على قيام أي مؤسسة عسكرية تذكر مع العلم أن في فترة ظهوره كانت اضطرابات خاصة وان لها حدود مع إيران التي سقط الشاه فيها في 1979، أي هناك خطر من تداعيات تلك الثورة

الإسلامية عليها ولهذا كان من المفترض عليها أن تجعل الأمن والدفاع عن المنطقة من أولويات المجلس ولأنها تعلم أيضا أن إيران تريد السيطرة على المنطقة وبسط نفوذها إلى النظام الإقليمي العربي.¹

إن هذا المجلس استطاع توحيد دول الخليج في المجال الاقتصادي والأمني وذلك لحماية الدول الخليجية من أي تهديد خارجي وعدم السماح بأي تدخل خارجي في المنطقة، وهذا المجلس هو من سيقدم الحلول إذا حدثت مشاكل كما انه هو من يرفع اقتصاد الدول الأعضاء فيه .

المطلب الثاني : أهمية مجلس التعاون الخليجي

يمثل مجلس التعاون الخليجي ابرز التجارب الإقليمية الفرعية ولاستمراره، وتطوره في مختلف مجالات التعاون بين أعضائه، وكذلك لتأكيد حضوره العربي والإقليمي والدولي الدائم في حين فشلت وغابت باقي التجارب الأخرى على الساحة الإقليمية .

العامل الهام الذي جعل هذا الاتحاد قوي هو التحديات التي فرضها موقعها الجيوستراتيجي للمجموعة الخليجية باعتبارها مصدر هام ورئيسي للطاقة في العالم، و كذلك ارتباط أمنها بأمن إنتاج الطاقة وإمداد الدول والتكتلات العالمية الاقتصادية والصناعية بهذه المادة الحيوية، كما انه بالزيادة على ضرورات التعاون داخل إقليم الخليج في كل الأصعدة الأمنية، والعسكرية، والاجتماعية، الاقتصادية هناك ضرورة مواجهة التطورات الهامة الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة القريبة من إقليمها الجغرافي كالثورة العراقية الإيرانية واحتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، وكذلك تنامي الدور الإيراني وطموحاته للعب دور القائد الإقليمي في المنطقة.² كذلك امتلاكها للسلاح النووي الذي

¹-عبد المحسن لافي الشمري ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم ، 2012/2011)، ص ص.41-46.

²-خليل حسين ، " نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام،" في :

drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/bolg-psot_1982.html، تاريخ الإطلاع: (2015/11/05).

يهدد امن دول الخليج ويؤثر أيضا على شعوب المنطقة ومواردها الطبيعية مما يؤدي لحدوث خلل في الأمن والتوازنات الإقليمية والدولية .

ولهذا فان أهداف المجلس حين تأسيسه كانت لمواجهة هذه الأخطار التي تهدد امن واستقرار الدول الخليجية ولهذا توصلوا لإنشاء هذا الاتحاد فيما بينها لكي تواجهها وتحمي المنظومة الخليجية وذلك من خلال تعاون جميع الدول فيما بينها بدل أن تواجه كل دولة لوحدها هذه المخاطر، وكذلك بهذا يتحقق الترابط والتكامل في جميع الميادين خاصة المجال الاقتصادي والأمني فهم يشتركون في كثير من الجوانب كالتركيبة الاجتماعية والى حد قريب السياسة الدستورية رغم بعض الاختلافات إلا أنها كلها ملكيات. ولكي يكون المجلس قوي وذو أهمية كان دائما قادة مجلس التعاون لدول الخليج ينسقون ويتفقون فيما بينهم في مجالات السياسة الخارجية لصياغة مواقف مشتركة وموحدة اتجاه القضايا السياسية التي تهم دول المجلس، والتعامل مع العالم كتجمع وذلك من خلال ثوابت السياسة الخارجية الخليجية وأهمها حسن الجوار وعدو التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بطرق سلمية، ودعم القضايا العربية والإسلامية وتطوير علاقات التعاون بين الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، وهذا ما أعطاها قدر كبير من المصداقية ووصفها كمنظمة دولية فعالة في منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل تعامله مع القضايا الدولية والإقليمية بعقلانية وقدرته على احتواء الأزمات التي مرت بها المنطقة مما اكسبها مصداقية وأدت إلى توسيع مجالات التعاون مع الدول والمنظمات الدولية وكذلك الدخول في اتفاقيات تعاون مشتركة سواء في الجوانب الأمنية أو السياسة أو الاقتصادية وكلها تعود بالفائدة على شعوب ودول المنطقة، حيث تمكن من تحقيق عدة انجازات سياسية إستراتيجية في الحفاظ على امن دول المجلس واستقرارها من خلال التصدي لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر والحيلولة دون انتشار هذه الأخطار في المنطقة .

أما في المجال الاقتصادي فتكمن أهمية المجلس انه وضع خطة موحدة للعمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس وذلك لتحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس وتحقيق تكامل اقتصادي وفق خطوات متدرجة بدأ بإنشاء منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة انتهاء بالاتحاد النقدي والاقتصادي، وبهذا تم تقريب وتوحيد الأنظمة السياسية والإستراتيجية في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين جميع دول المجلس وبهذا يتمتع الجميع بالمعاملة الوطنية في أي دولة من دول الأعضاء ويتحصلون على جميع الامتيازات التي تمنح في جميع المجالات الاقتصادية .

إن استطاع مجلس التعاون الخليجي تحقيق مكانة مهمة خاصة على الساحة الإقليمية لكونه الاتحاد الوحيد الذي استطاع العمل وفق خطة واضحة الأسس، ولازالت في تطور مستمر وكل الدول الأعضاء فيه ترحب بذلك لان السياسة المتبعة داخله تخدم جميع الأطراف وتعود بالفائدة عليهم في جميع المجالات.¹

وبهذا يعتبر مجلس التعاون الخليجي إحدى التجارب العربية الناجحة في التكامل الاقتصادي سواء داخليا أو خارجيا، لأنها وحد السياسات الاقتصادية لدول الخليج الستة وبهذا استطاعت الاعتماد على نفسها والتعاون فيما بينها لمنع أي تدخل في المنطقة، وبناء قواتها الذاتية للتصدي لأي خطر وتوفير جميع الشروط الأزمة وتذليل كل العقبات بإلغاء القيود الإدارية والجمركية، وبهذا فإن المجلس أنشئ في سبيل تطوير المنطقة في المجالات الاقتصادية وحماية أمن منطقتها الجغرافية من الأخطار المحدقة به في ظل التغيرات الحاصلة في إقليم الشرق الأوسط .

¹- "مجلس التعاون يعبر الى العقد الرابع"، في : gcc-invention.org/news_details.php?sid=7، تاريخ الإطلاع: (2015/12/06).

المبحث الثالث : الربيع العربي

بداية عام 2011 شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي مهم وخطير وظهر ما يسمى بالربيع العربي، الذي هو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكام 4 دول في المنطقة العربية بداية من تونس وإطاحة حكم زين العابدين بن علي، ثم حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا وعلي عبد الله صالح في اليمن مما أدى إلى تغيرات كبيرة في الوطن العربي خاصة في المجال السياسي، فهناك من أيد هذا الربيع وهناك من كان ضده وقال أنه مجرد انتفاضات لن تثمر ولن يكون هناك أي مكاسب منها، لأنها مجرد ضجة بدأت من الشوارع وليست سياسات مدروسة وقف خطط سابقة بل احتجاجات جماهيرية تحولت إلى حقيقة.

المطلب الأول : مصادر التغير في العالم العربي .

الثورات الربيع العربي هي حصيلة لعدد من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود ، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي خوف لدى الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، وبهذا كان لثورات الربيع العربي دور فعال في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية

وقد كانت هناك عدة عوامل لاندلاع الاحتجاجات في الدول العربية وبهذا سنقوم بعرض أهم هذه الدوافع المحركة للثورة أو الربيع العربي :

1- الطفرة الشبابية :

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث تعاني هذه الفئة من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. كما تعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور وسوء

ظروف العمل، وقد اثر كل ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفتت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير، لذلك لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم البعض وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.¹ كما يعاني الشباب في العالم العربي إقصاء سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب للمشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية كوسائل الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية مثل قناة الجزيرة و العربية...، والهواتف الذكية والانترنت بدأ في العالم العربي، يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العالمية على حريات التعبير والتنظيم، لجأ الشباب إلى شبكات لجأ الشباب التواصل الاجتماعي وإلى مدونات التواصل الجماعية، ولعدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم منظمات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم على شعوبها لعقود طويلة.²

2- التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

رغم الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، إلا أن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لا تزال هناك فئة واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن هناك اتساع في الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة. ما أنتج تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، وقد تبنت العديد من الدول عربية سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة إلا أن الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية تراجع بشكل ملحوظ ما أدى لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتوافق مع

¹-عبد الحكيم وادي ، انعكاسات الربيع العربي على الدبلوماسية العربية -الأسباب والمبررات ، مركز رانشيل ، 03 فيفري 2014.

²-نبيل عبد الفتاح ، " الثورة والاندماج الوطني"، جريدة الأهرام الرقمية ، 1 يوليو 2013.

ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، فبالرغم من وجود ارتفاع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، إلا أنه ليس المعبر الحقيقي عن قوة الاقتصاد، فالحقيقة تكمن في سوء وعدم عدالة توزيع عوائد النمو، كما أن هذا تقارير منظمة الشفافية الدولية تشير إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد بين دول العالم، وهي في تزايد مستمر مما يدل على عدم اتخاذ سياسات ملائمة لمحاربة الفساد من طرف دول الربيع العربي، وتعتبر ليبيا واليمن وسوريا من أكثر الدول فساداً وفقاً لتقارير المنظمة يليها مصر وتونس، وعليه فإن آثار الفساد لا تتلخص تداعياته على المجال المادية فقط، بل تمتد إلى المجالات الاجتماعية والأخلاقية، مما ينتج نوع من الإحباط والإقصاء والسلبية وعدم تكافؤ الفرص، لينعكس ذلك على الموقف الأخلاقي في الفرد والمجتمع داخل الدولة وعلى أدائها السياسي والكفاءة الاقتصادية والاستثمارية، كما تشير دراسات البنك الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك لارتفاع أسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم. وبهذا فإن هذه المؤشرات السابقة تدل على ضعف السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية في معظم الدول العربية، وخاصة المتعلقة بتدعيم الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، بالإضافة إلى فشل النظام الحكومي في معالجة تلك المشاكل ومعوقات النظام السياسي، ما أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات لشعور الطبقات الفقيرة بانعدام العدالة وعدم توافر الحاجات الأساسية بالنسبة لهم والقهر الاجتماعي، وبالتالي قامت هذه الثورات لتعبر عن رغبة المواطنين في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية وهذا ما ظهر جلياً في كل من مصر وتونس.¹

¹-عبد الحكيم وادي ، مرجع سابق .

3- غياب الحريات السياسية

تتشرك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأهم معانيها تبادل السلطة والتعددية السياسية، فمعظم الدول الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تتعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي هي أسباب كافية لاندلاع ثورات الربيع العربي، وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، والتي يطغى على انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن رأي وإرادة الشعب، بالرغم من وجود قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة ما أدى إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الربيع العربي .

إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات، بحيث اكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع، وقد أدى امتناع هذه الدول عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما نتج عن انغلاق المجال السياسي توجه أبناء الطبقة الوسطى خاصة المتعلمة والراغبة في المشاركة السياسية إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمنطقية والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربي، وفي الآونة الأخيرة ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسة وخارج الشرعية القانونية.¹

وبهذا فإن النمطان الرئيسيان اللذين ظهرا للتغيير في المنطقة هما : النمط الأول: يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة

¹- المرجع نفسه .

المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين. أما النمط الثاني: فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق .¹

بالتالي هذه أسباب كافية لاندلاع ثورات الربيع العربي وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها هناك الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع، بالرغم من وجود قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الربيع العرب .²

4- الأسباب الخارجية:

التطور الذي حدث في المنطقة العربية والذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخلات الخارجية على المنطقة العربية ليست جديدة، ولكنه في فترات سابقة مرتبطاً أساساً بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، ودعم النظم السلطوية الموالية للغرب. وفي السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة التي كانت مواقفها مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلي هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان. وكذلك النظم 'المعتدلة' تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق

¹-نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق .

²-عبد الحكيم وادي ، مرجع سابق .

الحریات السیاسیة والمدینة .ومن جهة أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً فی نفوذ قوی إقليمية كإیران وتركیا، وبهذا بدأت تؤثر فی مجریات الأمور فی العالم العربی. فإیران كانت ضمن المعسكر المناوی للسیاسات الأمريكية فی المنطقة، ودعمت نظم وحركات راديكالية مثل نظام الأسد فی سوريا، وحزب الله فی لبنان، وحماس فی فلسطين، والتمرد الحوثی فی الیمن. مما دفع للقول عن بدء حرب باردة جدیدة فی المنطقة بین المعسكر الراديكالی بقيادة إیران وسوريا، والمعسكر المعتدل بقيادة مصر والسعودیة، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عزز هذا الصراع بین المعسكر المحافظ والمعسكر الراديكالی من نفوذ فاعلین آخرين مثل حركة حماس وحزب الله فی لبنان والتمرد الحوثی فی الیمن وتقویة قدرتهم علی تحدي السلطة المركزية وتأسيس جماعات فرعية منظمة ومسلحة لها استقلالية الذاتیة عالیة ما دفع البعض إلى اتهامهم بخلق دولة داخل الدولة¹.

المطلب الثاني : نشأة الثورات العربیة

الربیع العربی أو ما یعرف بالثورات العربیة هو مفهوم یطلق علی الأحداث التي جرت فی المنطقة العربیة وفجرها الشباب بدءاً من تونس خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 رافعين شعارات "ارحل" و"الشعب یرید إسقاط النظام" ونهجها "ثورتنا ثورة سلمیة". أو الثورات العربیة هی حركة احتجاجیة سلمیة ضخمة انطلقت فی كل البلدان العربیة خلال أواخر عام 2010 بداية 2011 متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزیزی نفسه ونجحت فی الإطاحة بزین العابدين بن علي، ولازالت هذه الحركة مستمرة حیث نجحت بعدها ثورة 25 يناير بمصر ثم ثورة 17 فيفري بلیبیا، وأما الحركات الاحتجاجیة فلقد بلغت جمیع أنحاء الوطن العربی، وكانت أكبرها هی حركة الاحتجاجات فی سوريا، وتمیزت بظهور هتاف عربي أصبح شهیر فی كل الدول العربیة وهو " الشعب یرید إسقاط النظام".

¹دینا شحاتة ، مريم وحید ، "محرکات التغير فی العالم العربی"، *السیاسة الدولیة*، ع.184 (1 أبريل 2011)، ص ص 42-45.

وقد سميت بالربيع العربي حسب البروفيسور ساسر لأنه يستحضر روابط بينه وبين ربيع الأوطان 1848 وريبع براغ 1968 أو ربيع أوربا الشرقية في أواخر الثمانيات بعد سقوط الشيوعية، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة مستبدة حكمت لعقود، فعليه إن الربيع العربي وفقا لهذا التفكير مماثل للتجربة الأوربية، فالغرب هم من أطلقوا مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءا بتونس، حيث كانت صحيفة "الاندبننت" البريطانية أول من استخدمت هذا المصطلح وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضا بثورات الربيع الأوروبي.

إن هي ظاهرة اجتماعية وسياسية وانتفاضات الشعب ضد الظلم وتجاوز كل الحدود وبالتالي التخلص من القهر السياسي والأمني والتحرر من الديكتاتورية من خلال تحقيق الديمقراطية، فهي ثورات شاركت فيها شرائح المجتمع دون استعمال أدوات عسكرية وإنما عن طريق التكنولوجيا الالكترونية كالفيسبوك وتويتر، وهذا لبناء نظام سياسي متحرر من التبعية وإخراج بلدانهم من التدهور الذي تشهده في شتى المجالات وهدم الوضع القائم الظالم والفاشل، ولكن للأسف هذا لم يمنع من إراقة الدماء وحوث خسائر بشرية راحت ضحية هذه الرغبة في التغيير واسترداد حق الشعب في الحرية والاستقلال الذاتي في الحكم والمساواة والعدالة الاجتماعية والمواطنة.¹

وعليه فيما يخص الثورات العربية هناك عدة عوامل أدت لحدوثها ومن بينها :

أ-عوامل سياسية

-منظومة القيم التقليدية ومنطق الأبوية patrimonialism المرتبطين باستبداد وتسلط أنظمة الحكم على شعوبها ومجتمعاتها.
- غياب ثقافة سياسية ديمقراطية لدى النخب والمجتمع.

¹-جبران صالح علي حرملي ، " ثورات الربيع العربي ... رؤية تحليلية في ضوء فروض ونظرية الثورات والواقع وسيناريوهات المستقبل " في : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/19).

- غياب وضعف منظمات المجتمع المدني وتبعيتها للسلطة، فبدل أن تلعب دور الداعم للديمقراطية ودور الوسيط بين الشعب، كانت كابحا ومعيقا له من خلال طبيعتها وكذا تحكم السلطة فيها (الكوربوراتية)، إضافة إلى الصحافة والأحزاب السياسية.
- حركات الإسلام السياسي والمؤسسة العسكرية، ودورهما السلبي في الحد من إمكانية التقدم والتطور الديمقراطي.
- الصراعات والفتن الدينية والطائفية بسبب طبيعة التكوين الإثني والطائفي لبعض الأقطار العربية، وما عزز هذا هو غياب مشروع وطني جامع شامل، وهو ما أدى إلى غلبة النزعة الجهوية والقبلية والطائفية لدى الفرد العربي.
- الفساد
- القهر السياسي والاجتماعي على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الفردي .
- تراجع وفشل الأداء السياسي للحكومات .
- ب . عوامل اجتماعية واقتصادية: وتتلخص أهميتها فيما يلي:
 - فشل التنمية الاقتصادية .
 - البطالة التي بلغت أعلى مستوياتها .
 - الفقر وغياب العدالة الاجتماعي .
 - الانفجار السكاني، وارتفاع نسبة الشباب الطامح لحياة أفضل .¹

كما أنه بهذا استطاعت الثورة أن تحسم معضلتين لطالما أشغلتا المعارضة في الوطن العربي، وهي هل يجب إجراء التغيير أو الإصلاح من داخل النظام تدريجيا إضافيا وتراكميا Incremental أم يجب أن يكون التغيير ثوريا Révolution، وقد حسمت الثورات هذا السؤال بالقول أنه في حالات التوتاليتارية الشمولية المطلقة في الدول العربية

¹ -سيد احمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء (1989-2013) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014)، ص. 280.

يجب أن يكون التحول جذريا وكاملا ومن خلال الثورة، والمعضلة الثانية هي أن هذا التغيير هل سيكون من أصحاب البلاد أم من قوى خارجية، لكن ثورة تونس ومصر أثبتتا أن التغيير ممكن من قبل الشعوب دون تدخل خارجي فيها، فأحيان تزيد الأمور تعقيدا ولا تحلها كما حدث في ليبيا مع حلف الناتو.¹

إن هذه الثورات العربية عبرت عن الغضب المكبوت داخل الشعوب العربية، والتي سرعان ما انتقلت من دولة لأخرى لكن بدرجات متفاوتة وكل هذا بسبب عدة عوامل خاصة العامل الاقتصادي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي دولة وسبب فشلها أو تقدمها، وهذا ما ولد لدى الشعوب العربية الإحباط نظرا لعدم حدوث أي نمو يذكر في بلادهم بل هي في تراجع مستمر، خاصة مع احتكار النخبة الحاكمة لكل الثروات ولهذا فإن الوضع الاقتصادي انعكس على الوضع السياسي وطالبت هذه الشعوب بتغيير النظام والتطبيق الفعلي للديمقراطية مع إجراء إصلاحات في جميع المجالات .

¹ - علي حيدر ، " الثورات العربية الأسباب والسيناريوهات المحتملة ،" في :

www.dirasat-aclp.org/arabic/files/Ali_Haider_Kitab_Dirasat_2011.pdf، تاريخ الاطلاع:

(2015/10/19).

الفصل الثاني:

التأثيرات القائمة بين مجلس

التعاون الخليج

ودول الربيع العربي

تمهيد:

قبل اندلاع الثورات التي سميت بالربيع العربي لم يكن هناك أي حراك في المنطقة يسعى للتغيير، ففي معظم البلدان التي حدثت فيها الثورات كان هناك حكم سلطوي ديكتاتوري منذ سنوات عديدة، مما جعل أي معارضة أو حركات سياسية معارضة لا تستطيع قهر هذه السلطة أو تغيير نظامها خاصة في السعودية ومصر وسوريا حيث كانت الدول الأقوى المتحكمة في الإقليم ككل، وبهذا كان الحراك الذي حدث في تونس بمثابة بداية أعطت أمل لباقي الدول وانه بإمكانها التغيير والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية التي لا طالما كبحت طموحات شعبها وكان راضخ لها، ولكن هذه التغييرات هناك دول عادت بالفائدة عليها رغم أن أوضاعها الداخلية لم تستقر بعد كتونس واليمن، ودول أخرى كانت رافضة أصلا لفكرة التغيير خاصة الدول الخليجية التي هي ملكيات ومتخوفة من انعكاسات الربيع العربي سلبا على أوضاعها الداخلية ويكون بمثابة محفز لشعبها كي يطالب هو أيضا بالتغيير من النظام الملكي إلى النظام الديمقراطي.

كما تأثرت أيضا بسقوط أنظمتها الحليفة في المنطقة كتونس ومصر مما جعلها تتخوف من نشوء تحالفات جديدة بين الدول الأخرى والأنظمة الجديدة مما يخلق تنافس إقليمي خاصة مع الدول الخليجية الأخرى نظرا لتباين موقفهم من الربيع العربي، حيث كانت هناك دول خليجية لعبت دورا فعال في ضل تلك الثورات خاصة بقدراتها المالية والإعلامية ونفوذها كدولة قطر التي أثبتت وبجدارة أنها دولة فعالة في المنطقة العربية، مما جعل الدول الأخرى تتخوف من هذا الصعود المفاجئ لها وتعيد حساباتها، إذن هناك تفاعلات متبادلة بين دول الخليج والدول العربية التي حدثت فيها ثورات وتغيير في الأنظمة أي هناك عملية تأثير وتأثر وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل .

المبحث الأول: دراسة أنماط التفاعلات بين دول المجلس والثورات العربية

المطلب الأول: تأثير الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي

كان المشهد السياسي قبل الثورات العربية منقسم إلى محورين: المحور الأول هو محور الاعتدال الذي ضم كل من مصر، السعودية ومعها دول الخليج باستثناء قطر بالإضافة إلى الأردن واليمن. والمحور الثاني هو محور الممانعة وقادته سوريا ومعها حزب الله الذي فرض نفوذه على لبنان، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية واقتربت منها قطر. وهذا ما أدى إلى حدوث تغييرات في السياسة الخارجية لهذه الدول أثناء الثورات العربية خاصة وأن السعودية والإمارات العربية كان موقفها سلبي اتجاه دول الربيع العربي، فهي رافضة لفكرة التغيير لأنها ملكيات تريد أن يبقى نظامها راسخ، وكذلك هي معادية للحركات الإسلامية كالأخوان المسلمين لأنها لاحظت أنها حركة بدأت تفرض وجودها وسيطرتها خاصة في الدول التي حدثت فيها ثورات، وبالتالي أصبحت متخوفة من تعميم هذه الظاهرة ما سيؤدي حتما لسقوط أنظمتها الملكية، لكن الملاحظ هو أن الموقف القطري جاء مغاير تماما لموقف السعودية والإمارات وأكثر انفتاحا ومساندة لهذه الثورات الراجعة في التغيير حيث ساندت هذه الحركات الراجعة في التغيير وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية وتطبيق الديمقراطية، وعليه ساندت قطر هذه الحركات ماديا بتقديم مساعدات مالية، وإعلاميا من خلال قنواتها "الجزيرة" التي اطلعت العالم بأسره على مجريات الأحداث في المنطقة العربية وتطوراتها، وهذا ما انعكس سلبا على علاقتها مع باقي الدول الخليجية فهي الدولة الوحيدة من دول الخليج التي ساندت هذه الحركات وقدمت لها الدعم الكامل عكس الدول الباقية التي ساندت الأطراف الراجعة في قمع هذه الحركات ومحايرتها.¹

كما أن تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في الصراعات الإقليمية بدأت تنعكس سلبا على سياسة دول مجلس التعاون فيما بينها، خاصة حول الصراع السوري واصطفاف

¹ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل ، " العلاقات بين الدول العربية بعد الثورات، " في :

بعض دول الخليج إلى جانب المخطط الأمريكي الصهيوني لإسقاط سوريا، وكذلك ما تشهده مصر من تغييرات بفعل الصراع بين حركة الإخوان المسلمين والقوى الوطنية العلمانية بعد ثورة 30 يناير 2013 والإطاحة بحكم الرئيس المخلوع محمد مرسي، كما أن المواقف المتباينة اتجاه الصراع الداخلي الحاصل في البحرين يدل أن المواقف السياسية لمجلس التعاون ليست متجانسة أو متوافقة في توجهاتها السياسية فمثلا : هناك خلاف على خلفية دعم قطر للإخوان المسلمين والأوضاع المتوترة في مصر، والملف السوري ما أدى لسحب الإمارات والمملكة العربية السعودية والبحرين لسفرائهم من قطر كتعبير منهم عن رفضهم للسياسة القطرية وقراراتها.

ساهم الصراع العربي بشكل متسارع في ما تشهده الدول الخليجية من صراعات فيما بينها وخاصة لجهة الاستقطاب حيث كان لصعود المسلمين في بعض الدول العربية كتونس ومصر اثر بالغ، حيث أن السعودية استشعرت بالخطر الحقيقي الذي يشكله هذا النظام على منظومتها السياسية وتهديد لمركزها الإقليمي والدولي وانه يعد منافس حقيقي على النفوذ وتهديد لسلطتها في الجزيرة العربية .

كما أن دعم قطر لهذه الحركات ومحاولة تدعيم النظام الجديد لهذه الدول جعل السعودية تتخوف من نتائج السياسة القطرية لأنها منافس لها، ما دفعها لاتخاذ موقف حاسم بالتصدي للنفوذ القطري على محاور عديدة منها : الدعم الذي قدمته لمصر بعد الإطاحة بالرئيس المخلوع مرسي ودعم ثورة يناير 2013، وكذلك محاولة الاستحواذ على الملف السوري ودعم الوجود السعودي الإقليمي وإبعاد قطر عن الساحة السورية لأنها تدعم القوات المسلحة واستحوذت على قوات الائتلاف السوري، لكن ما يربع هذه الدول هو النجاحات والانتصارات المتتالية لقوات الجيش العربي السوري في مواجهة المجموعات المسلحة وتحقيق هزيمتها، هذا ما جعل دول المجلس متخوفة من نتائج حسم الصراع في سوريا وانعكاساته على دول مجلس التعاون في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية . كما أن الاختلاف بين دول المجلس هو بالتحالفات الإقليمية التي أصبحت تهدد وحدة المجلس مع بعضه البعض، وهذا

ما كشفتته حقيقة الانفراج في العلاقات بين إيران والغرب الذي لا يتفق وإستراتيجية السعودية الهادفة لفرض عزلة إقليمية ودولية على إيران، وكذلك التقارب الإيراني القطري ومحاولة التقارب القطري السوري أصبح يربك السياسة السعودية ويفقدها لزام السيطرة، وهذا ما أصبح يخل بالتوازن داخل مجلس الاتحاد الخليجي وأصبح يثير التساؤلات حول مدى استقلالية المجلس في صياغة مواقفه بعيدا عن الامتلاءات الخارجية أو الهيمنة السعودية.¹ كما هناك مخاوف بعد وصول التيار الإسلامي إلى الحكم عن طريق الانتخابات في مصر أن تعم هذه الظاهرة وتكون الدافع الرئيسي لتحريك الجماعات الإسلامية في دول الخليج خاصة بعد ظهور أثاره في الكويت والتي دعمتها قطر. بالتالي يمكن القول إن السعودية هي المتأثرة الرئيسية من هذا الحراك السياسي الذي حصل في الدول الإقليمية مما جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات لاحتواء الاحتجاجات التي حصلت فيها قبل أن تتحول لازمة يصعب السيطرة عليها، ولهذا قامت بتخصيص ملايين من الدولارات لمساعدة المواطنين العاطلين عن العمل وإيجاد وظائف لهم، وتقديم مساعدات لبناء السكنات، ودفع أجور الموظفين وكذلك محاربة الفساد بإنشاء هيئة مخصصة لذلك .

كذلك لا يجب إهماله وهي أن للدول الخليجية خصوصيات تميزها عن الدول الأخرى، وذلك أن اقتصادياتها أحسن وأعلى عن باقي دول المنطقة، كما أن نظامها ملكي وبالتالي هناك ولاء قبلي، واهم خاصية هي البترول ما جعلها تستطيع احتواء تلك الاحتجاجات التي بدأت تخل بالأمن والاستقرار في دولها والإسراع في إخماد نيرانها قبل أن تتطور وتحدث أزمة داخلية، وذلك بإعطائهم أموال للتراجع عن مطالبهم أي شرائهم وبالتالي شراء السلم الاجتماعي، وهذا عكس ما حدث في مصر وتونس التي لم تستطع فيها الحكومة السيطرة على تلك الاحتجاجات والهتافات التي تطالب بإسقاط النظام، وإحداث تغييرات جذرية

¹ - على ابو حبله ، " الصراعات الاقليمية والدولية انعكاس للصراع بين مجلس دول التعاون الخليجي، " في : <http://www.qudsnet.com/news/view/267896/> /الصراعات-الاقليمية-والدولية-انعكاس للصراع بين-مجلس-دول-التعاون-الخليجي ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/24).

وإقامة إصلاح سياسي يطبق النظام الديمقراطي، وهذا ما تتخوف منه دول الخليج وجعلها تكون ضد هذه الثورات العربية .

المطلب الثاني: التفاعلات القائمة بين الطرفين

من خلال دراستنا لأنماط التفاعلات بين دول مجلس التعاون والثورات العربية سنتعرف على مخلفات هذه الثورات على السياسة المتبعة داخل الدول الست لهذا المجلس وكيف تعاملت مع هذه التغيرات الجديدة التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي ككل، والتي تطالب بالإصلاح السياسي والديمقراطي خاصة في ظل الحكمة المعروفة أن لدول الخليج خصوصية لا يمكن اختراقها وأنها ملكيات محصنة لا يمكن الوصول إليها أو إحداث تغيير فيها، لكن أحداث الربيع العربي أثبتت العكس حيث كان هناك ردود فعل متباينة داخل دول مجلس التعاون الخليجي خاصة مع توجيه نشاط خليجين مثقفين برسائل لحكوماتهم كي تقوم بإصلاحات سياسية والإفراج عن المعتقلين خلال التظاهرات في البحرين والسعودية وعمان.

وعليه في الماضي كانت تفاعلات دول المجلس مع هذه المطالب بالإصلاح السياسي والديمقراطي تنقسم إلى تفاعلات ساخنة وهادئة، حيث فرض هذا النمطين نفسيهما خاصة في ظل الثورات العربية لكن مع حدوث تغيرات في تفاعلات الدول، حيث التفاعلات الساخنة للمجلس شملت حالات البحرين، ثم سلطنة عمان، وبعدهما المملكة العربية السعودية، أما التفاعلات الهادئة شملت الإمارات، الكويت وقطر، أما سلطنة عمان فقد دفعها هذا التطور لتفرض نفسها ضمن دول التفاعلات الخاصة بمطالب الديمقراطية والإصلاح،¹ فعليه في :

¹ - محمد السعيد إدريس ، " مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات،" في :

تاريخ الاطلاع: digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?serial=859878&part=2

(2015/10/18).

1- **التفاعلات الساخنة:** تفاوتت قوة تأثير الدول الثلاث بتداعيات الربيع العربي لأسباب كثيرة أولها اختلاف مستوى الاحتقان السياسي الداخلي قبل تفجير الثورات، ولهذا كان منطقياً أن تكون البحرين أول وأبرز المتفاعلين، لكن المفاجأة كانت سلطنة عمان التي حدث فيها تفاعلات دون مقدمات تسبق ذلك، في حين الخصوصية التي تتمتع بها السعودية حالت دون تنفيذ ما تسعى إليه قوات الإصلاح والتغيير والاستجابة لمطالبها. ولهذا فما حدث بالبحرين كان يمكن التنبؤ به خاصة مع نتائج انتخابات تشرين الأول 2010 وحدث تجيش مذهبي والغليان الاجتماعي السياسي المطالب بالعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز الطائفي والتجنيس السياسي و الطموح إلى التغيير، و مع هذا كله لم تستطع المعارضة الوصول إلى نقطة توازن المطالب مع النظام الذي لم يرغب في تقديم تنازلات للمعارضة، ولهذا في 2012/02/14 يوم الاحتفال بالعيد العاشر للميثاق الوطني الذي استفتى عليه الشعب البحريني بأغلبية كبيرة مما أدى إلى إفشال مطالب التغيير و عدم نجاح المشروع الإصلاحي.¹

كانت الأحداث التونسية المصرية الملهم الأول للبحرانيين وسبب قيام الحركات التغييرية بدعوة من مجموعة من شباب البحرين على الصفحة التي تحمل اسم ثورة "14 فبراير في البحرين" وأصدرت بيان لها قدمت فيه مطالبها وخلفياتها وأنها لا تنتمي إلى أي نظام سياسي أو ديني أو مذهبي وإنما انتماءهم هو حب الوطن وأنهم مجموعة مسالمة و حضارية،² لكن الواقع كان عكس ما تمنوه هؤلاء المتظاهرون، حيث تصدت قوات الأمن بقوة وقساوة للمتظاهرين الذين خرجوا في أنحاء عديدة من مدن البحرين في 14 فيفري وقتل فيها اثنين وجرح عدد كبير من المتظاهرين،³ كما أنه دخلت قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون للأراضي البحرينية للمساعدة في حفظ النظام مما أدى لإعلان حالة

¹ - مازن السيد، "شباب «فيسبوك» في مواجهة «الشوزن» والمعادلة الصعبة: البحرين عند الموعد هل تهب رياح الثورة العربية في الخليج"، السفير (اللبنانية)، 14-2-2011.

² - المكان نفسه .

³ - "قتيل خلال تشييع آخر والوفاق تعلق عضويتها في البرلمان"، الخليج، 16-2-2011.

الطوارئ في 15 مارس في البلاد، وتعد الأزمة أكثر لتدخل أطراف داخلية أخرى إقليمية ودولية لحل الأزمة التي اعتبرها الكثيرون أن مطالب المعارضة بإلغاء نظام الملكي وإقامة جمهورية بديلة أمر مستحيل وأن فيها تدخل أجنبي لا محال خاصة إيران.¹

هكذا دخلت البحرين في منحدر التطور المتأزم بسبب فشل أطراف العملية السياسية في الوصول إلى توافق حول مشروع وطني للتطور والإصلاح، والتدخلات الخارجية التي كانت لها دور كبير في زيادة تعقيد الأزمة التي من المؤكد أنها سوف تبقى أسيرة الحوار والتوافق الوطني الداخلي ما يجعل النظام السياسي في البحرين يكتسب الفعالية للتكيف مع المطالب والاستجابة للضغوطات والتحديات بدلا من التحجر دون الاستجابة لها مما يؤدي عادة إلى خسارة الأوطان وهذا ما أكدته تجارب دول عربية رفضت المطالب الشعبية وعاندتها كما اعتبرتها مجرد انتفاضات لن تستمر كثيرا.²

ما حدث في عمان كان مفاجأة لأنه هناك قيود وغياب شفافية الإعلام مما أدى إلى حجب ما كان يحدث من تفاعل على المستوى الشعبي من مطالب، لكنه كان صدى حقيقيا شكليا وموضوعيا لربيع الثورات العربية من حيث إقامة الخيام كتعبير عن جدية الاحتجاجات ومن حيث كذلك الشعارات الطالبة بالتغيير والديمقراطية والعدالة والحكم الصالح، وكذلك الإعلام الحديث والتكنولوجيا كانت الحدث المفاجأة في هذه الثورات العربية وشباب عمان كانوا أيضا من مستخدميها في هذه الاحتجاجات، لكن مع اختلاف كبير حيث كانوا حريصين على أن يحافظوا على النظام وتماسك السلطة، والسلطة من جهتها استجابت لمطالبهم بقدر كبير من الوعي والكفاءة.³

أما التجربة السعودية ليست مشابهة للتجربتين البحرينية والعمانية، حيث كانت أصداء ربيع الثورات تحوم في كل أرجاء المملكة الشمال (سوريا) والجنوب(اليمن) والشرق (البحرين)

¹ - ادريس، مرجع سابق .

² - المكان نفسه .

³ - "رفع الحد الأدنى للأجور في عمان"، الخليج، 16-2-2011

والغرب (مصر و تونس) بشكل مشبوه من طرف الإعلام السياسي، ولكن السعوديين تفاعلوا مبكرا مع الثورات العربية،¹ حيث جاءت أولى مبادرات التفاعل مع هذا الحراك من رجل الدين الشيعي حسن عبد لهادى بوخمسين والذي دعا كل الدول العربية إلى إجراء إصلاحات وبسرعة كي لا تواجه نفس المصير التونسي أو المصري، وان كل الدول وخاصة السعودية مطالبة بإقرار الحقوق المختلفة للشعب في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،² ولهذا رغم سياسات الإصلاح التي قامت بها السعودية إلا إن شعبها مازال متأثر بما حدث في ربيع الثورات العربية وما غرسه من أفكار ومطالب عبر تجربة التفاعل مع الثورات العربية.³

التفاعلات الهادئة: رغم تباين ردود الدول الخليجية الكويت وقطر والإمارات على الثورات العربية، إلا أن لكل منها رؤيتها وظروفها التي فرضت أنماط تلك التفاعلات في التعامل مع دول الربيع العربي فمثلا :

وقت تفجر الثورة في تونس كانت الكويت مشغولة باستجواب رئيس الحكومة ولذلك كانت مهتمة أكثر بشأنها الداخلي خاصة مع تأزم الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكن هذا لم يمنعها من إتباع ما هو حاصل من ثورات عربية خاصة مع امتداد أصداءها إلى الجزيرة العربية في اليمن وسلطنة عمان والبحرين،⁴ وكانت مرحلة التفاعلات أخذت تفرص نفسها في الكويت ابتداء من منتصف عام 2011 وهي متأثرة بالربيع العربي وذلك بنزول الشباب الكويتيين إلى شوارع مدينة الكويت للتظاهر أيام الجمع كما هي عادة الثورات العربية، شارك فيها آلاف المعارضين يتقدمهم نواب مجلس الأمة الذين وقع 16 منهم على وثيقة تطالب بإقالة رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وتشكيل حكومة جديدة ونهج

¹ - ادريس، مرجع سابق .

² - "خلفا لانتقادات مفتى المملكة للمظاهرات: رجل دين سعودي يدعو للإصلاح"، الجزيرة نت، 6-2-2011

³ - ادريس، مرجع سابق .

⁴ - حمد الجاسر، "المعارضة الكويتية لاستجواب وزير الداخلية"، الحياة، 13-1-2011 .

جديد، وكذلك شارك الشيخ سالم العلي وهو من العائلة الحاكمة،¹ كما حدثت صراعات داخل الأسرة الحاكمة وبعض الكتل السياسية لم تقوت الفرصة لاستغلال ذلك وتوسع عقدة الصراع والتنافس بين أفراد الأسرة الواحدة حول السلطة، ولهذا وفي ظل تنامي تيارات التغيير والتفاعل مع الثورات العربية سوف يكون هناك صراعات أخرى من شأنها أن تضع الكويت ضمن الدول الخليجية الأولى المتفاعلة مع أصداء ربيع الثورات العربية.²

لكن في قطر والإمارات العربية اختلف الأمر حيث لم تحدث فيها أي اعتصامات أو مظاهرات تطالب بالتغيير رغم وجود تطلعات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتوفر قنوات الاتصال بين الطرفين (الشعب والحكومة) وبالتالي خلقت ثقة متبادلة من حيث أن الحكام يسعون لصالح الشعب وما هو أفضل لهم وتحقيق الرفاهة الاجتماعية لإرضاء الشعب بقدر المستطاع، وبهذا الشعب بدوره يحرص على تماسك ووحدة البلاد واستقرارها هو أهم شيء، هذا ما جعل هذان البلدان بأمان من الثورات وكان في طليعة دول الخليج المتفاعلة مع ثورات الربيع، وأكثرهما دفعا عن الشعب في تحقيق مطالبه في الحرية والعدالة حيث قاموا بمبادرات، لكن مع بعض الانحياز الطفيفة خاصة أثناء حدوث الأزمة في البحرين، ومع هذا وبشكل عام كان هناك اهتمام كبير بهذه الثورات مع بذل جهود إلى جانب المحتجين للتطور والإصلاح.³

إلا أن الملاحظ خلال هذه التفاعلات هو أن مجلس التعاون كمؤسسة إقليمية لم تؤدي دورا فعالا، على عكس الدول وحدها خارج نطاق هذا المجلس لأنها مجرد هيئة استشارية تصدر قراراتها بالإجماع وليس الأغلبية ما يعني أن لكل دولة حق النقض على أي قرار لا تريده، وهذا يعني أن المجلس لا يصد قرارات بل توصيات لا تخص ولاتهم إلا من وافق عليها ولا تلزم أحدا، أي هذه التوصيات ليست لها صفة الإلزام مما جعل كل دولة تتخذ الموقف الذي

¹ - حمد الجاسر، "الكويت: تظاهرة الوثيقة تحدد الطقس الحار والغبار ورئيس الحكومة"، الحياة، 12-6-2011.

² - ادريس، مرجع سابق .

³ - عبدالخالق عبدالله، "الربيع العربي - وجهة نظر من الخليج العربي"، المستقبل العربي، ع.391 (سبتمبر 2011)،

ص124 - 125.

تريده إزاء تلك الثورات دون أن تحاسبها الدول الأخرى أو تجبرها على إتباع رأي أغلبية دول المجلس التي كانت معارضة لهذه الثورات.¹

بالرغم من أهمية ما حدث من تفاعلات داخل الخليج لتأثرها بما حدث في الدول العربي الأخرى لا يمكن اعتبارها كثورات نظرا لاختلاف حدتها ونتائجها عن الدول الأخرى التي كانت كارثية، جراء تهور الرؤساء واتخاذهم قرارات مجحفة وغير عقلانية راح ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء وتدهورت الأوضاع الداخلية، عكس دول الخليج التي استطاعت احتواء تلك الاحتجاجات قبل أن تتعدد ويصعب السيطرة عليها وذلك عن طريق القيام بإصلاحات وتقديم امتيازات للشعب وذلك في سبيل إرضائه وأيضا إسكاته .

المبحث الثاني: تداعيات الثورات العربية على دول الخليج

دفع الحراك السياسي الحاصل في منطقة الشرق الأوسط بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية القديمة بالدول المجاورة لهذه الدول إلى التحرك أيضا ومحاولة إصلاح منظومتها السياسية قبل وصول الاحتجاجات إليها وبدأ الانتفاضات المنادية بالتغيير، فالربيع العربي انتشر وصولا إلى دول الخليج العربي التي ضنت أنها بأمان ولن تصل إليها هذه الأحداث، لكن الواقع اثبت العكس حيث انعكست تداعيات الربيع العربي على تفاعلات دوله وخياراتها مع القوى الإقليمية والدولية وذلك بسبب تأثر مصالحها جراء هذه التغيرات المفاجئة في الدول العربية المجاورة، مما جعلها تتخذ إجراءات أمنية وسياسات جديدة في محاولة تأسيس منظومة توازن قوى إقليمية جديدة خاصة بعد سقوط النظام المصري الذي كان يعتبر الأقوى و حليف لها.

¹ - إدريس، مرجع سابق.

المطلب الأول: التأثيرات الاقتصادية المباشرة

كان للربيع العربي تأثيرات على المجال الاقتصادي في الدول الخليجية وفي معظمها انعكاسات رفعت من أسهم هذه الدول إقليميا ودوليا، وجعلها أقوى الدول وأكثر نفوذا مما كانت عليه سابقا فهناك بعض الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة الآثار الاقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون ومنهم :

الاقتصادي الكويتي حجاج بوخصور الذي قال أن الحراك الذي حدث في المنطقة العربية اثر في حجم الاستثمارات الخليجية في البلدان العربية مما أدى إلى تراجعها واضطراب أوضاع العملة، كما أن الدول الخليجية قدمت مساعدات لتلك الدول لتخفيف تلك الاضطرابات بدعم الاستقرار الداخلي في مصر وتوجيه الاستثمارات الخليجية إليها، لأنها ذات أهمية إستراتيجية، كما أن دخل المواطن الخليجي تأثر بنسبة 30% مما أثر عليهم، ناهيك عن تأثر استثمارات الخليج هناك وتعطل مشاريعها وخسارتها لفرص كبيرة للاستثمار، كما أن الدول الخليجية شهدت تباطؤ في معدل النمو، وتأثر حجم المدخرات والاستثمارات سواء لأنها دعمت الدول المضطربة وإعانتها على إصلاح ما دمرته الثورة أو لدعم دول مضطربة اقتصاديا كمصر.

أما محمد الضيخان فقال أن هناك آثار ايجابية للربيع العربي على بعض دول الخليج كالإمارات التي استفادت اقتصاديا من الجانب السياحي وأصبحت منطقة تجذب السياح أكثر مما كانت عليه قبل هذه الاضطرابات، كما قال أن الميزة الأساسية لما يحدث هو سعي الأنظمة العربية لتجاوز وإنهاء الآثار السلبية للثورات، لهذا المساعدات والقروض التي تقدمها دول الخليج لتلك الدول جزء من سياسات الأمن لا بد عليه أن تتحمله، كما توقع أن تكون آثار هذه الثورات ايجابية على المدى البعيد، لان الدول الخليجية استطاعت امتصاص الاضطرابات الحاصلة في بعض دول المنطقة و هذا ما عاد بالفائدة عليها.

والكاتب والمختص الاقتصادي في قطر بشير كحلوت قال أن اقتصاد قطر شهد ارتفاع ووصل إلى الذروة بسبب توافد العمالة وبحثها عن عمل وارتفاع عدد سكان قطر لاستقرار عدد كبير من أبناء الدول الأخرى ووصل إلى مليونين بعد ما كان 1,6 من قبل 3 سنوات، كم أن قطر لا تملك استثمارات كثيرة في الدول التي حصلت فيها اضطرابات، وقال أن بالرغم من هذا التفوق الهائل للسكان إلا أن هذا لن يؤثر على توظيف المواطنين القطريين والخليجين سواء في القطاع الخاص أو الحكومي لأن أغلب المشاريع التنموية تتطلب يد عاملة سابقا كان سيتكاف بها عمال عرب وأيضا من شرق آسيا، وأما فيما يخص المساعدات التي قدمتها دول الخليج للدول العربية التي حدثت فيها ثورات فهي من فائض احتياطها وليس من الميزانيات الخليجية ولهذا لم تتأثر كثيرا، كما أنها منحتها لتحقيق أهداف سياسية في تلك البلدان.

ومؤسسة "تشاتام" هام ومقرها بلندن قالت أن مجلس التعاون يستورد ما بين 80% إلى 90% من غذائها وذلك عن طريق ممرات بحرية وإذا تم إغلاقها بسبب الاضطرابات الإقليمية أو الضغوطات السياسية سيجعل ذلك دول الخليج في أزمة خاصة وان أكثر من 80% من قمح الخليج يأتي عبر قناة السويس و80% من الأرز عبر مضيق هرمز مما يشكل خطر خاصة على الإمارات وقطر والكويت إذا ما قامت إيران بغلق مضيق هرمز بعدما هددت بذلك في 2012، وكذلك الاضطراب السياسي يثير الخوف حول أمانة وسلامة الملاحة التجارية في قناة السويس خاصة مع الهجمات التي شنها متشددون في منطقة سيناء شرق القناة بعد عزل الرئيس مرسي حيث قاموا بهجوم بقذائف صاروخية على سفينة محملة بالبضائع، وهذا ما جعل دول الخليج بديل لقناة السويس إذا تم غلقه وهو طريق الرجاء صالح، إذن إذا تم إغلاق ممر قناة السويس خليج هرمز ستواجه حكومات الخليج صعوبة في استيراد ما يكفي شعبها من غذاء ولأن عدد السكان يزيد إذن سوف تحتاج إلى غذاء أكثر بالرغم من توفرها على احتياط غذائي، لكن هناك الحديث عن أزمة إقليمية في المخزونات منذ سنوات لكن دون تقدم يذكر ولهذا على دول الخليج أن تتوخ الحذر إذا تم توقيف إمدادها

من خلال هذين الممرين وذلك بإنشاء منشآت تخزين إستراتيجية وتحسين موانئها المطلّة على ساحل البحر الأحمر في السعودية، والمحيط الهندي بشبه الجزيرة العربية ومع إمكانية نقل الغذاء عن طريق السكك الحديدية.¹

وبهذا فإن دول المجلس لم تتأثر كثيراً جراء اندلاع تلك الثورات في الدول العربية بل العكس كانت من بين الرابحين وحققت أرباح هائلة جرائها خاصة الإمارات والسعودية اللتان جنّتا أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع دخلها الوطني، وارتفاع صادراتها النفطية جراء تلك الثورات والتخوفات الدولية من تداعياتها ولهذا فإن خلال عام 2011 الإمارات العربية سجلت بعض التراجع في إجمالي الاستثمارات إلا أن رصيدها الجاري سجل نمو بحوالي 10.3%، وعليه هذا الجدول يوضح التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد الإماراتي :

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	258.12	314.8	270.3	302.0	358.1
إجمالي الاستثمارات	23.8	22.5	23.9	19.3	19.1
العائد الحكومي	33.1	38.6	25.3	28.3	32.9
الحسابات الجارية	6.0	7.4	3.0	7.0	10.3
صادرات	73.8	103.0	68.1	77.5	103.6

¹ - موبضي المطيري ، "أثار اضطرابات الدول العربية على الاقتصاد الخليجي محدودة"، في : www.aleqt.com/2013/11/12/article_799202.htm ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/20).

					النفط
--	--	--	--	--	-------

أما السعودية فالإحصائيات هي كما يلي :

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	179.8	213.6	168.8	192.6	226.1
إجمالي الاستثمارات	20.5	22.8	25.2	22.9	20.3
العائد الحكومي	50.4	66.0	41.0	48.9	50.8
الحسابات الجارية	24.3	27.8	5.6	14.9	20.6
صادرات النفط	205.6	281.4	163.3	215.5	290.9

وبهذا ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة حساباتها الجارية ارتفعت من 14.9% في 2010 إلى 20.6% في 2011، وهذا دليل على ازدياد تدفق رؤوس الأموال لها والاستثمارات الأجنبية خاصة وأنهم يبحثون دائما على الدول التي لها استقرار إقليمي وخالية من الاضطرابات، كي يمارس نشاطه التجاري بكل راحة وأمان مما جعل أكثرية المستثمرين ينقلون استثماراتهم من البلدان العربية المضطربة إلى دول الخليج التي تتسم بالاستقرار والأمان.¹

فإذن عمليا دول المجلس هي من تقود العمل الاقتصادي منذ الحرب العراقية الإيرانية، وقد ظهر هذا أكثر خلال الثورات العربية وذلك لأن دول الثورات تواجه صعوبات

¹ - بويبية نبيل ، " منطقة الشرق الأوسط ثورات الربيع العربي اقتصاديات، "في :

<https://sites.google.com/site/unisp21/alaqtsad-alamryky-azmte-tkhfyd-altsnfyf-alaytmany/almjmwte-alasyawte-mkhawf-mn-anhayrat-jdydte/mntqte-alshrqalawst-thwrat-alrby-aqtsadyat> ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/20).

اقتصادية وبحاجة إلى دعم مادي من الجميع بما فيها دول المجلس التي تعتبر مسئولة عن الدعم السياسي والاستقرار السياسي وليس فقط الاقتصادي فقد شجعت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي من شركات وصناديق ومؤسسات تمويل واستثمار، كما الاتفاقيات الاقتصادية وقامت باقتراح أخرى جديدة كخطوة منها لتشجيع وحماية الاستثمارات ومنطقة التجارة الحرة، كما أنشئت في بعض الدول صناديق وطنية لتمويل مشاريع وبرامج التنمية¹.
إن من خلال هذه المؤشرات يمكن القول أن دول الخليج العربي من أكثر المستفيدين من هذه الثورات، حيث ازدادت نسبة الاستثمارات فيها وعدد السائحين لدولها بسبب الاضطرابات الحاصلة في البلدان الأخرى، كما أن ارتفاع أسعار النفط في فترات الربيع العربي جعلها تكسب مكانة دولية وتحقق أرباح اقتصادية كبيرة بالرغم من بعض الخسائر التي شاهدها الاستثمارات الخليجية في دول الربيع العربي .

المطلب الثاني : نماذج من الدول المتأثرة بالربيع العربي

أدت التغيرات الإقليمية الحاصلة في الدول العربية إلى تأثر العديد من الدول المجاورة لها خاصة الدول الخليجية التي كان يظن الجميع أنها محصنة ضد هذه الثورات، إلا ان هناك مناطق فيها شهدت احتجاجات تطالب بالتغيير منها في البحرين والسعودية وسلطنة عمان، مما دفعها لأخذ إجراءات سريعة والقيام ببعض الإصلاحات في جميع المجالات لتخوفها من تطور تلك الاحتجاجات وبالتالي احتوائها ومنع عودتها أو تكرارها من جديد .
وهذه نماذج من الدول المتأثرة :

1. المملكة العربية السعودية: في 3 مارس عام 2011 اجتاحت المملكة موجة من الاحتجاجات المتفرقة متأثرة بالاحتجاجات المختلفة التي اندلعت في الوطن العربي بداية عام

¹ - علي ابو عشمه ، " مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الراهنة، " في :

<http://fairforum.org/researche/> -العربية-الاقتصادية-العلاقات-مستقبل/ ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/20).

2011 وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، حيث قاد هذه الاحتجاجات الشباب السعوديون للمطالبة بإطلاق السجناء وبإصلاحات سياسية واقتصادية، وبهذا تتعدد موضوعات ومنطلقات الاحتجاج والتظاهر في المملكة العربية السعودية، بسبب الاعتقال لأسباب أمنية وسياسية، والبطالة، وحرية التعبير، والفساد، وهذه كانت مواضيع الاحتجاجات شهدتها السعودية وفي مناطق مختلفة في المنطقة الشرقية، ومنطقة الرياض، والقصيم، بالإضافة إلى منطقة عسر . وهذه التظاهرات خلال العامين الماضيين كلها جراء التأثير بالاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية خاصة في ظل تكهنات بوجود أكثر من 30 ألف معتقل، ومعظمهم أعتقل بسبب أحداث العنف التي مرت بها السعودية خلال العشرين سنة الماضية، إضافة إلى سجناء سياسيين¹. وطالبوا أيضا بإلغاء امتيازات أفراد العائلة الحاكمة، كما شملت عشر مطالب تحتاج إلى وقت لكن تنفذ ولذلك يجب على المسؤولين أن يشرعوا بالخطوات الأولى لتنفيذها مثل انتخاب مجلس شوري، وإقرار التعيينات في المناصب الحساسة وتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء، وإقالة المسؤولين الفاسدين، وتحسين وضع الأمن، ومراجعة وإعادة النظر في تركيبة وزارة الداخلية وتنقيتها من العناصر المتورطين في قضايا التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، وإلغاء كل القيود غير الشرعية على المرأة². إلا أن هذه الدعوة كانت محدودة التأثير ولم يكن لها أي وجود ميداني، وهو ما دفع بوزير الداخلية السعودي إلي توجيه الشكر للمواطنين لأنهم شعب كريم ووفي ومتخلق بأخلاق

¹ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، "الخليج 2013 : الثابت والمتحول-التطورات السياسية في السعودية-"، في :

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=178&Itemid=440 ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/16).

² - "انتلاف الشباب الأحرار" السعودي يتبنى الدعوة الي "ثورة غضب" ، في : <http://www.al-akhbar.com/node/5265> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16).

الإسلام، ولعدم الاستجابة لتلك الدعوة التي وصف الذي دعوا إليها بالأشرار وأنهم أرادوا أن يجعلوا من المملكة مكانا للفوضى والمسيرات الخالية من الأهداف السامية.¹

كما شهدت المنطقة الشرقية عددا من الاحتجاجات منذ شهر فبراير 2011، واستمرت حتى نهاية 2012 للمطالبة بإطلاق معتقلين قامت السلطات الأمنية السعودية باعتقالهم نتيجة لـ"عقدتهم صلوات جماعية واحتفالهم بمناسبات دينية خاصة بالطائفة الشيعية، وحديثهم عن القيود المفروضة على بناء مساجد الشيعة ومدارسهم الدينية".²

أما في منطقة الرياض، والقصيم، شهدت مظاهرات واعتصامات قامت بها عائلات المعتقلين السياسيين الذين قبض عليهم بسبب اتهامهم بجرائم عنف، وكان أهمها التظاهرة التي انطلقت من أمام وزارة الداخلية يوم 20 مارس 2011، حيث خرج أهالي المعتقلين منادين بإطلاق سراح ذويهم من المعتقلين في السجون السعودية، وعلى جراه هذه التظاهرة أُعتقل مجموعة من ذوي المعتقلين مدة 24 ساعة، إضافة لاعتقال الناشط الحقوقي الدكتور مبارك آل زعير، وأفرج عنه بعد قرابة 9 أشهر من اعتقاله. كما أُعتقل في اليوم التالي الناشط الحقوقي محمد البجادي وفي شهر أبريل 2012 صدر بحقه حكم بالسجن مدة أربع سنوات، وذلك بعد إدانته بالتواصل مع جهات أجنبية، إلا أن جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية طالبت بإطلاق سراحه لأنه ناشط ضمن حقوق الإنسان.³

وفي 12 مارس 2011 بدأ موظفوا مركز الاتصالات في شركة الاتصالات السعودية إضرابا لمدة يومين عن العمل، بسبب حرمان أغلبية موظفي الشركة من المكافأة السنوية، وخرج موظفو الشركة رافضين مواصلة العمل، واعتصموا أمام المركز ونظرا لاستمرار

¹ - الأمير نايف بن عبد العزيز ، "الشعب السعودي اثبت للعالم كله أنه في قمة تلاحمه مع قيادته"، في :

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/13/141270.html> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16).

² - منظمة العفو الدولية، "تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات"، في :

<http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08> ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/16).

³ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، مرجع سابق .

الإضراب وانتشار الخبر على مواقع التواصل الاجتماعي؛ امتد الاعتصام ليُقام في مدينة الرياض، وجدة، والدمام، والقصيم، وأبها. كما نظم اعتصام آخر قام به بعض العاملين في القطاع الصحي في مستشفى التخصصي، بعد صدور قرار بتجميد أجورهم عند مستواها الحالي، إلا أن الاعتصام انتهى بعد ساعتين نتيجة الاتفاق على تقديم عريضة شكوى إلى ولي العهد، وهي الطريقة التقليدية المعتاد عليها عند الاعتراض علي أي سياسية، إلا أن المميز في الإضرابات العمالية هو انطلاقها من مطالب غير سياسية مباشرة، بل مرتبطة بمصلحة المواطنين، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.¹

كما أن المميز أيضا في الاحتجاجات السعودية هو استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي كباقي دول الربيع العربي، وبهذا شهدت المنتديات وشبكات المحادثة الإلكترونية أولى المحادثات الفكرية والسياسية في السعودية، ووجدت فيها كافة تيارات المجتمع الفكرية والسياسية منبرا حراً لها، خصوصاً مع افتقار الوسط الإعلامي الرسمي في السعودية لحرية التعبير بكافة أشكاله، ولهذا ما يميز دخول مواقع الإعلام الجديد وظهور شبكات التواصل الاجتماعي، أو ما يُعرف بالإعلام الجديد، مثل "فيس بوك"، و"تويتر"، و"يوتيوب"، هو أنها كانت ساحة مفتوحة لشريحة أكبر من الشباب السعودي، وذلك لأسباب لها علاقة ببساطة الأسلوب المستخدم في التعبير داخلها، بخلاف المنتديات والمدونات التي تفرض أحيانا كثير على المدون اتخاذ شكل معين في الصياغة وترتيب الأفكار بمنطق معين، وبهذا زادت نسبة التفاعل وكان هناك تجاوب سريع في نقل الأخبار وإبداء الآراء، و بأساليب مختلفة فبعضها كان بشكل جدي ومنطقي، وبعضها كان بأسلوب ساخر ومضحك، مع استعمال الرسومات أو ما يعرف "بالهاشتاق"، وبرزت المواضيع التي تم تداولها ولاقت إقبالا واسعا هي مواضيع الفساد والإصلاح السياسي، وحقوق الإنسان، والتطوع، إضافة إلى أنها خلقت شبكة تواصل اجتماعية حقيقية بين الفاعلين والناشطين في الساحة السعودية ما أدى إلى تشكيل حملات

¹ - إيمان القويطي، "أهم حراك سعودي في 2011: الإضراب"، في : <http://www.almqaal.com> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16) .

إلكترونية تخص قضايا تمس مصلحة المواطن وعلاقته بالنظام السياسي، وهذا كله من أجل تبني أفكارهم ومحاولة ممارسة الضغط على الحكومة من خلالها¹.

أما رد الحكومة على هذه المطالب فقد كان :

1- تخصيص 110 مليارات ريال (نحو 29 مليار دولار) لمساعدة العاطلين عن العمل.

2- اعتماد دفعة قروض جديدة تشمل بناء نصف مليون وحدة سكنية

3- إنفاق مليارات الدولارات لرفع أجور موظفين الدولة وإعفاء المواطنين من القروض التي صرفت لهم سابقا .

4- توفير آلاف الوظائف للعاطلين عن العمل.

5- إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.²

كما اتخذت الحكومة إجراءات أمنية لمواجهة عمليات التظاهر أو الاحتجاج، ونظمت حملات اعتقال على إثر المظاهرات التي انطلقت في المنطقة الشرقية، حيث اعتقلت منذ بداية الاحتجاجات في شهر فبراير 2011 800 شخص، تم الإفراج عن معظمهم لكن مازال 155 معتقلا منهم 22 طفلا، وزيادة على هذا اتخذت تدابير أمنية أكثر حدة ضد الاحتجاجات التي خرجت للمطالبة بحل قضية المعتقلين السياسيين، فكانت تطوق المظاهرات، ويعتقل أكثر من شارك فيها من رجال ونساء وأطفال، ومن ثم تقوم السلطات بمحاكمتهم، وتجبرهم على الاعتذار وكتابة التعهدات بعدم تكرار المشاركة في هذه المظاهرات.³

2. في سلطنة عمان

¹ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، مرجع سابق .

² - محمد الشيوخ ، "انعكاسات الثورات العربية على الاصلاح السياسي في الظن العربي"، في :

³ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، مرجع سابق . <http://www.middle-east-online.com/?id=147764> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16) .

نظم عدد من الشباب تظاهرات في 11 فبراير 2011 رفعوا خلالها عريضة للسلطان تضمنت مجموعة من المطالب السياسية، أبرزها: تعديل صلاحيات مجلس الشورى وشروط الترشيح المنظمة له، وتعيين رئيس لمجلس الوزراء لفترة خمس سنوات على أن يتم محاسبته من قبل مجلس الشورى في نهاية فترته، وإنشاء محكمة عسكرية مستقلة أعضاؤها من القوات المسلحة لتسهيل عملية التقاضي والمقاضاة للعسكريين بين المؤسسة والعسكريين الخاضعين لها، وتعديل قانون المطبوعات والنشر بما يضمن حق حرية التعبير ولا تكون لوزارة الإعلام وصاية على الفكر والتعبير عن الرأي الحق، وكذلك طالبت بإنشاء نقابات وجمعيات مهنية، وتسهيل إجراءات إشهارها.

وبعدها بأسبوع، دعت مجموعة من المدونين إلي تنظيم مظاهرة "المسيرة الخضراء" التي شارك فيها 300 شاب¹، وهي التظاهرات التي تفجرت في أعقابها مظاهرات مدينة صحار الصناعية التي أسفرت عن سقوط قتيلين وعشرة جرحى، وامتدت إلى العاصمة مسقط ومنها إلى صلالة في الجنوب.²

وبهذا في 25 فبراير شهدت محافظة ظفار أول اعتصام شبابي ينادي بعدد من التغييرات.، وقد تم اختيار هذا التاريخ تيمنا بـ 25 يناير المصري، لكن قبل هذا كانت هناك المسيرة الخضراء الأولى في 17 يناير 2011،³ حيث خرج المئات في العاصمة مسقط للمطالبة بتحسين الدخل والحد من ارتفاع أسعار السلع وتكاليف المعيشة، لكن الحكومة انتظرت نحو شهر لترد على هذه المسيرة السلمية برفع الحد الأدنى لأجور القوى العاملة

¹ - "استجابة محدودة من قابوس للمتظاهرين"، في :

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/26/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%8A%D9%86> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16) .

² - ورداني ، مرجع سابق .

³ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، مرجع سابق .

الوطنية في القطاع الخاص .والمسيرة الخضراء الثانية في 18 فبراير 2011 التي استعمل للدعوة إليها بعض المواد من النظام الأساسي للدولة التي استند عليها للتمسك بحق الدعوة للمسيرة وهي المادة 29، والتي تتعلق بحرية الرأي والتعبير، والمادة 32 المتعلقة بحق المواطنين في التجمع ضمن حدود القانون. فخرجت مظاهرة سلمية أمام مجمع الوزارات بالعاصمة العمانية مسقط شارك فيها نحو 300 من المواطنين بينهم نساء.¹

إلا أن الحدث الأبرز في هذا الإطار هو الاحتجاجات الشبابية في منطقة صحار شمال عمان، والتي أعطت دافعا لكل التحركات الشبابية في مختلف مناطق السلطنة. حيث في 27 فبراير 2011، تجمع مئات من المحتجين للمطالبة بتحسين الأجور، وتوفير المزيد من فرص العمل، لكن خلال هذه المظاهرات قتل أحد المتظاهرين لإطلاق قوات الأمن الرصاص المطاطي على المتظاهرين وبهذا بدأت نطاق الاحتجاجات تتوسع في صحار خلال حرق بعض السيارات والمحلات التجارية، وانتشرت وصولا إلى العاصمة مسقط ومعظم أنحاء السلطنة وقاموا بوضع خيام في ساحة صحار الرئيس، وبعد هذا فرض الأمن سيطرته على مواقع الاعتصامات في صحار ومسقط وبقية صور وظفار، وكانت إعداد المنظمين للاعتصامات تتزايد في عاصمة محافظة ظفار ، وانتقل عدد من المحتجين من مناطق السلطنة الأخرى التي أنهت الاعتصامات فيها بالقوة إلى مدينة صلالة بمحافظة ظفار، وأصبحت صلالة حاضنة للاحتجاجات والاعتصامات في عمان، واستمر ذلك إلى أن قررت الحكومة في 12 ماي فض الاعتصامات، وإنزال الجيش إلى شوارع محافظة ظفار، والتوجه نحو مقر الاعتصامات أمام مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار.

وقد استفاد الجيش من تجربته في صحار فنزل المجندون إلى الشوارع دون سلاح، ولم يكن يحملون معهم سوى العصي، وذلك خوفاً من تهور الجنود وإطلاق الرصاص، وقد تم اعتقال عدد من المعتصمين ونقلهم إلى مسقط، كما أصر عدد من الشباب على إعادة الاعتصام فتم اعتقال المئات منهم، وإيداعهم في سجن أرزات بصلالة، وقدر العدد في البداية بما بحوالي الألف، لكن لاحقا ثم أطلق سراح كل من وقع تعهدا بعدم المشاركة في التجمعات والاعتصامات، فيما رفض حوالي 350 التوقيع على أي تعهد، وبعد عدة

¹ - الشيوخ ، مرجع سابق .

مفاوضات واخذ بعض الشباب قرار اقتحام السجن وفك اسر السجناء الباقين قررت الحكومة في 22 مايو اطلاق سراح جميع اسرى سجن أرزات دون توجيه أية تهم لهم. وبهذا هدأت الاعتصامات رغم أن روح الاحتجاجات كانت لا تزال مشتعلة في نفوس الشباب، وذلك يعود إلى عدد من التدابير التي قام بها السلطان قابوس لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وكذلك القيام بالإصلاحات الدستورية.¹

وعلى إثر تلك الاحتجاجات أعلنت السلطنة القرارات التالية:

1- رفع الحد الأدنى لأجور المواطنين العمانيين العاملين بالقطاع الخاص إلى مائتي ريال عماني، أي ما يعادل 519 دولارا أميركي.

2- أجرى سلطان عُمان قابوس بن سعيد تعديلا وزاريا شمل ستة وزراء، وقام بتعيين بعض المستشارين الجدد على أمل أن يحد ذلك من موجة الاحتجاجات.

3- رفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة.

4- إنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك.

5- توفير 50 ألف فرصة عمل للعاطلين، مع منح مبلغ 150 ريالا عمانيا (388 دولارا) شهريا لكل باحث عن عمل من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملا.

6- كما أمر باتخاذ الخطوات اللازمة تجاه تحقيق استقلالية جهاز الادعاء العام، وهو مطلب سبق أن طالب به المتظاهرون.

¹ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، مرجع سابق .

7- تكليف لجنة وزارية برئاسة وزير ديوان البلاط لوضع مجموعة من المقترحات يتعلق بعضها بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات، وهو أيضاً من مطالب المتظاهرين.

8- تجريد قاعدة قطع مساعدات الضمان الاجتماعي في حالة حصول أحد أفراد الأسرة المنتفعة على عمل، وهي قاعدة كانت سارية من قبل على الأسر التي تتمتع بإعانات من الضمان الاجتماعي فكان يتم وقف الإعانة بمجرد حصول أحد أفراد الأسرة على عمل.

9- أقال السلطان العماني أهم وزيرين في حكومته هما الفريق أول علي بن ماجد المعمرى وزير المكتب السلطاني (أكبر جهاز أمني في سلطنة عمان)، ووزير ديوان البلاط السلطاني علي بن حمود البوسعيدي. وهما الوزيران اللذان كان يطالب الشعب العماني بتنحيتهما.

10- شكل السلطان حكومة جديدة ضمت 12 وجهاً جديداً بينهم أعضاء من مجلس الشورى، وغاب عنها وزراء طالب المحتجون بإقالتهم.

11- أصدر السلطان قابوس مرسوماً يقضي بالاستقلال الإداري والمالي للدعاء العام، كجزء من الاستجابات الرسمية لمطالب الاحتجاجات ومسيرات عمان المطالبة، مما يعني أن علاقة جهاز الادعاء العام بالمفتش العام للشرطة قد انتهت.

12- أصدر السلطان مرسوماً يقضي بمنح مجلس عُمان (البرلمان) صلاحيات تشريعية ورقابية، وزيادة المعاشات الشهرية للأسر المستفيدة من قانون الضمان الاجتماعي بنسبة 100%. كما أمر بزيادة قيمة المستحقات التقاعدية لجميع الخاضعين لقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العُمانيين بنسبة تصل إلى 50% للفئات المستحقة لأقل معاش تقاعدي.

13- أقال السلطان سعيد المفتش العام للشرطة والجمارك الفريق مالك بن سليمان المعمرى، وعين مكانه حسن بن محسن الشريقي المرافق العسكري للسلطان بعد أن

رقاه إلى رتبة فريق. وكان متظاهرون قد طالبوا بإقالة المفتش العام للشرطة والجمارك على خلفية الصدامات التي حدثت بين رجال الشرطة والمتظاهرين في صحار وقتل فيها شخص واحد على الأقل وأصيب آخرون.

14- أصدر السلطان قابوس بن سعيد عفوا عن 234 اعتقلوا في المظاهرات.¹

كما وعد السلطان في كلمته بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عمان في نوفمبر 2011 بتوفير مزيد من الفرص للشباب، وأن تشهد السنوات القادمة اهتماما ورعاية أكبر للشباب، وربط ذلك بإنجازات الدولة "على مدار أعوام النهضة المباركة" في مجال توفير فرص التعليم والتدريب والتأهيل والتوظيف لهم وتعتبر هذه هي المرة الأولى منذ خطابه أمام نفس المجلس من عام 2006، والتي يشير فيها السلطان إلي "الشباب" صراحة، وأمر السلطان برفع بتقديم تعويضات للعاطلين عن العمل تعاد، بالإضافة إلي تحسين الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة ومستحقات التقاعد.²

3. أما في البحرين

دعا الشباب الخليجيون لتنظيم مجموعة من التظاهرات والتحركات للمطالبة بالإصلاح السياسي في 2011 و2012، وذلك حدوث مظاهرات شعبية في تونس ومصر ونجاحها في إسقاط الأنظمة المستبدة. ففي البحرين، دشن مجموعة من الشباب في 26 يناير 2011 صفحة على "الفايس بوك" حملت اسم "ثورة 14 فبراير في البحرين" ودعا البيان الرسمي إلي تنظيم "ثورة شعبية سلمية يوم 14 فبراير للمطالبة بتغييرات وإصلاحات جذرية في نظام الحكم.³ وتمثلت أبرز أهداف الثورة إلغاء دستور 2002، وحل مجلسي النواب والشورى، وتكوين مجلس تأسيسي من خبراء وكوادر الطائفتين السنية والشيعية لصياغة دستور تعاقدي يكون الشعب هو مصدر السلطات جميعا، وتحويل البحرين إلي ملكية دستورية تحكمها أسرة آل خليفة ويمنع على أفرادها تولي مناصب مهمة في السلطات

¹ - الشيخ ، مرجع سابق .

² - ورداني ، مرجع سابق .

³ - المكان نفسه .

التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإطلاق سراح الأسرى السياسيين والحقوقيين، ضمان حرية التعبير والكف عن ملاحقة الصحفيين قضائيا وتدخل الأجهزة الأمنية في عمل المؤسسات الإعلامية، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اتهامات التعذيب وملاحقة مرتكبيها، كذلك ضمان استقلالية القضاء وعدم تسييسه، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في عملية التجنيس السياسي وسحب الجنسية البحرينية لمن ثبت حصوله عليها بشكل غير قانوني أو بسبب دوافع سياسية.¹

وبهذا شهدت مملكة البحرين موجة من الاحتجاجات الواسعة، اتخذت من دوار "اللؤلؤة" نقطة ارتكاز ورمزا لها، ثم امتدت إلى مناطق مختلفة من المملكة وقد قاد هذه الاحتجاجات مجموعة عرفت بـ "حركة 14 فبراير"، وهم شباب متعلمين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الجديدة، لديهم معرفة واسعة باستخدام التكنولوجيا الجديدة والتعامل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولديهم مستوى ملحوظ من التفاعل وتبادل الخبرات مع شباب الثورات العربية الأخرى، والأهم أنه لم يكن لهم علاقة بجماعات المعارضة التقليدية في البلاد التي يغلب عليها الطابع الشيعي ولم ينتموا إلى طائفة معينة.

وقد شاركهم في هذه الاحتجاجات مختلف شرائح المجتمع وانضمت إليهم لاحقا الجمعيات المعارضة دعا المحتجون في البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي القائم، وتضمن ذلك أيضا انتخاب حكومة جديدة، ووضع دستور جديد، وحل البرلمان المنتخب، وتعديل الدوائر الانتخابية القائمة، وإيقاف التجنيس السياسي، كما اتخذت الحركة الاحتجاجية بعدا اقتصاديا واجتماعيا، حينما طالب المحتجون برفع مستويات المعيشة وزيادة رواتب الموظفين وحل مشكلة البطالة. وكان ثمة حرص من جانب المحتجين على "سلمية" التظاهرات، لكن تصاعد المواجهات بين المحتجين وأجهزة الأمن في 14 مارس 2011 لأن النهج الأمني هو الأكثر وضوحا من جانب نظام الحكم في التعامل مع الحركة الاحتجاجية، ما أدى إلى تفاقم الاحتجاجات، وليس الحد منها أو

¹ - شباب البحرين ، "ثورة 14 فبراير في البحرين"، في :

https://www.facebook.com/TrueRoyalDemocracy/info?tab=page_info ، تاريخ الاطلاع:

. (2015/11/17)

القضاء عليها. فقد تزايدت المواجهات خلال تلك المرحلة بين قوى الاحتجاج وخاصة الشيعية منها وأجهزة الأمن وقوات مكافحة الشغب خاصة بعد انضمام بعض الحركات غير الشرعية، أو غير القانونية، إلى الحركة الاحتجاجية في البحرين مثل حركات "حق"، و"الأحرار"، و"أمل"، وبهذا بدأ يطرح لأول مرة في تاريخ البلاد شعار "إسقاط النظام"، وتحويل البحرين من ملكية إلى جمهورية، مما أدى إلى تعثر الحوار الذي دعا إليه ولي العهد بعد رفع سقف المطالب، وتفاقم الصدام بين أجهزة الأمن وقوى الاحتجاج، نتج عنه الاستعانة بقوات "درع الجزيرة" الخليجية في 14 مارس 2011 لتهدئة الصراعات الكامنة بين الحكم والمعارضة¹.

وبهذا وفي 2 يوليو 2011 تكررت محاولات نظام الحكم التوصل لحوار التوافق الوطني مع قوى المعارضة، حيث تمثلت أهم معالم تلك المرحلة في إلغاء قانون السلامة الوطنية، إلا أن جمعية "الوفاق" الوطني الشيعية قاطعتة واعتبرته حوار من جانب واحد في محاور مختلفة، سياسية وحقوقية واقتصادية واجتماعية تحاول الخروج بالبلاد من الأزمة الراهنة. كما شكلت لجنة حكومية لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار التوافق الوطني، وبهذا باشرت اللجنة أعمالها بتكليف الوزارات والأجهزة الحكومية لوضع الآليات والخطط قيد التنفيذ، لكن بعد مدة من الغياب فكرت قوى المعارضة في العودة مرة أخرى من خلال وثيقة مشتركة وقعت عليها خمس جمعيات سياسية (وهي جمعية الوفاق والتجمع القومي الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي وجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" وجمعية الإخاء الوطني)، اتفقوا على تسميتها بـ "وثيقة المنامة"، وطرحت في 12 أكتوبر 2011 تلخصت مطالبها في اتخاذ إجراءات من شأنها التحول نحو الديمقراطية مع الحفاظ على الملكية، وتشكيل حكومة منتخبة بدل حكومة معينة، ويكون لمجلس النواب صلاحية مساءلة أعضائها فرادي وجمعا ممثلين في رئيس الحكومة، ومنح الثقة وسحبها من رئيس الوزراء والوزراء إذا فشلوا في تنفيذ البرنامج الحكومي الذي يقره مجلس النواب عند تشكيل الحكومة. وطالبوا أيضا بسلطة تشريعية تتكون من غرفة واحدة منتخبة تنفرد بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية،

¹ - د.محمد عز العرب ، "ماذا لم تعد الإحتجاجات البحرينية "الإستثناء" في الربيع العربي"، في :

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=66> ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/17) .

بدلا من نظام المجلسين المعتمد حاليا والذي يعطي الصلاحيات لمجلس منتخب وآخر معين في الوقت نفسه.¹

لكن قبل مباشرة الحكومة في الرد بالقبول او رفض المطالب، ونشر نتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي أشار إلى استخدام القوة المفرطة في المواجهات التي حدثت بين المواطنين وأجهزة الأمن عادت الاحتجاجات وتصاعدت من (24 نوفمبر 2011 إلى 5 ابريل 2012) ، من جانب قوى المعارضة التي يغلب عليها المكون الشيعي، رغم وجود مؤشرات لجهود حكومية في التهدئة من الاحتجاجات، إلا انه لم تتجح لذلك قررت الحكومة تغيير أداء جهاز الأمن في التعامل مع قوى الاحتجاج، حيث أقال الملك حمد بن عيسى رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ خليفة بن عبد الله، وعين بدلا منه عادل بن خليفة الفاضل، كما تعاقبت وزارة الداخلية مع خبراء دوليين في مجال إصلاح جهاز الأمن، وهي رسالة للعالم الخارجي مفادها التأكيد على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بعد ما نشره تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي أعطى صورة غير جيدة عن السياسة البحرينية، وذلك بالرغم من بعض الجهود الحكومية التي أعطت انطباعا بإمكانية وقف الاحتجاجات وتراجعها إلا أنها لم تعالج الأزمة السياسية الراهنة في البلاد، إذ عادت الاحتجاجات بين أجهزة الأمن من جانب والمعارضين المسلحين والنشطاء السياسيين من جانب آخر، وتزايدت بدرجة أكبر في المدن الشيعية، مما أسفر عن اعتقال بعض المتظاهرين واستهداف عدد من النشطاء السياسيين، في مقابل قيام عدد من الشباب الشيعة بمهاجمة قوات الأمن بقنابل، وإغلاق الشوارع، الأمر الذي دعا الحكومة إلى إعداد قانون يجرم الاعتداء على رجال الأمن.²

وقامت ايضا بتعديلات دستورية حيث في مايو 2012 ، أقر ملك البحرين تعديلات

على دستور 2002 وهذه التعديلات التي صوت عليها في وقت سابق مجلسا النواب عبارة عن عشرين تعديلا، وأبرزها:

¹ - المكان نفسه .

² - المرجع نفسه.

- يحق لمجلس النواب المنتخب وحده الآن التصويت على عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء، ورفع الأمر إلى الملك الذي سيكون الجهة النهائية التي تبت في إقالة رئيس الوزراء، أو السماح له بالاحتفاظ بمنصبه. وتقول المادة المعدلة بهذا الشأن بأنه إذا أقر مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضائه عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، يُرفع الأمر إلى الملك للبت فيه بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة، أو بحل مجلس النواب.
- يتعين على الملك الآن التشاور مع رئيس مجلس النواب المنتخب ورئيس مجلس الشورى المعين قبل أن يحل البرلمان. والتعديل أن للملك أن يحل مجلس النواب بمرسوم يتضمن أسباب الحل بعد أخذ رأي رؤساء مجلسي النواب والشورى والمحكمة الدستورية، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقبل التعديلات الأخيرة، كان حل مجلس النواب من صلاحيات الملك بالاتفاق مع رئيس الحكومة.
- تتيح التعديلات صلاحيات رقابية أوسع لمجلس النواب المنتخب، ومن ذلك أن في وسع خمسة أعضاء التقدم بطلب لعرض موضوع عام على المناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه. كما أن لكلّ عضو من أعضاء مجلس النواب توجيه أسئلة مكتوبة إلى الوزراء لاستيضاح مسائل تدخل ضمن اختصاصهم.
- تزكية عضو مجلس النواب من قبل عدد لا يقل عن خمسين مواطنا مسجلين في لوائح انتخاب الدائرة التي يرشح نفسه فيها بشرط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس أو الليسانس من إحدى الجامعات المعترف بها أو ما يعادلها.
- في ما يتعلق بالترشح لعضوية مجلسي النواب والشورى، يشترط مضي خمس سنوات على اكتساب الجنسية البحرينية بالنسبة إلى أي مترشح فضلا عن عدم حمله لجنسية أي دولة أخرى من خارج دول مجلس التعاون.
- يحق لخمسة عشر عضوا من مجلس النواب أو مجلس الشورى التقدم بطلب اقتراح لتعديل الدستور، بينما يحق لأعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين.

• يعين أعضاء مجلس الشورى (أربعون عضوا) بأمر ملكي وفقا لإجراءات وضوابط وطريقة تحدد أيضا بأمر ملكي.

• في حال شغور مقعد أحد النواب قبل نهاية مدته النيابية لأي سبب من الأسباب يقع تعويضه بمن حصل على أكبر عدد من الأصوات بعده، وفي حال لم يتيسر ذلك، ينتخب نائب آخر خلال شهرين.

• يشترط لتعديل أي حكم من أحكام الدستور (المعدل) أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من مجلس الشورى ومجلس النواب. كما يشترط في هذا الباب أن يجيز الملك التعديل.

وبهذا صرحت السلطات البحرينية بأن هذه التعديلات من شأنها أن تعزز صلاحيات البرلمان، لكن المعارضة التي تطالب بحكومة منتخبة من النواب لا عن طريق التعيين، وبحذف مجلس الشورى؛ اعتبرت تلك التعديلات شكلية¹.

كما أعلن وزير الداخلية البحريني في أعقاب أحداث دوار اللؤلؤة عن خطة لتوظيف 20 ألف شخص، والملاحظ هنا التركيز على تعيين الشباب الخريجين في الجهاز الأمني وذلك بما يخدم غرضين في نفس الوقت: تشغيل الشباب، وضمان ولائهم للنظام. وقد أسقط الملك 25% من القروض الإسكانية على المواطنين، وأصدر قرارا بصرف ألف دينار بحريني (2652 دولار) لكل أسرة بحرينية بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني.²

وكذلك اتخذت دول الخليج عدة إجراءات في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، لأنها كانت إحدى أهم القوى المحركة لهذه الاحتجاجات في دولها، ولتواصلهم عبرها مع شباب الدول الأخرى التي حدثت فيها الثورات كتونس ومصر وكذلك استعمالها كوسيلة

¹ - مركز الخليج لسياسات التنمية ، مرجع سابق .

² - ورداني ، مرجع سابق .

للتواصل فيما بينهم داخليا ونشر البيانات المحرصة على الاحتجاج وأماكن حدوثها ولهذا قاموا بوضع قيود على الانترنت خوفا من إعادة إحياء تلك المظاهرات عن طريقه .

فالسعودية قامت بحجب بعض المواقع الالكترونية المعارضة والمعنية بحالة حقوق الإنسان، ومنح وزارة الثقافة والإعلام في يناير 2011 سلطات واسعة في مراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية وفرض عقوبات على المدونين، وتعديل بعض مواد قانون المطبوعات في أبريل 2011 لفرض قيود أكبر على النشطاء.

وفي سلطنة عمان أصدر السلطان قانونا لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في فبراير 2011 وجرم العديد من الأنشطة المعلوماتية، وعدلت الحكومة في أكتوبر قانون الصحافة والمطبوعات ليحظر نشر الموضوعات التي يرى أنها تؤثر في سلامة الدولة أو أمنها الداخلي، أو تتعلق بأجهزتها العسكرية والأمنية، وذلك عن طريق أي وسيلة بما في ذلك الإنترنت وتضمنت التعديلات عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وغرامات مالية¹.

وفي البحرين تمت ملاحقة نشطاء الانترنت قضائيا وإصدار أحكاما عليهم بالحبس والغرامة، وقامت بإغلاق العديد من الحسابات على تويتر²، وكذلك المعاقبة بالحبس لمدة تصل إلى سنتين لمن أذاع عمدا أخبارا كاذبة من شأنها أن تحدث ضررا بالأمن الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة أو تتضمن تحريضا على العنف أو من شأنها أن تحرض عليه .

وفي قطر، حظرت تعديلات قانون الإعلام في يونيو 2012 نشر أو بث معلومات من شأنها الإساءة للنظام أو إهانة الأسرة الحاكمة أو التسبب في ضرر جسيم بالمصالح الوطنية والعليا للدولة. ويتعرض المخالفون لعقوبات مالية مغلظة تصل إلى غرامة مليون ريال قطري .

وفي الكويت، أقر مجلس الوزراء في أبريل 2013 مشروع قانون للإعلام الموحد تضمن تحصين منصب ولي العهد إلى جانب الأمير من النقد، وفرض على مخالفة أحكامه

¹ - المرجع نفسه .

² - محمد عز العرب وأحمد زكريا الباسوسي، الفضاءات المفتوحة: التأثيرات السياسية للإنترنت في المنطقة العربية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، 11 مارس 2013.

غرامات مالية تصل إلى 300 ألف دينار، ووضع قيودا على مواقع النشر الالكتروني والتواصل الاجتماعي والمواد التي تبث من خلالها.¹

إذا معظم الحكومات في العالم العربي التي شهدت الاحتجاجات والتي نتجت عن تأثرها بالثورات العربية التي حدثت في الدول العربية المجاورة، دفعتها للقيام بمجموعة من الإصلاحات في جميع الميادين، لكنها ركزت على المجال السياسي أكثر والقيام بتعديلات وزارية ودستورية، هذا كله بهدف احتواء تلك الاحتجاجات أو إبعاد إمكانية حدوثها في الدول التي لم تتأثر بهذه الموجة كخطوة احترازية منها، ولكن هذه الإصلاحات وبالرجوع إلى بعض المعطيات لم تصل إلى الحد الذي يريده الشعب ولم تحدث الإصلاحات والتغيرات التي بسببها ساندت تلك الاحتجاجات، ولذلك هناك احتمالية عودة هذه الثورات ما دامت الأسباب لا تزال قائمة لان هذه الدول اتخذت إجراءات لإسكات الشعب وتهدئة كي لا تحدث ثورات فيها وليس لخدمة المصالح الشعبية .

¹ - ورداني ، مرجع سابق .

المبحث الثالث : دور مجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية

تباينت مواقف الدول الخليجية اتجاه الربيع العربي ففي حين أيدت قطر جميع تلك الثورات وساندتها سياسيا وإعلاميا اتخذت سلطنة عمان موقفا شبه محايد إزاء الثورات وعملت على احتواء التحركات الشعبية التي شهدتها الشارع العماني عام 2011، فيما عارضت بقية دول الخليج الربيع العربي واتخذت إزاءه موقفا سلبيا بالمجمل غير أنها لم تتعامل بنسق واحد، وتباين موقفها تبعا لعلاقتها مع أنظمة الحكم عند اندلاع الربيع في هذه الدول، إلا أنها في المجال الاقتصادي قدمت كل الخليجية معونات مالية لدول الربيع كي تقوم بتنمية شاملة.

المطلب الأول : تأثير دول الخليج على الثورات العربية

لقد دعمت دول الخليج المعارضة للربيع العربي مساعي الأنظمة الحاكمة لاحتواء التحركات الشعبية، حيث تمكنت من احتواء الحراك الشعبي في اليمن عن طريق طرح المبادرة الخليجية والتوصل لصيغة سياسية انتقالية توافقية، لكن هذه لم تتجح في الدول الأخرى وبالتالي حين سقط النظام التونسي والمصري اتخذت هذه الدول موقف سلبى اتجاه الحكومات المنتخبة التي تولت إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام القديم، ولكنها لاحقا تدخلت بصورة قوية سياسيا واقتصاديا لكي تعود الأوضاع كما كانت قبل الثورات وذلك بدعم الأطراف السياسية المعارضة للثورات الشعبية ولحكم الإسلاميين، وقد نجحت جهودها في تغيير الأوضاع في مصر، وحققت نجاح أقل في تونس، بينما في اليمن مواقفها أدت إلى حالة خطيرة من عدم الاستقرار بسبب أطماع الحوثيين المتصاعدة والمتسارعة للسيطرة على البلاد في ظل تراجع دعمها للتحول السياسي لاستشعارها بأن للإسلاميين دور أساسي فيه قد يوصلهم إلى الحكم بالشراكة مع الآخرين بعد إقرار الدستور وتطبيق مخرجات الحوار الوطني. وهذا ما تسبب في ظهور معظم دول الخليج أمام الرأي العام العربي أنها معارضة للربيع العربي، وأن ما يحدث في هذه الدول من فوضى وعدم الاستقرار يوصلنا لماذا اتخذوا

هذا الموقف المبني على التخوفات وليس الدراسات التقديرية الإستراتيجية الموضوعية والواقعية، التي حجبت هذه الدول عن الاستفادة من التغيرات الجديدة أو دعمها لصالح الشعوب الأخرى، كما أدى التباين في سياسات دول الخليج إلى تراجع دورها العربي والإقليمي، حيث لم تعد قادرة على إتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع كل من إيران وتركيا خاصة في ظل غياب دورها الكلي في التعامل مع الملف الإيراني النووي الذي تولاه حليفها الاستراتيجي أمريكا .¹

وبهذا سنتطرق إلى السياسة السعودية والقطرية اتجاه الثورات العربية التي كانت سياسات متناقضة لدرجة كبيرة :

السياسة السعودية اتجاه الثورات العربية

كانت سياسة متغيرة وغير متماثلة في ذات الوقت، إذ كانت معارضة لسقوط الأنظمة في مصر وتونس واليمن، أما في البحرين فقد تدخلت بشكل مباشر، أما الأزمة السورية والليبية فقد فضلت عدم الظهور بشكل مباشر، فالسعودية اليوم تقوم بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبيا وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو تخوف حقيقي يمتلك الأنظمة العربية التقليدية من السقوط كما سقطت الأنظمة الجمهورية، وترى السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغير وجه المنطقة سياسيا، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحاول جاهدة أن تفشل أي مشروع دولي قد يستهدف هذه المنطقة خاصة وان السياسة الدولية اتجاه المنطقة قد أخذت طابع يتسم بالكثير من التردد والتخطيط في بعض الأحيان .

إن السياسة السعودية توصف بالمتحفظة منذ تأسيسها، ولهذا مواقفها اتجاه الثورات العربية لم تكن واضحة عند البعض مما جعلها أمام خيارين إما مواصلة دورها الجديد المحفوف

¹ - احمد سعيد وآخرون ، " أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، " في : <http://www.mesc.com.jo/CrisisTeamReports/8.pdf> ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/19).

بالمخاطر الذي قد يضر بصورتها وسمعتها الإقليمية والدولية في محيط عربي أصبح يرفض أطروحتها السياسية والدينية والاجتماعية، أو أن تسلك مسار الانكماش لتعود كما كانت دولة خليجية ذات تأثير محدود في محيطها الخليجي فقط.¹

كما أنها تسعى لضم بلدان أخرى إلى مجلس التعاون الخليجي كالأردن والمغرب وذلك بعد ملاحظتها أن دور جامعة الدول العربية بدأ بالتراجع، مما لا يجعل خيار أمام الدول الأخرى إلا الانضمام إليها، كما أنها تحاول مواجهة تنامي الدور التركي في المنطقة بكسب أكبر قدر ممكن من الدول تحت رايتها وجعلها القوى الإقليمية في المنطقة وبالتالي هي من تسيير الدول الأخرى حسب السياسات التي تريدها .

كانت السعودية ستكون أقل تشدد في نظرتها للثورات العربية لو أنها لم تتبنى مطالب الإصلاح الشامل والذي يعني الديمقراطية الحقيقية، والذي لا يتلاءم مع أركان وأسس الحكم الملكي التقليدي الذي لا يزال سائدا في المملكة السعودية، كما أن السعودية ستبدو أكثر حيادية لو اعتمدت الحركات الثورية مطالب الإصلاح دون تغيير واجهات الحكم في البلاد، لكنها أدركت أن تلك الشعوب لم يكن بمقدورها التناغم مع رؤيتها تلك لأن الوضع السياسي والاقتصادي في تلك البلدان كان قد وصل إلى مرحلة يصعب معها الوصول إلى أنصاف الحلول .

السياسة السعودية اتجاه الثورة التونسية : مما لا شك فيه أن الثورة التونسية هي السبب الرئيسي في التغيير الذي بدأ يعصف في العالم العربي أجمع، وكانت السعودية البلد الوحيد التي سمحت **لبن علي** بالدخول لأرضها عكس البلدان الأخرى الذين أبدوا تخوفهم من إمكانية وقوع ثورات مشابهة على أنظمتها، أما السعودية اهتمت أن وضعها الداخلي كان متماسك أكثر من اهتمامها أن لا تتجاوز ثورة تونس الأراضي التونسية، وطمانة جيرانها

¹- فرج العلكوك ، " السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، " في :

Studies.aljazeera.net/reports/2011/07/2011723.71850917103.htm ، تاريخ الاطلاع:

(2015/10/18).

العرب أنها تقف بحزم في مواجهة أي مد ثوري، كذلك تونس لم تكن تمثل خطر إستراتيجيا على المملكة السعودية إذا ما تغير نظام الحكم فيها، فتونس لا تتصل بالمملكة السعودية كاتصال اليمن ومصر والأردن ولذلك لم تسجل السياسة السعودية اتجاه تونس منذ انهيار نظام الحكم فيها أي تجاذبات ذات تأثير تذكر، بعكس موقفها من الثورة المصرية والبحرانية واليمنية .

السياسة السعودية اتجاه الثورة المصرية : تمثل الثورة المصرية أكبر المخاطر من وجهة نظر السعودية لما لها من تاريخ ودور محوري ورئيسي في المحيط العربي، ولما تمثله التيارات الفكرية من عنصر جذب وتأثير جدي على الحراك الثقافي والاجتماعي السعودي كما أن السعودية تدرك أن الدور المصري لن يكون كما في عهد مبارك، وبهذا فالأنظمة الجديدة التي ستظهر في مصر وتونس واليمن تمثل تهديدا لمركزها في العالم العربي والإسلامي والدولي أيضا، وكذلك إعلان مصر عن نية التقارب مع إيران بعد انتصار الثورة كان عاملا مهما في تنامي رغبة السعودية في وقف المد الثوري العربي، وبهذا جاء التقارب السعودي المصري ليضاعف فرص تطور العلاقات المصرية الإيرانية.

إذن بهذا استطاعت مصر احتواء السعودية التي كانت رافضة للثورة وغير مؤيدة لها وذلك باللعب على نقطة ضعف السعودية وهي إيران وبهذا غيرت السعودية علاقتها مع مصر والقيادة الجديدة بالرغم من إعلانها عن وجود أزمة العمالة المصرية في دول الخليج، وبهذا قلبت مصر الموازن لمصلحتها ومواجهة الرفض الخليجي لثورتها، بل يمكن القول أن هذا الرفض جعل المصريين يتحفزون أكثر للاستمرار في مطالبهم بالتغيير دون الاكتراث لهذا الموقف السلبي، الذي يمكن اعتباره أنه تخوف منها إذا ما وصلت مجموعة الإخوان المسلمين للحكم مما سيؤثر سلبا على أنظمتها وقد يؤدي أيضا لانهيار نظامها السلفي والاجتماعي أي حدوث صراع مذهبي .

السياسة السعودية اتجاه الثورة اليمنية : تمثل هذه الثورة بؤرة الصراع الأشد خطورة على السعودية في منطقة شبه الجزيرة العربية، لأن السعودية تجد أن بانهيار الحكم اليمني سيكون

انعكاسه سلبا على أمنها الداخلي، وبهذا قامت دول الخليج من خلال مجلس التعاون بمبادرات لإنهاء هذه الأزمة لكن الأخطاء التي قام بها النظام اليمني في تعامله مع المتظاهرين في بداية الثورة كان كافيا لإفشال أي جهد إقليمي لتسوية الأوضاع الداخلية، ولهذا عندما شعرت السعودية أن الرئيس اليمني يقوم بدور سلبي وغير قادر على اتخاذ قرار حاسم أعلنت من خلال المجلس إنهاء المبادرة الخليجية، كما ترى السعودية أن استضافتها للرئيس اليمني فرصة ذهبية للضغط عليه وإنهاء الأزمة وذلك بتتحيه عن الحكم مما يعود بالفائدة عليها ويثري رصيدها الشعبي داخليا وإقليميا خاصة وأن روابط البلدين قوية .

السياسة السعودية اتجاه الأزمة السورية : تنتظر إليها بنوع من التحفظ المعهود وغير الجديد عليها إلا أنها أعطت الصلاحية الكلية للإعلام الخاص ليتول مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ولا تزال قنوات مدعومة كقناة " الصف " تلعب دورا مهما على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب السوري أكثر من مخاطبته للداخل السعودي وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة.¹

إذن يمكن القول أن السياسة السعودية أثناء هذه الثورات لم تكن فعالة ولم تقدم أي دعم يذكر أو سياسة ترضي جميع الأطراف، بل أبدت تخوفها من جراء هذه الأحداث وما ستسفر عليه من التغيرات على الساحة الإقليمية، ولأن دول الخليج تعتبر زوال أنظمة كالنظام التونسي واليمني والمصري خسارة سياسية خاصة في مجال صناعة السياسات الجماعية الخاصة بالدول العربية .

الموقف القطري من الثورات العربية :

لقد كانت قطر جزء من المحور السعودي حتى 1995، أين قام أميرها حمد بن خليفة آل ثاني بانقلاب ملكي سلمي ضد والده المريض وأصبح هو أمير قطر، وبهذا تغيرت

¹ - العلكوك ، مرجع سابق .

سياسة قطر جذريا وأصبحت لقطر سياستها الداخلية والخارجية المختلفة عن باقي الدول الخليجية ومستقلة عنها خصوصا السعودية ومصر اللتان رفضتا وعارضتا هذه السياسة الجديدة وبقيادة شابة بل أردتا أن يبقى والده المريض الخاضع لهما لأنهما عرفتا أن ابنه سيكون العكس مما سيشكل خطر عليهما حتما، ولهذا قاموا بمحاولة انقلاب عسكري ضده خططت له كل من مصر والسعودية لكنه باء بالفشل، ما دفع بالأمير لتبني سياسة حذرة وعدوانية في نفس الوقت ولربما هكذا بدت للبعض خاصة السعودية ومصر، ومع اكتشاف احتياط الغاز في المنطقة أطلق الأمير عدة مشاريع تنموية وتبنا سياسة توسعية سواء محليا أو إقليميا وكلها تخدم السياسة الخارجية الجديدة، وذلك بغرض إثبات أن حجم الدولة لا يهم لذلك لا يجب الاستهزاء بالدول الصغيرة فقد تكون هي الخطر الأكبر، وبهذا مع استضافة قطر للقاعدة العسكرية الأمريكية أردت أن تعزل أي طرف إقليمي ثالث قد يرغب في السيطرة والتحكم في دول الخليج الصغيرة خاصة السعودية، كما قامت بتشكيل علاقات مختلفة خاصة مع الأطراف التي لديها خصومة مع السعودية وذلك وفق مصالح مختلفة ومحددة وكذلك أقامت علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان غربية ومع إسرائيل ولو بدرجة ضئيلة، لكن مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني كانت علاقتها قوية ومع بعض الأحزاب الإسلامية وكذلك سوريا وإيران.¹

وهذا ما لم يعجب السعودية لأنها أقامت سياسة مغايرة تمام لسياستها، وأقامت علاقات مع أعدائها دون الاكتراث لها أو للتهديد الذي قد يشكله ذلك على كلا البلدين خاصة علاقتها مع إيران الذي يثير مخاوف الدول الخليجية ككل خاصة مع محاولتها تطوير سلاحها النووي مما يشكل تهديد على هذه الدول وقطر غامرت وفسحت لها المجال للتوغل في المنطقة، لكن قطر كانت لها رؤية مختلفة خاصة مع عدم وجود قائد إقليمي أردت ملئ هذا الفراغ بإيجاد سياسات جديدة تبرزها كقوة إقليمية رغم صغر حجمها وبالتالي

¹ - ساعو ، مرجع سابق .

يقاف الزحف التركي والإيراني، وهذا ما أثبتته قطر خاصة من خلال موقفها أثناء الثورات العربية مما جعل جميع الدول تعيد حساباتها وتضعها ضمن حساباتها الجديدة وهذا كله بفضل أميرها وقيادته الشابة .

الموقف القطري من الثورات العربية :

الموقف القطري من الثورات العربية كان مخالف تمام للموقف السعودي وأكثر وضوحاً وجرأة، وبدت بلد متميز في المنطقة العربية في الترحيب بالانتفاضات ودعمها لها، ويمكن القول أن القيادة القطرية اعتبرت الربيع العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليميين، حيث كان ردها الفوري على الانتفاضات بنشر ترسانتها الإعلامية ونشاطها الدبلوماسي ودعمها المالي وحتى العسكري إن طلبت منه بعض الأطراف ذلك كما في ليبيا وسوريا، حيث قادة الجهود العربية والإقليمية لدعم الليبيين ثم السوريين ضد نظاميهما، كما تولوا الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربية 2011 بعدما طلبوا من الفلسطينيين الذين كانوا يفترض أن يتولوا القيادة للسنة أن يتنحوا وتتولى هي القيادة لأن أحداث الربيع العربي أكثر حساسية من يتولوها هم وبهذا بدعوا ببسط سيطرتهم إقليمياً، فبعد انهيار النظامين التونسي والمصري في فيفري 2011 أصبحت الدوحة المركز الإقليمي الرئيسي للدعم الدبلوماسي واللوجستي للانتفاضات في ليبيا واليمن وسوريا، وتمركز ممثلون لهذه الانتفاضات وناطقوها باسمها في الدوحة ليصدروا إعلانات وبيانات، أما على المستوى الدولي نسق القطريون جهوداً داخل جامعة الدول العربية للتوصل إلى طلب من الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا ما سهل إصدار قرار مجلس الأمن 1973 سمح لحلف الشمال الأطلسي بالتدخل ضد الراحل معمر القذافي ونظامه بفرض منطقة حظر للطيران، ويحاول القطريون فعل الشيء نفسه ضد نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا لكن الوضع أصعب بكثير بسبب المعارضة الروسية والصينية الشديدة لتغيير النظام وكذلك الدعم العسكري الروسي والإيراني القوي لنظام الأسد .

وتعتبر قناة الجزيرة الجغرافية الإعلامية لقطر فالمحطة هي من تبنت أفكار الأمير نفسه وناظرت سياسته المبادرة والواسعة النطاق في الوقت نفسه، وعرضت قضية جديدة لفهم دور الوسائط الإعلامية الحديثة والعبارة للحدود في دعم السياسة الخارجية، وهذا ما جعل دعمها شديد الثبات للحالات الأولى من الربيع العربي بتونس ومصر وليبيا، وقد كان من الصعب على السياسة القطرية أن تتخذ موقفها من الأزمة السورية وقت اندلاعها عكس ما حدث مع الدول الأخرى بسبب العلاقات الودية الطويلة التي تجمعها بنظام بشار الأسد، فخلال الأسبوعين الأولين من الثورة ترددت الجزيرة الإعلامية في القيام بالتغطية نفسها التي قدمتها للانتفاضات الأخرى، ولكنها علمت لو تجنبت تغطيتها وتراجع دعمها للثورة السورية كما في الدول الأخرى ستخسر النجاح الكبير الذي حققته ومعه النفوذ السياسي الذي حصده إلى ذلك الحين قطر كدولة، وبهذا أسرع الجزيرة إلى قلب الحدث ولم يكن أمامها إلا جمع الدعم للمعارضة وبالتالي أصبح نفوذ القناة أكبر مما كان ومثير للإعجاب إستراتيجيا لأنه لم يكن متوقعا .

عشية الربيع العربي كانت قطر ومحطتها مستعدين لهذا الحدث وتغطيته عن طريق المراسلين المباشرين أو عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، وبهذا امتلأت القناة بال جماهير العربية الراغبة في نقل طلبها للقوى العالمية عن طريق شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" وبهذا أعطت الجزيرة الفرصة للثوار والمحظورين إعلاميا في بلدانهم أن يقولوا ما يريدون وما هي الأوضاع الحقيقية في بلدانهم وبالتالي الحصول على الدعم وحشد شعوبهم للمشاركة في هذه الثورات، وبهذا قامت القناة بإلغاء برامجها المعتادة لخدمة هذه القضايا إيصالها للعالمية بحيث كانت هناك سياسة صلبة قائمة في المحطة تقتضي الوقوف إلى جانب الشعوب، و بهذا أيضا تعكس سياسة الدولة نفسها .

أما الأنظمة الحاكمة في بلدان الثورات اتهمت القناة أنها غير حيادية في تغطيتها لحركات الاحتجاج ضد هذه الأنظمة، كما أنها قدمت الحماية لهذه الحشود المصورة أثناء قيامها بثوراتها السلمية المنقولة صورها للعالم بأسره، فقد شلت القدرة العاتية لأجهزة الأمن فأيقم

للمحتجين سيراه العالم كما جذب التصوير المباشر لمئات الآلاف المحتجين المصريين والسلميين اهتمام العالم ودعمه ما أخرج القوى الغربية التي لطالما دعمت الأنظمة المتهاوية خاصة في تونس ومصر، ما دفعها لتغيير سياستها ودعم الحركات المعادية للأنظمة . لكن حين تحولت الثورات إلى فوضى و يسودها الدموية خاصة في مصر وليبيا كان سيتقلص دور الجزيرة لولا شبكات التواصل الاجتماعي كتويتر والهواتف النقالة لأنه سرعان ما حظر مراسلو الجزيرة

من الدخول لهذه البلدان، ما دفعها لتأسيس موقع الكترونية مخصصة لتلقي مقاطع الفيديو التي يصورها أشخاص عاديون من قلب الحدث وكذلك بها يتم معرفة أين ستقام المظاهرات والاعتصامات، وفيما يخص الثورة السورية الدوحة أيدت التدخلات العسكرية العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية ووصفت أن ما يحدث في سوريا إبادة جماعية من طرف النظام على شعبه وبهذا أيدت المجلس السوري منذ تأسيسه وتعزيز نوعية الأسلحة التي يجب أن تصل إلى المجموعات المسلحة، لكن الملاحظ أيضا أن قطر دعمت الانقلابات الحاصلة في الدول العربية ورغبتها في الديمقراطية وهي أصلا ليست دولة ديمقراطية وتفتقد هذه الصفة داخليا، مما جعل الأغلبية يتهمونها أنها تريد أن تلعب دور القائد في المنطقة خاصة بعد تحيزها وعدم تغطيتها الشاملة لما حدث في البحرين كما فعلت في الدول الأخرى وأنها لم تدعمها بل صورتها فقط بصورة سطحية أنها مجموعة شيعة مدعومة من إيران انتفضت ضد الطبقة الحاكمة من أهل السنة التي تدعمها السعودية خاصة وأن الشيعة أكثرية والسنة أقلية ولكن هم من يحكمون، كما أن قطر كانت محايدة في القضية البحرينية وأيدت فقط قرار السعودية بإرسالها قوات عسكرية برعاية مجلس التعاون لإخماد هذه الانتفاضة ولا ربما هذا بسبب أن البحرين تقع في نطاقها الجغرافي وإذا أيدت تلك الاحتجاجات ستخلق أزمة جديدة بينها و بين باقي دول الخليج.¹

¹ - عبد الرحمن أياس ، " قطر والربيع العربي، " في : <http://lb.boell.org/en/2014/03/03qtr-wlrby-lrby> ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/18).

وبهذا يمكن القول أن قطر لعبت دور رئيسي في المنطقة من خلال هذه الانتفاضات وأكدت انه يمكن للدول العربية مساندة بعضها البعض دون التدخلات الأجنبية وأن أهل المنطقة لهم الأولوية للمبادرة لحل الأزمات واقتراح حلول تخدم جميع المصالح العربية أولاً.

المطلب الثاني : التأثير الاقتصادي والعسكري لدول المجلس

لقد عزز الحراك السياسي الأخير من الدور القيادي الذي تقوم به دول مجلس التعاون الخليجي في المجال الاقتصادي، نظرا لما تواجه دول الثورات العربية من مشاكل وتحديات في مجالات مختلفة مما يجعلها بحاجة إلى دعم من جميع الدول بما فيها الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، التي قدمت دعم كبير لهذه الدول ليس فقط في المجال الاقتصادي وإنما أيضا في المجال السياسي و الأمني مما عزز من مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط .

خلال أزمة البحرين تدخل مجلس التعاون بنشر قوات درع الجزيرة في البحرين وذلك بطلب الحكومة البحرينية، وذلك للحفاظ على النظام الداخلي وكذلك حماية البنية التحتية ومواقف البلاد وبهذا تكون دول الخليج أثبتت أنها ليست بحاجة إلى أي تدخل خارجي وأنها قادرة على حماية ولها من أي تهديد قد يلحق بها، وأنها قادرة على العمل بشكل فردي ومستقل عن الدول الغربية. كما أطلق المجلس صندوقا من خطة نوع مارشال بقيمة 20 مليار دولار أمريكي للبحرين وسلطنة عمان لتطوير أبنيتها التحتية والإسكانية على مدى 10 سنوات، وذلك ضمن خطتها الرامية لتجنب التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لدول المجلس.

أما في اليمن فقد ساهمت الدبلوماسية المتبعة من طرف مجلس التعاون في ضل تصاعد أصوات المتظاهرين الطالبين بنتحي الرئيس الى توقيع اتفاقية لنقل السلطة وتسليمها إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، كما ساهم أيضا في تقديم مساعدات اقتصادية

ومالية وذلك للاستجابة ل خطة الصندوق الاستجابة الإنسانية في اليمن في أوت 2012 التي قدرت حاجات البلاد ب 485 مليون دولار أمريكي وذلك لتنفيذ برامجها الطارئة، وبهذا أعلنت المملكة العربية السعودية عبر وسائلها الإعلامية أنها ستزود اليمن بما يكفيه من النفط المكرر لمدة شهرين لسد حاجياته، كما أنها ستقدم مساعدات مالية لليمن بقدر 3,25 مليار دولار أمريكي من أصل 4 مليارات دولار ولكن في مؤتمر قمة الرياض في سبتمبر 2012 وعدت المملكة برفع هذه المساعدات إلى 6 مليارات دولار، وكلها مساعدات قدمت لمشاريع تنموية من خلال صندوق التنمية السعودي .

وفي ليبيا كان مجلس التعاون الخليجي من أول الداعمين إلى اتخاذ إجراءات صارمة من طرف مجلس الأمن ضد نظام القذافي، حيث ساندت فكرة إقامة منطقة حظر للطيران الجوي، كما كانت الإمارات العربية والقطرية ضمن المتحالفين لحماية المدنيين في المناطق التي اشتد فيها الصراع بين قوات النظام والثوار، حيث أكد وزير الخارجية القطري حمد ابن جاسم آل ثاني أن قطر ستشارك في العمليات العسكرية ضد قوات القذافي وذلك لإيمانها بضرورة مشاركة الدول العربية في العمليات لحماية المدنيين وكذلك إيجاد حلول للمشكلات العربية .

كما قدمت قطر من خلال منظمتها الخيرية حوالي 3,5 مليون ريال قطري أي ما يعادل 960,560 دولار أمريكي كمساعدات إنسانية لليبيين، كما حددت المساعدات التي ستقدمها دول المجلس بأكثر من 400 مليون دولار، والكويت من جهتها أكدت التزامها بتقديم 260 مليون دولار أمريكي لتمويل المجلس الانتقالي، كما ساعدت الثوار على تسويق النفط المخزن في إجراء من جنوب شرق ليبيا وبلغت قيمته 100 مليون دولار أمريكي وجهت كلها لشراء السلع و المواد الأساسية الغذائية أثناء الثورة .

أما في الشأن المصري تعهدت بعض دول المجلس (السعودية، قطر، الكويت، الإمارات) بالتعاون مع دول مجموعة الثماني بتقديم معونات قدرها 38 مليون دولار أمريكي

كمساعدات لإعادة إعمار مصر بموجب شراكة "دوفيل" التي أطلقتها مجموعة الدول الثمانية، كما بادرت قطر باستثمارات بعشرة مليار دولار في مصر كما أنها ستودع 2 مليار دولار أمريكي في البنك المركزي المصري وذلك لمساعدة اقتصادها على الانتعاش وستقوم أيضا ببعث فريق استثماري لتقييم مختلف القطاعات لمعرفة فرص الاستثمار المتاحة فيها. أما السعودية فقد عرضت بدورها مساعدات تقدر ب 4 مليارات دولار على شكل قروض ميسرة، وودائع، ومنح، وفي ماي 2012 وافقت السعودية على تقديم 500 مليون دولار أمريكي لشراء منشآت نفطية، ومنحت 200 مليون دولار للمشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما وضعت مليار دولار في البنك المركزي المصري. والإمارات من جهتها تعهدت بتقديم مساعدات قيمتها 2 مليار دولار لمصر حيث 1,5 مليار سيوجه إلى الصندوق الخاص بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و 750 مليون دولار كمنحة لمشاريع إسكانية وبنية تحتية، أما الباقي 750 مليون دولار فسيمنح على شكل قروض للمشاريع الأخرى.¹

وبهذا يمكن القول أن دول الخليج سعت بكل ما تملكه من إمكانيات لإعادة إصلاح مخلفات الثورات العربية عن طريق تقديمها مساعدات مالية لإعادة بناء اقتصاديات الدول العربية، وإعادة إحياء قطاعات التنمية فيها وخلق مشاريع تنموية جديدة تساعد هذه الدول على تجاوز مخلفات تلك الثورات بسرعة والعودة إلى ما كانت عليه سابقا، لكن مع إجراء تغييرات في كل القطاعات كي يتماشى والتحديات الجديدة التي يفرضها هذا التغيير، وذلك للقليل من احتمالية انتقال هذه الثورات إلى دولها حيث أخذت كل الإجراءات اللازمة لذلك وقامت بإصلاحات تعود بالفائدة عليها و تسكت شعبها.

¹ - خالد عبد الرحيم السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي (الدوحة قطر: دار الشرق للطباعة والنشر، ط.1، 2013)، ص ص 71-79.

الفصل الثالث

الأزمة السياسية في البحرين

تمهيد:

يعتبر الربيع العربي الذي بدأ في تونس في 2010 ثم تبعتها مصر في 2011، أحد أهم المحركات الرئيسية التي جعلت باقي الدول تطالب بإصلاحات وتحولات سياسية، وانتشرت هذه الظاهرة حتى وصلت إلى دول الخليج التي تعتبر ملكيات راسخة وذات خصوصية من المستحيل إحداث تغيير فيها، لكن ما حدث في البحرين في فبراير 2011 اثبت العكس حيث شهدت احتجاجات متفرقة في أنحاء الدولة مطالبة بالإصلاح الدستوري لما يعانيه الشعب من اضطهاد وفساد سياسي، ثم تطورت هذه الاحتجاجات لما لاقته من دعم سواء من الشعب أو الفئات السياسية المعارضة التي انضمت إليهم مما جعلهم يرفعون سقف المطالب إلى "إسقاط النظام" وذلك لتأثرهم بما يحدث في تونس ومصر .

وبهذا شهدت البحرين في 2011 موجة من الاحتجاجات الواسعة وكانت نقطة ارتكازها دوار اللؤلؤة ولكنه سرعان ما امتدت إلى كل المملكة، وقد قاد هذه الحركة مجموعة عرفت "بحركة 14 فبراير" وكلهم متعلمون من الطبقة الوسطى يعرفون استخدام التكنولوجيا والتواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة "الفاسيوك"، كما أنهم كانوا على تواصل مع شباب الثورات العربية مما أكسبهم خبرات خاصة شباب تونس ومصر وليبيا، كما أنهم لا صلة لهم بجماعات المعارضة التقليدية ذات الطابع الشيعي،¹ وقد شاركهم في هذه الاحتجاجات محامون وإعلاميون وأطباء، وبعد ذلك انضمت إليهم جمعيات المعارضة أو ما يعرف بالجمعيات السبع وهي الوفاق الوطني الإسلامي (التيار الشيعي الرئيسي)، والعمل الوطني الديمقراطي (يسار قوم)، والمنبر الديمقراطي التقدمي (يسار)، والعمل الإسلامي (شيعية)، والتجمع القومي الديمقراطي (بعث)، والتجمع الوطني الديمقراطي (يسار قومي)، والإخاء الوطني (ليبراليون شيعية)،² وقد تزامن يوم الغضب البحريني مع الذكرى العاشرة لإعلان ميثاق العمل الوطني والذكرى التاسعة لإصدار دستور 2002،³ وقد دعا المحتجون إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي القائم والتحول إلى نظام "الملكية الدستورية"، وانتخاب حكومة جديدة لأن العائلة الحاكمة هي من تسيطر على الوزارات

¹ - محمد عز العرب ، الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية ، كراسات استراتيجية .

² - عبدالجليل زيد المرهون، "حركة 14 فبراير في البحرين الوجهة والمسار"، الجزيرة نت (2 مارس 2011).

³ - العرب، مرجع سابق .

السياسية في مجلس الوزراء، ووضع دستور جديد، وحل البرلمان المنتخب، وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى المعين والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإيقاف التجنيس السياسي، وكذلك طالب المحتجون برفع مستويات المعيشة وزيادة الرواتب وحل مشكلة البطالة، وإغلاق الفنادق ومنع الخمور، وقد حرص المحتجون على أن تكون المظاهرات سلمية لكن قتل شخص أثناء هذه المظاهرات وأخر أثناء دفنه،¹ مما دفع بالملك لإبداء أسفه بنفسه على ما حدث وتكوين لجنة تحقيق من أجل تهدئة الأوضاع، لكن بعد 18 ساعة تمت مهاجمة المتظاهرين في دوار اللؤلؤة ما أدى لوفاة 4 متظاهرين، وبالتالي تصاعدت مطالب الحركات الاحتجاجية²، وتهدئة الوضع أمر ولي العهد بسحب القوات المسلحة والأمن والسماح باعتصام سلمي.³

كما دعا لحوار وطني دون شروط في 19 فيفري 2011 وبهذا من 21 فيفري إلى 13 مارس 2011 حدثت مناقشات بين قوات الأمن والمتظاهرين بسبب المساس ببعض رموز الحكم من طرف المتظاهرين، وقد بدأ يطرح شعار "إسقاط النظام" بعد انضمام الحركات غير الشرعية كحركة "حق" و"الأحرار" و"أمل" إلى المتظاهرين، وبطلبهم بتحويل البحرين إلى ملكية جمهورية وإنشاء دولة ذات نظام جديد، فشل الحوار الذي دعا إليه ولي العهد⁴، وساد الخوف من المساس المنشآت الحيوية أو تدخل دول إقليمية في هذا النزاع خاصة إيران، مما تطلب تدخل قوات درع الجزيرة الخليجية بالرغم من الخلافات كانت حول شكل الحكومة وتوسيع الحريات وتفعيل المؤسسات، و بهذا في 02 يوليو 2011 قام نظام الحكم بالدعوة إلى حوار للتوافق الوطني إلا أن جمعية الوفاق الوطني الشيعية قاطعته واعتبرته حوار من جانب واحد حيث قامت الحكومة بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق بشأن الاحتجاجات الشعبية حلال فيفري ومارس وأجرت الانتخابات التكميلية لمجلس النواب في 24 سبتمبر 2011، والمستقلون وازداد مقاعد المرأة، ثم عادت مرة أخرى من خلال وثيقة مشتركة وقعت عليها خمس جمعيات سياسية سميت "وثيقة المنامة" ومطالبها نفسها

¹ - "جمعية الوفاق تدعو الى ملكية دستورية"، الحياة (لندن : 17فيفري 2011).

² - "ملك البحرين يأسف لوفاة متظاهرين ويأمر بالتحقيق" الإتحاد (16 فيفري 2011).

³ - "ولي عهد البحرين يأمر بسحب الجيش وقوى الأمن من الشوارع"، الخليج، (20 فيفري 2011).

⁴ - "ولي عهد البحرين يعد بحوار وطني فور عودة الهدوء"، الخليج، (19 فبراير 2011).

مطالب 14 فيفري 2011 تسريع عملية إصلاح النظام وذلك بعد التراجع عن تحديث النظام السياسي البحريني، وتعثر المشروع الإصلاحي الذي بلوره الملك حمد بن عيسى ال خليفة بعد توليه الحكم في 1999 حيث تحدث عن إصلاحات سياسية وإصدار دستور جديد وإجراء انتخابات دورية وتوسيع نطاق الحريات وإنشاء نقابات عمالية وتأسيس منظمة وطنية لحقوق الإنسان ولكن هذا المشروع لم يرى النور وحدثت أحداث أعاق هذا المشروع الإصلاحي.¹

ومما زاد من حدة أزمة البحرين أنها دولة شديدة الخصوصية على مستوى العالم العربي والخليجي، فهي صغيرة جغرافيا وتركيبها الديموغرافية ضعيفة خاصة وان الأقلية النسبية هي من تحكم الأغلبية الشعبية، وكذلك أنها دولة قليلة الموارد والثروات الطبيعية كما أنها تواجه تهديد من إيران التي تراها المحافظة الإيرانية الرابعة عشر هذا ما يجعل الأزمة شديدة التعقيد ومتعددة الأبعاد حيث هي أزمة بين دولة ومجتمع وفي بعد آخر هي أزمة بين المعارضة ونظام وفي بعد ثالث هي أزمة طائفة بين الأقلية النسبية والأكثرية الشعبية وفي بعد الرابع أزمة علاقات ثنائية بين المنامة وطهران، وفي بعد خامس هي امتداد التنافس السعودي الإيراني على النفوذ الإقليمي، وهذا ما جعل البحرين احد النقاط الرئيسية لإنشاء أي أزمة في المنطقة العربية.²

لكن الملاحظ هناك اختلاف بين ما حدث في البحرين والبلدان الأخرى رغم تواجد بعض نقاط التشابه في بعض الأبعاد، لكن ما حدث في البحرين ليس ثورة شعبية أو انتفاضة شاملة بل اقرب لازمة داخلية وما ساعدها على التطور هو الثورات التي حدثت في الدول الإقليمية المجاورة وكذلك وجود النزاعات الطائفية فيما وتعثر الديمقراطية.³

¹ - العرب ، مرجع سابق .

² - المكان نفسه .

³ - المكان نفسه .

المبحث الأول : مصادر الأزمة السياسية في البحرين

الأزمة الراهنة في البحرين تتفاعل فيها عوامل سياسية واقتصادية، بدءا بالتوتر الحاصل بين القوى الحاكمة وقوى المعارضة وضعف أسس شرعية النظام بعد الأزمة الاقتصادية وتخليها عن سياسات الرفاه مما فرض عليها إشراك المواطنين في العملية السياسية واحتواء مشكلة الشيعية وصعود الطبقة وسطى بأفكار جديدة تتعلق بالمشاركة في السلطة و الثورة معا . كما هناك عدد من العوامل الإقليمية والدولية التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الداخلية من أبرزها الثورات والانتفاضات العربية، وتساعد الدور الإيراني وفيما يلي هذه أهم مصادر الأزمة في البحرين :

المطلب الأول : المصادر الداخلية

شككت الأحداث التي حدثت في منطقة الخليج خاصة في البحرين نقطة تحول فيها لتعدد المصادر الداخلية لهذه الأزمة والتي معظمها تعبر عن غضب الشعب من السياسات التي تتبعها الحكومة ضدّهم وتفاقم المشاكل الداخلية دون إيجاد حلول مرضية، ولهذا يمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي :

أ- **تدهور الثقة بين الحكم والمعارضة** : وهذا ابرز مصدر الأزمة حيث لا يوجد ثقة بين نظام الحكم والمعارضة ، وبهذا لا تختلف البحرين عن باقي الحالات العربية، فلا يمكن فهم موجة الثورات العربية بمعزل عن أزمة الثقة التي حدثت بين الشعوب العربية ونظمها الحاكمة حيث فقدت مصداقيتها لدى شعبها¹، فحسب "فوكوياما" الثقة شرط أساسي لإيجاد مجتمع اقتصادي سياسي متماسك، كما انه عنصر رئيسي في الثقافة، فانعدام الثقة يفسر لماذا تفشل الاستجابات الجزئية من جانب أنظمة الحكم لمطالب المحتجين في الدول العربية حيث كانت تدفع بهم إلى رفع سقف المطالب أكثر لغياب عامل الثقة، فمن خلال هذا العامل يمكن تقليص ما يسميه الاقتصاديون "تكاليف التعاملات" أي الإرغام والإكراه التي تحدث عدم استقرار النزاعات لذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى من تبادل الثقة²، ولهذا في 19

¹ - المكان نفسه .

² - فرانسيس فوكاياما، "الثقة الفصائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،

فيفري 2011 قال ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد أن مهمتهم هي بناء ما يكفي من الثقة مع الأطراف المعتدلة في البلاد حتى يتمكن من تجاوز هذه المشكلة.¹

كما انه لم تكن الأزمة البحرين الأولى من نوعها فقد حدث من قبل انتفاضات شعبية خلال فترة ما قبل الاستقلال البريطاني مثل انتفاضة 1954-1956 وانتفاضة مارس 1965 التي طالبت بالمشاركة الشعبية في الحكم، وكذلك في 90 حدثت حالة عدم استقرار سياسي واضطراب امني في البحرين لتأزم الوضع بين نظام الحكم وقوى المعارضة التي أغلبيتها من الشيعة لرفض نظام الحكم الاستجابة للمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرحتها المعارضة التي تنظر إليها النظم الحاكمة أنها جزء من تخطيط خارجي ضد البحرين وأنهم لا يسعون للإصلاح بل جعل الأوضاع مضطرب فقط، كما أن في البحرين هناك احتكار الفئة القليلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع ما خلق مشكلة مواطنة² أو ما أسمته ابتسام الكتبي المواطنة الغير المتوازنة حيث يحصل أفراد في المجتمع على امتيازات دون القيام بالواجبات، وكذلك عدم حصول البعض على الفرص رغم قدرات الوطن يجعلهم في حالة سخط وهذا ما يقلص ارتباط المواطنين بالوطن والانزواء بعيدا عن هامش المجتمع لأنهم يعيشون بلا حقوق وبهذا تكون وطنيتهم منقوصة، وبالتالي تبدأ الفجوة بين الحكام والشعب خاصة الشيعيين وتتطور لتصل إلى حد التناقض لعدم الثقة بين الطرفين وتباين المصالح والعلاقات مما يؤدي لظهور الأزمات.³

ب- استمرار المشكلة الشعبية:

التميز المذهبي هو احد عناصر تلك الأزمة خاصة مع نمط السياسات الحكومية في التعامل مع المطالب الشيعية في البحرين إذ يعد عنصر خطير لأنه يؤدي لعدم استقرار الدولة ووحدتها الإقليمية، أو أن الأزمة البحرينية هو نتاج الصراع السياسي والاقتصادي في

¹ - "ولي عهد البحرين يدعو الشعب للتهدة ويسحب الجيش"، في :

http://archive.arabic.cnn.com/2011/middle_east/2/19/obama.bahrain/index.html ، تاريخ

الاطلاع: (2015/11/11) .

² - العرب، مرجع سابق .

³ - ابتسام الكتبي، "قضية المواطنة في دول الخليج"، في ابتسام الكتبي (محرر)، *الخليج العربي بين المحافظة والتغيير* (الامارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008) .

المملكة إلا انه اخذ بعد مذهبي واضح لشعور الأغلبية الشيعية بالتهميش في دوائر الحكم، فالأقلية السنية هي من تحكم كل شيء ويتعاملون مع الشيعة على أنهم أقلية و إن كانوا ليس كذلك بالمعيار العددي وإنما بالتمثيل المجتمعي، كما أن النسبة الأكبر من البطالة هي داخل الشيعة لأنه هناك تميز ضدهم وحرمانهم من المناصب السياسية والوزارات السيادية كالدفاع والخارجية والداخلية، فضلا عن عدم تمثيلهم سياسيا بقدر يوازي كثافتهم السكانية والدور المحوري لرجال الدين الشيعة، ولهذا في حالة البحرين يمكن التركيز على ثلاث قضايا خلافية سببت تصدي في العلاقات بين نظام الحكم وقوى المعارضة الشعبية على مر العقود وهي :

القضية الأولى : تعديل الدستور لاسيما بعد التعديلات التي أدخلت على الدستور السابق في فبراير 2002، والتي أعطت صلاحيات متساوية بين مجلس الشورى المعين ومجلس النواب المنتخبين، حيث تطالب المعارضة بالعودة إلى مكتسبات دستور 1973 الذي تم إلغاؤه وكان فيه للبرلمان صلاحيات واسعة، كما طالبت جمعية الوفاق بالتحول في إطار الإصلاحات السياسية إلى ملكية دستورية.

أما القضية الثانية هي التجنيس : التي تعد أكثر القضايا إثارة للتوتر بين نظام الحكم والجماعات الشيعية، حيث هناك اتهامات لنظام الحكم أنهم يقومون بجلب مسلمين سنة ينتمون إلى قبائل بدوية في المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن والأردن وتوظيفهم داخل الأجهزة الأمنية والجيش، ومنحوا حتى الجنسية البحرينية فيما يعرف بالتجنيس السياسي وهذا ما تعارضه الشيعة وتعتبره تلاعبا بالتركيبة الديموغرافية لمصلحة السنة.¹ وإن تعهد الملك حمد بن عيسى بعدم التوسع في سياسات التجنيس ومراجعة السياسات الخاصة بها² . أما القضية الثالثة هي النظام الانتخابي القائم حيث تعتبر المعارضة أن النظام البحريني الحاكم يعتمد على الانتخابات للتأثير في نتائجها لا غير وذلك بإيجاد تفاوت كبير بحجم الدوائر الانتخابية حيث الدائرة الأكبر عن 12 ألف شخص في منطقة ذات أغلبية

¹ - العرب ، مرجع سابق .

² - "ملك البحرين يتعهد لأول مرة بمراجعة التجنيس"، في :

http://arabic.cnn.com/2010/middle_east/12/14/bahrain.king/index.html ، تاريخ الاطلاع:

. (2015/11/18)

شيعية في حين أن الدوائر الأصغر ذات الأغلبية السنية تضم 500 ناخب فقط مما يؤدي إلى حرمان المعارضة من حصاد أغلبية المقاعد في مجلس النواب.¹

ج . انكماش دولة الرفاه :

وهذا في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد كمصدر مهم للازمة السياسية في البحرين، حيث أن عائدات النفط مكنت الحكومة من إقامة علاقات مع مواطنيها لكنها اتخذت اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل مما أدى لغلبة الطابع التسلطي على بنية الدولة بالرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها الدولة عن طريق التحول الديمقراطي لكن معظمها خطوات اتخذت لتجاوز بعض الأزمات الداخلية، كما أن الدولة البحرينية خلقت شرائح اجتماعية مرتبطة بهذا الأمر الذي سمح لها بالأخذ بمبدأ "لا ضرائب ولا تمثيل" حيث تخلق الدولة الخضوع وتمنع مشاركة المواطنين في السياسة ، فهم لا يرون أهمية للتوازن في توزيع الثورات ولا تمثل هذه الفوارق لديهم حافزا قويا لإحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي لان شرعيتهم تأتي بدرجة أساسية من إرضاء المواطنين وإشباع حاجاتهم بأشكال مختلفة وعبر برامج متنوعة كتوفير السكن المجاني والدعم الغذائي والرعاية الصحية وتوفير وظائف حكومية، وإذا تم تقليص هذه الخدمات من الطبيعي أن يكون عدم رضا بين المواطنين الذين رتبوا أمورهم حسب استمرار هذه الامتيازات الممنوحة لهم وتراجعها سيشكل هزة في بنية الحكم وطبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية.²

وبهذا يعد البعد الاقتصادي والاجتماعي عاملا رئيسيا لتفسير أزمة البحرين حيث أنهم يعانون أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر صعوبة من الدول الخليجية الأخرى حيث تراجعت دولة الرفاه في البحرين، لا سيما أنها أفقر دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا،³ حيث بلغ معدل البطالة 37 % وعدد العاطلين عن العمل 5394 فرد وتشكل 67 % إناث من عدد العاطلين في حيث الذكور 33 % ، ولهذا فإن الإحداث التي مرت بها البحرين تركت أثارا سلبية على سوق العمل ووضعت صعوبات أمام وزارة العمل خاصة مع تباطؤ حركة

¹ - العرب، مرجع سابق .

² - المكان نفسه .

³ - العرب ، مرجع سابق .

التوظيف وزيادة معدلات الفصل من العمل لتراجع الأعمال في بعض القطاعات، وتركيزهم على تداعيات الأزمة ومعالجتها بدلا من التركيز على الأنشطة المرتبطة بالتوظيف.¹

د- اتساع الطبقة الوسطى الجديدة : حيث ظهر في دول مجلس التعاون الخليجي تيار جديد يعرف "بالإصلاحيين الجديد" الذين يدعون لدمقرطة المجتمعات الخليجية ووجهوا انتقادات للتقاليد الاجتماعية والدينية المحافظة، ولم تأتي هذه الحركة الجديدة كنتاج حركات مطلبية ظرفية أو تحركات احتياجية عفوية بقدر ما جاء تعبيراً عن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة تحديداً أو ما أسفر عنه نظام الرعاية الاجتماعية كما ان توسع الطبقة الوسطى في أي مجتمع يعتبر عامل استقرار سياسي واجتماعي إلا ان الوضع الراهن الذي يشهده العالم والإقليم تجعل قابليتها للتأثير من داخلها كبيرة فهذه الطبقة الوسطى هي التي يتراوح راتبها الشهري ما بين 500 إلى 1500 دينار بحريني، فالطبقة الوسطى ليست شريحة واحدة بل تضم الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة الوسطى والطبقة المتوسطة العليا بهذا فان 60 % من البحرين هم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، كما أن البحرين تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وتأتي في المرتبة 35 عالمياً، كما أنها تصنف أيضاً ضمن الدول ذات الأداء العالي في تحقيق أهداف التعليم للجميع.² كما أن نسبة الأمية منخفضة بنسبة 2.6 % وهذا ما أسهم في تنامي الوعي السياسي والثقافي وصعود نخب جديدة ذات أطياف سياسية متعددة و تيارات فكرية متباينة.³

وبهذا من ابرز مصادر الأزمة الراهنة تغير طبيعة الشرائح المجتمعية في البحرين واتساع مساحة الطبقة الوسطى الجديدة وقد تمددت بفصل تحسن معدلات التعليم الجامعي وفق الجامعي وبالتالي نمو الوعي السياسي ولد قطاعات واسعة في البحرين حيث أصبحت

¹ - "استقرار معدل البطالة في البحرين عند 3.7% في المئة"، في :

، <http://elaph.com/Web/Economics/2011/7/672764.html?entry=articleRelatedArti>

تاريخ الإطلاع: (2015/11/18) .

² - العرب، مرجع سابق.

³ - "البحرين الأولى عربياً في محور الأمية"، في :

http://209.235.200.201/~albiladp/news_inner.php?nid=94481&cat=1 تاريخ الإطلاع:

.(2015/11/18).

هذه الطبقة ركيزة أساسية في التحول الذي تشهده البلاد حيث لم تتوانى في رفع شعار التحديث والإصلاح وإحداث تحول في بنية النظام السياسي والتداول الطبيعي للمناصب والمراكز المهمة في الدولة حيث طرحت أولاً مطالب اقتصادية واجتماعية، لكن لاحقاً تحولت إلى مطالب سياسية ولهذا قامت الحكومة بخطوات إصلاحية لامتناس مطالب هذه الطبقة، وبهذا أصبحت إحدى القوى الرئيسية المحركة لهذه الأزمة حيث قاموا بطلب مطالب تتعلق بالإصلاح الداخلي وتوسيع مجال المشاركة الشعبية في الشأن العام و بهذا تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني في البحرين خلال السنوات الأخيرة.¹

المطلب الثاني : المصادر الإقليمية

وهو مدى تأثير البيئة الإقليمية على الأزمة التي حدثت في البحرين عبر ضغوطاتها المباشرة، أو غير مباشرة سواء دافعة نحو الديمقراطية وترسيخها أو إعاقته، ولهذا فإن أبرز التفاعلات التي أثرت على مسار الأزمة السياسية في البحرين هي :

أ . التأثير بالتغيرات الثورية العربية: وهذا بعد حدوث عدة ثورات وانتفاضات في الدول العربية والتي هزت بنية الدول العربية التي اتسمت بالسلطوية، سواء كانت تقليدية أو تنافسية بعد حالة التراكم لدى الشعب وتعثر عمليات الإصلاح السياسي والتحويلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى لثوران الشعب على هذه الأنظمة، وبهذا انتقلت هذه الاحتجاجات إلى دول الجوار الجغرافي أكثر من غيرها من الدول خاصة إذا نجحت وحققت أهدافها رغم تكلفتها الباهظة التي مات بسببها أبرياء، وفي هذا السياق يمكن تفسير احتجاجات البحرين أنها امتداد لتحويلات السياق الإقليمي العربي من خلال تفاعلاته وتأثيرات سياسية متبادلة عابرة للحدود . أي زيادة الاحتجاجات في دولة ما يتم استيعاب جانب منه بحالة مد احتجاجي أو ثوري في دولة أخرى . وهو وضع يمكن إرجاعه أيضاً إلى ما يسمى "ظاهرة النفاذية " أي تعرض مجتمع أو دولة لتأثير صادر من مجتمع أو دولة أخرى دون قصد أو تعمد، أو ما يسميه البعض تأثير "النموذج" أو "المحاكاة" فالعمل الاحتجاجي المؤثر في محيط جغرافي ما يشجع على العمل الاحتجاجي في دولة الجوار ما يسمى بنظرية

¹ - العرب ، مرجع سابق .

"الدومينو" بالمفهوم المعكوس، ولهذا فإنها تواجه مشكلات إلى حد كبير متقاربة أو لأنه لم يكن متوقع أن تحدث هذه الحركات أو التغييرات والتطورات في هذه الدولة.¹

ومع هذا بدأت مطالب التحول الديمقراطي تجتاح دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات مختلفة وتزايدت مع الثورات التي اجتاحت دول الإقليم، حيث لم تعد دول الخليج محصنة من هذه التحولات، فهناك من يراها مجرد حراك متزايد للمطالب الإصلاحية ولم تصل إلى حد الثورات الشعبية،² فقد حدثت احتجاجات في سلطنة عمان وطالب المحتجون بتحسين الأوضاع المعيشية ودفع المرتبات، وإيجاد فرص العمل، وقد استجاب النظام لهذه الطلبات واحتواء الاحتجاجات،³ كما شهدت أيضا الكويت والإمارات احتجاجات لكن تم احتوائها أيضا قبل أن تتصاعد،⁴ ولهذا كان من الطبيعي أن يرى البعض أنه حان الوقت لإعادة هيكلة شاملة لنظام الحكم في البحرين، وإتاحة فرص المشاركة في الحكم لكل أبناء البلاد بغض النظر عن مذهبه أو طائفته الدينية.⁵

وكذلك تغير كلي وليس جزئي من خلال تغير النظام الانتخابي وإفساح المجال أمام تأسيس الأحزاب السياسية وتحسين فرص المشاركة السياسية للأغلبية الشيعية بما في ذلك إمكانية المشاركة في الحكم عبر آليات ديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة فضلا عن تغيير الدستور الحالي.⁶

ب . **التدخلات الإيرانية:** منذ بدأ الاحتجاجات في البحرين كان الموقف الإيراني رسمي وواضح من خلال تأييده لهذه الاحتجاجات والدفاع عنها والتأكيد على شرعية مطالبها، فقد كان هناك تحالف إيراني مع المعارضة البحرينية وذلك للتأثير المتوقع من إيران على أساس أنها قوة إقليمية على التطورات السياسية في البحرين التي تتحدر أغليبتها الشيعية من أصول

¹-العرب، مرجع سابق .

²- المكان نفسه .

³- "احتجاجات تطالب بالإصلاح السياسي وزيادة الأجور في سلطنة عمان"، الأهرام (20 فبراير 2011).

⁴- ساجد العبدلي، "تظاهراتنا المختطفة"، الجريدة، الكويت (26 مايو 2011).

⁵- العرب ، مرجع سابق .

⁶- المرجع نفسه .

فارسية، بحيث كانت إيران رافعة قوية للمعارضة البحرينية مما أدى لردة فعل مضادة من طرف النظام الحاكم الذي اتهم الشيعة بارتكاب أعمال عنف سياسي، وأن إيران هي من تحرضهم على ذلك لأنها تريد تصدير ثورتها الإسلامية، وكما أنها تعتبر البحرين جزء لا يتجزأ من إيران،¹ ولهذا فإن التدخل الإيراني في الشأن البحريني يهدف إلى تحقيق أهداف أكثر من مسألة دعمها للمعارضة البحرينية فهي تريد اختراق منظومة دول الخليج من خلال تغيير النظام السياسي في البحرين، وكذلك تهديد المناطق الإستراتيجية في شرق السعودية، وتوحيد الجبهة الداخلية الإيرانية بافتعال أزمة خارجية، وأخيرا إيجاد ورقة ضغط على الو.م.أ والدول الغربية في سياق المساومة على برنامجها النووي، وبهذا فإن إيران تريد توسيع نطاق نفوذها وليس مناصرة حق المجتمعات العربية في الحرية والديمقراطية وهذا ما عبرت عنه تصريحات رسمية إيرانية، وكذلك بهذا تسكت المعارضة التي هي ضد النظام الإيراني في الداخل وبهذا تصبح إيران أحد مصادر الأزمة البحرينية.²

ج . الصراع السعودي الإيراني على النفوذ الإيراني: خلال هذا الصراع تعد البحرين المنطقة التي حدث فيها جانب مهم من الصراع منذ قيام الثورة الإيرانية فقد برز تيار ثوري شيعي في البحرين طالب بإطاحة آل خليفة وهذا ما اتضح خلال هذه الأزمة السياسية، مما أدى لتشدد نظام الحكم في التعامل مع الشيعة سواء باستخدام القوة أو الانحياز إلى الطائفة السنية أو طلب الدعم من الدول السنية كالعربية السعودية، كما أن هناك من يرى أن البحرين ستصبح مسرح للحرب بالوكالة بين الرياض وطهران بحيث السعودية ترى أن إيران أكبر هدف لها في المنطقة، لأنه إذا نجح الشيعة في البحرين وأحدثوا حالة عدم استقرار فيها فإن شيعة الخليج خاصة السعودية ستنمرد هي أيضا خاصة في المنطقة الشرقية التي فيها أكبر الحقول النفطية في العالم، التي تعاني من تميز طائفي ضدها، فهناك تداخل بين المنطقة الشيعية في السعودية والبحرين حيث كانت تمثلان البحرين التاريخية قبل تقسيمها ولهذا خافوا من إعادة إحياء هذا الجانب وقاموا بتدخل عسكري من جانب قوات درع الجزيرة الذي أدى إلى تعميق الاستياء الشيعي في المملكة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في اليمن

¹ - فراس أبو هلال ، *إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات* ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو

. 2011

² - العرب ، مرجع سابق .

الذي يمكن أن يدفع بالكثيرين من الحوثيين للدخول إلى المملكة عبر الحدود الجنوبية وبهذا ستتأزم حالة البحرين أكثر، ولهذا طلبوا من السعودية بسحب قوات درع الجزيرة و طلبوا أيضا من إيران عدم التدخل في الشأن البحريني.¹

المطلب الثالث : المصادر الدولية للأزمة

في هذا السياق لا يمكن إغفال عدد من المصادر الناشئة من البيئة الدولية والتي لها تأثير مهم في تطور الأزمة السياسية الراهنة في البحرين منها :

أ . ثورة الإعلام والمعلومات والاتصالات: حيث كانت تشكل دعما قويا لمنظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية، فقد مكنتهم من التواصل مع العالم الخارجي بسهولة بعيدا عن الرقابة الدولية، وحشد الرأي العالمي أو لفت الانتباه لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها أنظمة الحكم ، كما ساهمت في نقل المطالب الديمقراطية من دولة لأخرى، ولهذا لم يستطع نظام الحكم في البحرين أن يعزل مجتمعه عن تأثيراتها وتداعياتها، وبهذا لا يمكن فهم الأزمة والتحولات السياسية الديمقراطية في البحرين بمعزل عن تطور التفاعلات في قمة النظام الدولي وتزايد حركات حقوق الإنسان وتصاعد الطلبات بتمكين المرأة، وتوسيع أدوار المجتمع المدني على المستوى العالمي، وبهذا ثورة المعلومات والاتصالات جعلت نظام الحكم في البحرين منكشف لضغوطات وتأثيرات نابغة من البيئة الخارجية.²

كما أسهمت وسائل الإعلام والتواصل في دعم الاحتجاجات البحرينية فبفضلها تمكن المحتجون من تحريك قطاعات مختلفة من الرأي العام الداخلي حتى لو لم تقم القنوات الفضائية الخليجية مثل "الجزيرة" و "العربية" بالتغطية الشاملة للاحتجاجات مقارنة بالثورات

¹ - العرب، مرجع سابق .

² - "ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998 .

الأخرى وتفاعلها معها، لكن كانت هناك قنوات أخرى "كالبيت" و "البريس تي في" تبنت وجهة النظر الإيرانية وقامت بعرض الأحداث دون عرض وجهة النظر الأخرى.¹

ب . إتساع موجهة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي: وهذا على أساس تأثير النظم السياسية الإقليمية الفرعية بالنظم العالمية أي هيمنة المركز وتبعية وخضوع المحيط له، حيث تستمر العلاقة في اتجاه واحد من المركز للمحيط أو من القلب إلى الطرف وبالتالي يجب أن تكيف نفسها وتتأقلم مع هذه التحولات خاصة وأن النظام العالمي أصبح يعطي أهمية كبيرة لقضايا الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. خاصة مع ثورة المعلوماتية والاتصالية التي لعبت دورا بارزا في إيصال هذه القيم إلى المجتمعات باعتبارها قيم عالمية وليست شأنا داخليا، بهذا تلاشت إمكانية الفصل بين الداخل والخارج.²

ولهذا فإن تفاقم الأزمة الداخلية في البحرين حدثت بعد حدوث فجوة بين ثورة التحول الديمقراطي الحاصلة في العالم، ولكن رغم ظهور مؤشرات التحول إلا أنها لم تصل إلى مشروع متكامل وفق بعض المعارضين خاصة الشيعيين، وكذلك لم يعد بمقدور نظام الحكم حجب المعلومات عن الرأي العام البحريني حول ما تقوم به الشعوب الأخرى من نضال وانتشار الإصلاحات الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم، وبهذا وصلت هذه القيم الديمقراطية إلى المملكة.³ وبالتالي ساهمت وسائل الإعلام العالمية بنقل تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان لإحراج الحكومة البحرينية وإعطائها خيارين، إما القيام بإصلاحات سياسية لتحسين صورتها الخارجية أمام الرأي العام العالمي أو المزيد من التضييق على النشاط السياسي مما يؤدي لتشويه صورتها العالمية.⁴

¹- فهد سعود ومحمد العرب ، " البحرين تتهم قنوات المنار وأهل البيت بإثارة النعرات الطائفية"، في :

²- العرب ، مرجع سابق .
³- العرب ، مرجع سابق .

⁴- "البحرين،" اعتقال معارضين وتزايد الانتقادات الدولية"، بي بي سي عربي (17 مارس 2011).

كما قامت البحرين بفصل بعض عمالها الشيعيين خاصة بعد إضرابهم عن العمل لتأييدهم للدعوات الاحتجاجية والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية.¹ وهذا ما جعل منظمة العمل الدولية تتدد بهذا الفصل الجماعي ودعت إلى ضرورة إجراء حوار بين الحكومة والعمال ومؤسسات العمل لأن هذا يشوه سمعة البحرين.²

ج . **تذبذب الضغوط الأمريكية المطالبة بالتحول الديمقراطي:** العامل الأمريكي هو أحد المحددات الثانوية في الأزمة البحرينية، حيث هي حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وهي مقر أسطول الخامس الأمريكي ومنشآت قاعدة القيادة المركزية المرتبطة به كما تسمح لطائرات عسكرية أمريكية بالانطلاق من قاعدتها ولهذا فإن عدم الاستقرار هذا يشكل انتكاسة للعمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الملاحة في الخليج، ودعم القوات الأمريكية في أفغانستان، ولهذا فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحماية العلاقات الإستراتيجية مع البحرين، إلا أنها لم تتحرك فقد تتعرض لتهديدات على المدى الطويل إذا قبلت بالقمع الذي تمارسه أجهزة الأمن ضد قوى الاحتجاج.³ ومن هنا نلاحظ أن الرأي الأمريكي اتجه هذه الأحداث متذبذب وغامض ففي البداية أشادت الولايات المتحدة الأمريكية بالنهج البحريني في الإصلاح والسعي في فتح قنوات اتصال مع المعارضة، والإفراج عن سجناء سياسيين والسماح بالتظاهرات السلمية.⁴ كما أن "هيلاري كلنتون" أوضحت أن من حق البحرين أن تطلب المساعدة من جاراتها في دول مجلس التعاون، ولكن سرعان ما غيرت موقفها وقالت أن البحرين وحلفائها الخليجيين أرسلوا قوات لمساعدتها في أن تطالب المساعدة في إخماد احتجاجات مناهضة للحكومة يتبعون مسارا خاطئا، كما دعت البحرين للتفاوض مع المحتجين لإيجاد حل سريع، وهذا ما يوضح عدم رغبتها حين تدخلت قوات عسكرية في البحرين حتى لا يتطور النزاع الداخلي إلى صراع إقليمي.⁵ وهذا

¹ - "النقابات البحرينية تدعو لإضراب احتجاجا على فصل مئات العمال"، النهار الكويتية (7 ابريل 2011).

² - "البحرين تقاضي صحيفة بريطانية بتهم تشويه السمعة"، النهار الكويتية (16 يونيو 2011).

³ - العرب، مرجع سابق.

⁴ - "إشادة أمريكية بخطوات البحرين نحو الحوار"، الاتحاد (24 فبراير 2011).

⁵ - " كلنتون تقول أن الولايات المتحدة تحث البحرين على الحوار"، في :

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE72I0VN20110319> ، تاريخ الاطلاع:

. (2015/11/18)

دليل على ارتباك الموقف الأمريكي اتجاه ما يحدث في البحرين وتغيره حسب تطورات الوضع الميداني، فتارة تدعم أنظمة الحكم و تارة تدعم المحتجين، فهي متخوفة من قيام ثورة شعبية في البحرين أو قيام حكومة شيعية على النموذج الإيراني، أو حرب أهلية دامية بين الشيعة والسنة. ولهذا في الأخير استقر موقفهم على دعم الاستقرار الداخلي ودعم إجراء حوار وطني بين الحكومة والمعارضة.¹

إن هناك مجموعة عوامل ساهمت في قيام هذه الأزمة في البحرين وازدادت حدتها خاصة مع تفاقم مشاكلها الداخلية، وعدم استقرارها لوجود نزاع طائفي بين شعبها، وكما كان هناك متغيرات دولية وإقليمية ساهمت في تطور هذه الأزمة خاصة ما حدث في الدول العربية المجاورة لها من ثورات وسقوط الأنظمة المستبدة رغم قوتها ما جعلها تتأثر بذلك وتطالب هي أيضا بإصلاحات وتطبيق الديمقراطية خاصة من الطائفة الشيعية المهمشة والتي ترى نفسها معزولة عن البقية السنية الذين هم أقلية وهي أكثرية.

¹ - "واشنطن: قمع الشيعة بالبحرين كان سيدفعهم للتطرف"، الشرق الأوسط (21 فيفري 2011).

المبحث الثاني: إجراءات مواجهة الأزمة البحرين

لقد اتخذت البحرين عدة إجراءات لاحتواء هذه الأزمة منها إجراءات سياسية واقتصادية وأمنية وهذه أهم الإجراءات :

المطلب الأول : الإجراءات السياسية:

وهذا الجانب من أنتج الخلافات وانقسامات بين النخبة الحاكمة وذلك حول النهج الأمثل الذي يجب إتباعه في إدارة هذه الأزمة، حيث قام الأمير بالاعتذار للشعب عن قتل المتظاهرين وإصدار أوامر بسحب قوات الشرطة والجيش من ميدان اللؤلؤة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في 2010 .

ودعا إلى بدء حوار وطني مع جميع القوى السياسية والتيارات الفكرية في 18 فيفري 2011، وكذلك قام بإنشاء برلمان يتمتع بسلطات تشريعية وتشكيل حكومة تعكس الإرادة الشعبية وإلغاء التقسيمات المشوهة للدوائر الانتخابية والتي كانت تحول دون تمثيل حقيقي للشريحة داخل البرلمان يعكس أغلبيتهم العددية، كما قام بوقف التجنيس والقضاء على الفساد المالي والإداري والحفاظ على أملاك الدولة ومعالجة الاحتقان الطائفي، وهذا ما يعكس التنازلات التي قام بها النظام، ولكن عند عرض الملك هذه الاقتراحات هاجمت قوات الشرطة البحرينية المتظاهرين في دوائر اللؤلؤة، وان الحوار الذي دعا إليه الملك هو دليل على ضعف النظام ولذلك يستوجب استغلال هذه الفرصة وطلب مطالب أكثر ووضع شروط قبل القبول ببدء الحوار، مما دفعهم إلى رفض هذه المبادرة الداعية للحوار وعدم جديته خاصة وان هناك أصوات تطالب بإسقاط الملكية وتأسيس جمهورية بحرينية¹.

أما داخليا فقد أجرى الملك تعديلات وزارية في 26 فيفري 2011 حيث ادخل ثلاث وزراء جدد للحكومة، وقام بنقل وزيرين وخرج أربعة وزراء من بينهم اثنين من الأسرة الحاكمة وذلك بهدف إدخال وجوه جديدة وقام أيضا بطرد القائم بالأعمال الإيراني بسبب ما اعتبرته المنامة تدخل من طهران في شؤون البحرين الداخلية وبالتالي ردت إيران بطرد احد

¹- العرب، مرجع سابق .

الدبلوماسيين البحرينيين لديها وبهذا عاد الهدوء إلى الأوضاع الداخلية في البحرين وقاموا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومعاينة مسيبي هذه الاحتجاجات، لكن تعثر مسارها واضطرت لإغلاق مكتبها في العاصمة المنامة بعد ما تم الاعتداء على أعضائها لفظيا وجسديا بعدما نسبت تصريحات شريف بسيوني أشار فيها إلى عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين مما اثر غضب الشيعة، وبهذا بعد عدة حوارات بين مختلف الأطياف السياسية والقوى المعارضة والحكومة توصلوا فيما يتعلق بالمحور السياسي إلى إدخال تعديلات على دستور البحرين وزيادة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس النواب، وإعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون عادلة وذلك قبل انعقاد الدورة الانتخابية القادمة، كما سيسمحون لمؤسسات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات وكذلك تعديل بنود قانون الجمعيات الأهلية وزيادة الدعم لهذه الجمعيات وتوزيعه وفق معايير واضحة وزيادة الشراكة بين القطاع العام وهذه الجمعيات وسن تشريعات جديدة للقطاعات العالمية ووضع آليات لمنع الممارسات الطائفية في مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تحديد أماكن وأوقات الاعتصامات لتفادي تعطيل مصالح الناس.

وبعد هذا قامت الحكومة بإجراء انتخابات برلمانية في 24 سبتمبر 2011 كمحاولة منها لعلاج هذه الأزمة حيث يتنافس فيها 55 مرشح لأربعة عشرة دائرة لشغل 14 مقعدا برلماني وقد كانت للمرأة فيها مقعدا واحدا، وقد غاب عن هذه الانتخابات نواب جمعية الوفاق، لكنهم حاولوا العودة من جديد للسياسة عبر فكرة جديدة بالاشتراك مع قوى سياسية أخرى وهي : جمعية الوفاق، والتجمع القومي الديمقراطي، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي "عد"، وجمعية الإخاء الوطني، حيث قاموا بطرح مطالبهم في 12 فيفري 2011 التي تمثلت في إجراءات من شأنها التحول نحو الديمقراطية مع الحفاظ على الملكية، وتشكيل حكومة منتخبة بدلا من المعينة، ومنح الثقة أو سحبها من رئيس الوزراء والوزراء إذا فشلوا في تنفيذ البرنامج الحكومي، وكذلك أن تكون سلطة تشريعية من غرفة واحدة منتخبة تنفرد بكامل الصلاحيات لمجلس منتخب وآخر معين في نفس الوقت، وكذلك أن تكون هناك دوائر انتخابية عادلة ومتساوية أي صوت لكل مواطن بدل من نظام انتخابي مكون من 40 دائرة

مقسمة على أسس طائفية وكلها ذات سياسة تابعة للسلطة الحاكمة والأهم هو معالجة قضية التجنيس ومراقبته.¹

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية

هذا هو النهج الأكثر وضوحاً خلال التعامل مع تلك الاحتجاجات لأن العنف الممارس ضدها أدى تفاقمها وليس الحد منها أو القضاء عليها، بحيث في 15 مارس 2011 أعلنت حالة "السلامة الوطنية" للحد من وتيرة هذه المعارضة المنادية بإسقاط النظام واتهموا الدول الأجنبية أنها هي من تحرضهم على هذه الاحتجاجات، وتدمير ممتلكاته العامة والخاصة وترويع المواطنين، ولهذا قامت بإزالة أجهزة الأمن التي كانت في دوار اللؤلؤ وسط العاصمة البحرية الذي تشكل رمزاً للحركات التي تطالب بالتغيير في المملكة، مما جعل المملكة محط للصراعات الإقليمية في المنطقة، كما استعانت المملكة بقوات دول مجلس التعاون في 19 مارس 2011 التي هي قوة عسكرية مشتركة بين دول الخليج تدافع عن أمن الخليج داخلياً ورد أي اعتداء خارجي على هذه الدول حيث أرسلت السعودية ألف شرطي، والإمارات حوالي 500 شرطي، والكويت أرسلت قوات بحرية بأربعة زوارق، وهذا بهدف مساعدة البحرين التي هي عضو في مجلس التعاون على حماية ممتلكاتها الحيوية وردع أي مخاطر محتملة عليها وإعادة الأمن والاستقرار الداخلي كما أنه بهذا لن يكون هناك مجال للقوى الإقليمية الأخرى بالتدخل وخاصة إيران التي تستعمل أي فرصة لتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليج واستغلالها للمشكلة الطائفية في ذلك، وبهذا التدخل الخليجي في البحرين يتم القول لإيران أن منظومة الدول الخليج جزء لا يتجزأ.²

وبهذا فإن الأزمة في البحرين تعدت حدود الداخلية لتصبح تحدي إقليمي يطال دول الخليج وأن على البحرين أن لا تقبل تغيير المعادلة السياسية فيها إلى حين زوال هذا التهديد الخارجي وذلك خدمة للمصلحة الخليجية ككل. ولهذا كان هناك اتجاه معارض عند الاستعانة بهذه القوات لأنها تقوم على عدم التدخل في الصراعات الداخلية ومواجهة الصراعات الخارجية، وما حدث في البحرين ليس تهديد خارجي ولهذا فهي قوات تحمي نظام

¹- المرجع نفسه .

²- المرجع نفسه .

الحكم وليس الشعب البحريني، وبهذا اعتبر البعض مجلس التعاون مجلس يقود الثورات المضادة كي يسكت أي ثورة تقوم في البحرين. ولهذا قامت البحرين بعدة إجراءات أمنية خلال مارس وأفريل 2011 منها : إبعاد العناصر المرتبطة بإيران وتحديد الشيعة اللبنانيين الذين لهم علاقة بحزب الله والحرس الثوري الإيراني خاصة بعد اكتشافهم تورط عناصر منهم في قيادة هذه الثورات واتفقهم مع رجال دين محليين سواء في البحرين أو في الجهة الشرقية للعربية السعودية. كما قامت محكمة السلامة الوطنية البحرينية محاكمتها على المقبوض عليهم في هذه الاحتجاجات، ووجهت إليهم تهم متعددة منها قتل رجال الأمن، والتجمهر للإخلال بالنظام العام، عرقلة السلطات العامة عن أداء مهامها، الترويج لقلب النظام وتغييره بالقوة، حيازة أسلحة وبث الرعب عند المواطنين وتعريضهم للخطر، إتلاف أملاك الدولة وعدم تنفيذ قرارات الحكومية والقوانين.¹

المطلب الثالث : الإجراءات الاقتصادية

قبل الاحتجاجات أمر الملك بصرف ألف دينار (ثلاثة آلاف دولار) للأسر البحرينية، لكن هذا لم يكن كافيا لمنع الاحتجاجات ثم أمر أيضا بتخفيض الأقساط الشهرية للمستفيدين من المشروعات بنسبة 25%، كما قامت باقي دول المجلس بتقديم مساعدات بلغت 10 مليار دولار لإقامة مشروعات تنموية والتخفيف من حدة الأزمة لأنهم أدركوا أن التنمية هي أساس الاستقرار الداخلي وأن نجاح أي تنظيم إقليمي متوقف على مدى فعاليته في تحقيق التنمية داخل الدول الأعضاء فيه، كما قاموا بإجراءات لتحديث منظومة القوانين والتشريعات التجارية بما يتواءم مع الرؤية المستقبلية للبحرين في 2030 وما يعزز قدراتها التنافسية، وكذلك تطوير قانون الخصخصة وتحرير السوق المحلية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية وتحقيق شراكة المجالين العام والخاص، وتبني قوانين تحمي الاستثمارات كما أن اللافت للنظر أنها ركزت على الشباب أكثر في هذه الإجراءات ومن خلال عدة جوانب منها : إنشاء وزارة أو هيئة حكومية للشباب، والتمكين الاقتصادي لهم عن طريق صندوق العمل وبنك البحرين للتنمية بتوفير مساعدات على شكل قروض دراسية وتدريبية وتجارية لبدء الأعمال، وكذلك تقديم دعم مالي للأندية والمراكز والجمعيات الشبابية وتعزيز دورها، وإنشاء مراكز

¹- المرجع نفسه .

نموذجية للشباب مع مراعاة التوزيع الجغرافي بحيث تلبى احتياجات وطموحات الشباب وكذلك الإسراع في تطوير مدينة "شباب 2030" ومعالجة المشكلة السكانية للشباب من خلال وزارة الإسكان بحيث تمثل فئة الشباب النسبة الأكبر من المستفيدين من هذه الخدمات، وربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل من خلال إنشاء اللجنة العليا للتعليم والتدريب وذلك بالتنسيق مع وزارة العمل.¹

¹ - المرجع نفسه .

المبحث الثالث: سيناريوهات حل الأزمة

هذه الأزمة تحكمها عدة عوامل منها عوامل داخلية حيث نجد فيها عاملان مهمان وهما المعارضة ومدى قدرتها على التمسك بمطالبها الإصلاحية وتوسع قدراتها الاجتماعية، ومدى قدرتها على إدارة علاقتها وبناء توافق عام حول مضمون الإصلاح السياسي الذي ترغب فيه ومدى توفر الشروط اللازمة لتحقيقه، ومن جهة أخرى هناك فاعل ثاني وهو النخبة السياسية الحاكمة ومدى تجاوبها للمطالب التي قدمتها المعارضة وإذا كانت مقنعة لكي تقوم بها الحكومة وتطبق برنامج إصلاحي حقيقي، أما العوامل الإقليمية فتبرز إيران من خلال دعمها للتنظيمات الشيعية في البحرين وكذلك المسار الإصلاحي السياسي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الصعيد الدولي تبرز واشنطن من خلال دعوتها للنخب الحاكمة في البحرين لإجراء إصلاحات سياسية حقيقية.¹

إذا هذه التفاعلات والاقتراحات هي من ستحدد في الأخير مستقبل هذه الأزمة السياسية ومسار عملية الإصلاح السياسي في البحرين، ولكن يمكن تصور ثلاث سيناريوهات محتملة لتطور الأزمة:

المطلب الأول: سيناريو تراجع الأزمة

أي توصل الطرفين إلى حل وسط يحقق استقرار نسبي داخليا دون حل نهائي للأزمة الطائفية وهذا ما يعطي مجالا لعودة الأزمة من جديد، إذا لا حل نهائي للمشكلة الشيعية في البحرين وإنما يتم إسكاتهم لفترة مؤقتة فقط، لأنه هناك عدم توحيد الرؤى الإصلاحية المطلوبة بين الطرفين حيث الشيعيين يرون أن الإصلاح الحقيقي يمنحهم حقوقهم السياسية والمذهبية والاقتصادية وفق عددهم في المجتمع، أما الحكومة فتري في ذلك تهديد لها لأنهم ذو أغلبية كبيرة وهذا ما ينتج العقدة الشيعية وحلها هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام بين نظرة الطرفين اي الشيعيين والحكام إلى عملية الإصلاح.²

¹ - العرب ، مرجع سابق .

² - المكان نفسه .

ولهذا هذا الاتجاه يراهن على تحول ديمقراطي منضبط أو إصلاح سياسي متدرج يحدد مساره النخبة الحاكمة، كما سيصلون إلى إجراء انتخابات برلمانية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان نسبياً وإعطاء المزيد من الحرية وإبداء الآراء والتعبير، وكذلك توسيع حريات العمل لمنظمات المجتمع المدني وتطور أوضاع المرأة . كما يفترض استمرار المظاهرات والضغوط الداخلية للمطالبة بالإصلاح مع بعض التغييرات في مطالب المعارضة وتساعد نفوذ الجناح المتشدد في الحكم، وبالتالي لا يكون هناك إصلاحات جذرية على النظام السياسي القائم، أو تخلي العائلة الحاكمة عن الحكم، فهدفهم هو الحفاظ على النظام السياسي القائم عن طريق عمليات الإصلاح التدريجي، وكذلك أن يغلب البعد الأمني على البعد السياسي للأزمة أي سيطرة أجهزة الأمن في النهاية.¹

وقد يلجأ النظام السياسي البحريني إلى فتح المجال بشكل متوازن أمام الطائفة الشيعية لتولي بعض المناصب غير الحساسة في الحكومة وإعطائهم حقوق، دون تمييز بينهم والسنة وذلك لتحقيق ما تم طرحه في ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل في 2002 وتحسين المناطق التي يقطنها الشيعة، وكذلك السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية وفق القانون الذي يحكم البحرين كما قد تلجأ الحكومة البحرينية إلى الاستجابة لأحد الخيارات التي قدمتها جمعية الوفاق التي تنص على الدخول في حوار وطني شامل يفضي إلى حكومة وبرلمان منتخبين أو تشكيل حكومة وحدة وطنية يكون للمعارضة نصف حقائبها.²

كما قال ملك البحرين حمد بن عيسى أنه سيحد من عدد الأجانب الذين تمنح لهم الجنسية البحرينية، مؤكداً ضرورة التزام مكتسبي الجنسية بالقانون والروح الوطنية والانتماء، بعد قول الشيعيين أنهم يقومون بمنح جنسيات للقادمين من باكستان والأردن واليمن، خاصة

¹ - المرجع نفسه.

² - احمد سمير القدرة ، المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني 2002 - 2013 ، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر غزة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014)، ص ص.191،192.

إذا كانوا سنين وكذلك يتم تعيينهم في القوات المسلحة وأجهزة الأمن، وبهذا يتم توقيف التجنيس المذهبي وبالتالي يحددون معايير لضبطه¹.

المطلب الثاني : سيناريو تصاعد الأزمة

ويقوم هذا السيناريو على احتمالية تفاقم الأزمة وتراجع الحوار الإصلاحية خاصة مع استمرار الأسرة الحاكمة بتبني النهج التشددية مع المعارضة التي ترفض التنازل أو الحلول الوسطية وتؤمن بضرورة التصعيد ضد النظام خاصة في ظل الدعم الإيراني لها.

كما أنه إذ لم تقم الحكومة بتبني سياسة المحاصصة الطائفية وإعادة توزيع الموارد حسب هذا الأساس فإن عملية التحول الديمقراطي والإصلاح ستتوقف، خاصة إذا تواصل هذا الاستقطاب الطائفي الذي سيتحول إلى صراع خاصة في ظل فشل المبادرات الرامية للحد من الطائفية، واستمرار عمليات الاعتصام داخل المدن الشيعية بنسب متفاوتة بما أدى لانقسام المدن البحرينية إلى مدن أمنة نجح النظام في السيطرة الكاملة عليها، وأخرى غير مستقرة ويسيطر عليها النظام بشكل جزئي، ومدن أخرى تسيطر عليها قوى المعارضة الشيعية، كما أن هذه المعارضة بدأت توصل أصدائها إلى المحافل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لكي يكون هناك تصعيد وضغط خارجي على نظام الحكم، ولكن نظام الحكم قام بإصدار أحكام قضائية ضدهم واستهدف منظمي هذه الاحتجاجات وفصلهم من وظائفهم، كما هدمت السلطات عدد من المساجد الخاصة بهم، وهذا كله اثر على السياسة الداخلية وأثار عدم الاستقرار الداخلي وتصاعد مستويات العنف الطائفي الذي اثر على النمو الاقتصادي أيضا، خاصة في ضل فشل المعارضة في تحقيق أهدافها.²

كما أن احتمالية حدوث هذا السيناريو تزايدت عندما قامت السعودية بالتدخل لصالح النظام القائم ومواصلة تأثيرها على القرار السياسي في البحرين خوفا من حدوث تغير يززع استقرار المناطق الشرقية من السعودية، وكذلك إبعاد الصراع الإقليمي الدولي وانعكاساته

¹ - "ملك البحرين يتعهد بتقييد التجنيس"، في : www.aljazeera.net/new/arabic/2010/12/15/ ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/01) .

² - العرب، مرجع سابق .

ستؤجل فرص الحل خاصة في الحالة السورية التي ستكون متغير رئيسي في الحالة البحرينية، جراء التوجهات القائمة في الحالتين فالسعودية تساند القوى المعارضة للنظام السوري بينما في البحرين تساند النظام السياسي، وإيران من جهتها تدعم النظام السوري ضد المعارضة وأما في البحرين فتدعم إعلاميا وماليا المعارضة الشيعية المناهضة للنظام السياسي وهذا ما يشكل تناقض، فكل واحدة تتخذ مواقفها حسب ما يخدم مصالحها وليس حسب ما يجب أن يكون وما يحقق الاستقرار والوقف من حدة الصراعات الداخلية بين هذه الدول، فكل دولة تدعم الطرف الذي يحقق لها ويجعل خصومها في خطر وفي حالة ضعف وتخوف منها.¹

ولهذا فان هذا السيناريو أثاره السلبية على الاستقرار الداخلي مع احتمالية جر البلاد إلى مستويات اكبر من العنف الطائفي خاصة بعد فشلها في تحقيق أهدافها وتصور النظام الحاكم انه استطاع حسم الأمور لصالحه من خلال بعض التعديلات والإصلاحات التي لم ترتقي إلى المطالب التي تقدمت بها المعارضة ولهذا فإن هذا الاتجاه لا يقدم حل نهائي لهذه الأزمة .

المطلب الثالث : سيناريو انتهاء الأزمة

ونجد فيه مدخلان : المدخل الأول : هو معالجة نظام الحكم للأسباب الحقيقية للأزمة خاصة المشكلات المتعلقة بالشيعية وتطبيق إصلاحات حقيقية . أما المدخل الثاني : هو تراجع قدرة المعارضة على الاستمرار في الاحتجاجات خاصة في حالة انقساماتها الداخلية. وبهذا من خلال المدخلين يمكن تصور أن عملية الإصلاح السياسي ستجبر الحكومة على تطبيق خطة إصلاح حقيقية وتضع شروط جديدة للمعادلة السياسية وصياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس المواطنة بين الفرد والدولة وليس بين الفرد والعائلة أو القبيلة التي ينتمي إليها، خاصة مع عدم توفر البحرين على عائدات نفطية كبيرة كباقي دول الخليج مما يجعلها تتبنى سياسة مختلفة عن بقية الدول لمواجهة هذه الأزمة، ومحاولة وضع إصلاحات جديدة والتي دعا إليها الملك بحيث دعا إلى وضع دستور جديد يعيد تعريف وظيفة السلطة

¹ - القدرة ، مرجع سابق .

التشريعية المنتخبة، وينزع الصلاحيات عن مجلس الشورى المعين، ويسمح بقيام أحزاب سياسية، وإعادة رسم الدوائر بما يعكس الحقائق الديموغرافية الطائفية، والإفراج عن المعتقلين في القضايا السياسية، ووضع مبدأ المواطنة كقاعدة لتوزيع الموارد والقيم السياسية بين المواطن والدولة، وخضوع الجميع للمساءلة حتى وإن كان من الأسرة الحاكمة وبناء شفافية في التعاملات الحكومية المالية، ووضع قوانين مالية واضحة وهذا ما يضمن التحول الحقيقي إلى الديمقراطية في البحرين .¹

كما يفترض هذا السيناريو بدأ حوار وطني بين النظام والقوى السياسية والتيارات الفكرية الأخرى بالتالي الابتعاد عن المناورات السياسية الجانبية التي تساهم في استمرار التوترات، وعدم التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف لعدم تنازل أي طرف عن موقفه، لهذا دعا الحاكم إلى حوار توافقي وطني دون شروط مسبقة،² وتكلف أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب بمتابعة ومشاركة مختلف القوى السياسية فيه ورفع حالة الطوارئ، لكن مع بقاء بعض الصعوبات لتمسك بعض القوى المعارضة بموقفها المعارض لفكرة الحوار وأبرزها جمعية الوفاق، وكذلك تحفظ بعض القوى على إسناد مهمة الحوار إلى رئيس مجلس النواب لرفضه مناقشة الموضوعات المتعلقة بالانتخابات البرلمانية والتعديلات الدستورية مما يعطي نتائج مسبقة لخلاصة الحوار، وإن على الملك قيادة الحوار لأنه الحل الوحيد لحل الأزمة،³ كما أن الحوار لم يشمل القوى المحركة للرأي العام فلم يكن هناك تمثيل لحركة شباب 14 فبراير وحركة حق.⁴

والبعد الآخر في هذا السيناريو قائم على تراجع القدرة السياسية للمعارضة السياسية على الاستمرار في الاحتجاجات لوجود انقسامات فيها، ولعدم تبني وجهات نظر موحدة بين الجميع حول كل القضايا التي يختلفون فيها والمتمثلة في تشكيل حكومة منتخبة والسلطة التشريعية، ونظام الانتخابات وملف التجنيس، وإلى جانب هذا البعد الإقليمي أيضا له دور

¹ - العرب، مرجع سابق .

² - "ملك البحري يدعو إلى حوار وطني لدفع الإصلاح من دون شروط مسبقة"، الحياة (1 يونيو 2011).

³ - "البحرين تكلف رئيس البرلمان قيادة الحوار"، وكالة انباء التقريب (12 يونيو 2011).

⁴ - العرب، مرجع سابق .

في حصر قوة المعارضة في حالة التوصل إلى تسوية تنهي الصراع الإيراني العربي، وتسوية الملف السوري، وكذلك الاتفاق بين أقطار دول المجلس للتوافق حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يخدم مصالح كل الدول الخليجية لمواجهة المشاكل والأخطار مستقبلاً.¹

وبهذا يرى الباحث أن السيناريو الأول القائم على تراجع الأزمة هو الأقرب إلى التحقيق، وقريب أيضا وذلك بالاستناد إلى المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة، لكن السيناريو الثالث هو الأنسب للأزمة البحرينية لأنه يراعي خصوصيات وطبيعة المجتمع البحريني من حيث تنوع التركيبة الديموغرافية والطائفية خاصة، وبهذا يعد هو الخيار الآمن لأنه يخدم نظام الحكم ونظام المعارضة في نفس الوقت، فنظام الحكم يبقى هو مع إجراء بعض التعديلات التي تعطي حقوق أكثر للمعارضة وتضمن لهم العدالة بينهم وبين الطائفة السنية الذين هم أقلية بالنسبة لهم، وبهذا يتم تحقيق الملكية الدستورية والتحول الديمقراطي المطلوب من الجميع .²

إذا يمكن القول أن الأزمة البحرينية ورغم تعدد مصادرها إلا أنها في الأساس أزمة داخلية ناتجة عن احتقان شعبي ضد الحكومة منذ عقود، وذلك جراء الإجراءات التي تتخذها هذه الأخيرة وتحيزها للطائفة السنية على حساب الطائفة الشيعية والمهمشة، مما جعل هذه الفئة تستمد قوتها مما حدث في الدول المجاورة ووقوفها ضد أنظمتها المستبدة للمطالبة بحقوقهم وهذا ما حدث في البحرين حيث طالبو بتحول الى النظام الديمقراطي، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة كرد منها على مطالب هذه الفئة ليست في مستوى التطلعات التي كانوا ينتظرونها، مما يجعل احتمالية إعادة تكرار حدوث هذه الاحتجاجات محتملة .

¹ - المرجع نفسه .

² - القدرة، مرجع سابق .

الإستنتاجات

ثورات الربيع العربي هي محصلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب وجود عوامل خارجية لكن ذات تأثير أقل، وعليه هذه الثورات شكلت أساس التغيير السياسي الذي أدى لاختراق الأنظمة التسلطية في العالم العربي وإسقاطها، وشعور الشعب بالقدرة بالتأثير والتغيير مما زاد ثقتهم بنفسم .

الثورات العربية وليدة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة، نتيجة إخفاق النظم في تسيير شؤونها على جميع المستويات محليا وإقليميا ودوليا .

ظهور المجتمع المدني كقوة مركزية في هذه الثورات خاصة فئة الشباب الذي برز بقوة لأنه احدث تغييرات سياسية في المنطقة العربية، وبالتالي قامت الدول الغربية بتغيير نظرتها السياسية حول منطقة الشرق الأوسط ما أدى إلى نشأة تحالفات جديدة .

بفضل هذه الثورات العربية برزت التيارات الإسلامية في الحياة السياسية في منطقة الوطن العربي، وتم إدماجها بفعالية في الحياة السياسية .

هذه الثورات أعادت صياغة تفاعلات القوى الإقليمية وأدورها خاصة في ظل غياب الدول الفاعلة على الساحة الإقليمية سابقا، وضعف النظام العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، وبروز فاعل جديد كانت فاعليته محدودة ومقتصرة فقط على الدول التي يضمها وهو مجلس التعاون الخليجي وبروز السعودية وقطر كدول فاعلة في هذه الثورات العربية، فالسعودية كانت سياستها غير واضحة اتجاه هذه الثورات، بعكس قطر التي كانت داعمة لها منذ بدايتها .

الدول الخليجية تعاملت مع الأزمة البحرينية على أنها أزمة داخلية، ومنعت أي تدخل فيها لاعتبارهم لها أنها امتداد للنفوذ الإيراني الذي يحاول التدخل في شؤونها الداخلية، وذلك بخلق أزمة طائفية فيها بين الأقلية السنية والأكثرية الشيعية المهمشة وذلك بتحريضها على المطالبة بحقوقها .

الثورات العربية أدخلت الأنظمة السياسية العربية التي حدثت فيها الثورات و ثم إسقاط الأنظمة مرحلة جديدة من إعادة بناء الأنظمة الداخلية وترميمها، مما جعلها بعيدة عن الساحة الإقليمية خاصة دورها المؤثر فيه خصوصا مصر وسورية مما فسح المجال أمام دول أخرى للعب هذا الدور خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قامت بإعادة تشكيل التحالفات العربية الإقليمية، وكذلك ألغت الانقسام المعتاد بين محور الاعتدال والممانعة الذي كان سائدا فيما مضى .

بفعل الثورات العربية يكاد ينتقل مركز الثقل العربي سياسيا وجغرافيا إلى الخليج العربي، خاصة بعدما انتقل اقتصاديا بفضل ثروتها النفطية الهائلة، وأيضا إعلاميا عن طريق قنواتها الجزيرة التي أصبحت ضمن القنوات الأولى عالميا منذ سنوات .

بعد موجة الاحتجاجات التي حدثت في الدول الخليجية سعت معظم الدول مجلس التعاون إلى بناء سياسات جديدة، والقيام بمبادرات جريئة وإصلاحات إستباقية تحول دون سقوط اي من أنظمتها، وكذلك استخدامها لقوات درع الجريئة في البحرين لإثبات أنها تملك قوة دفاعية لردع أي اعتداء تتعرض له دول الخليج .

الواقع السياسي والانقسام الطائفي والتدخلات الخارجية قد أثرت على حالة الاستقرار في البحرين فتعرضت لموجة من الحركات الاجتماعية، وكذلك إصدار الدستور المعدل لبعض العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية اثر على مسيرة التحول الديمقراطي، وبالتالي التأخر من التحول إلى ملكية دستورية، وكذلك انعدام الثقة بين نظام الحكم والمعارضة وملف التجنيس السياسي القائم على المذهب المتبع، كل هذا عزز حالة الانقسام الطائفي الذي كان كذلك فيما بق أحد أسباب التوتر المستمر في المملكة .

التركيبة السكانية للمجتمع البحريني هي ذات تفاوت طبقي وانقسام طائفي بين أقلية سنية وأكثريّة شيعة، مما أنتج حالة من التميز الطائفي الذي انعكس على كافة مناحي الحياة خاصة الحريات الدينية من خلال وضع قيود عليها، وارتفاع معدل البطالة تحديدا بين أبناء الطائفة

الشيوعية، وهذا ما أدى إلى عدم الاستقرار واندلاع الحركات الاحتجاجية مطلع 2011، حيث قامت قوى المعارضة السياسي بوضع وثيقة عرفت بوثيقة المنامة تضم مطالبها، التي تعتبر في معظمها مطالب مشروعة ومنسجمة مع ما أعلنه ولي العهد من مبادئ سير المملكة .

معظم التحولات التي شهدتها النظام الإقليمي والدولي أثرت على مكانة القوى السياسية الفاعلة في المنطقة العربية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- 1- ابي عاد، ناجي و جرينون، ميشيل. النزاع وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط "الناس، النفط، التهديدات الأمنية عمان: ترجمة: محمد البخار. دار الأهلية، 1999 .
- 2- السيد، خالد عبد الرحيم. دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي. الدوحة قطر: دار الشرق للطباعة والنشر، ط.1، 2013.
- 3- شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر : 1997 .
- 4- علوش، ناجي. الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.
- 5- الكوكي، يحي احمد. الشرق الأوسط وصراع العولمة. لبنان : دار النهضة، ط.1، 2002.
- 6- هنتنغتون، صامويل. الموجة الثالثة و التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993 .

المجلات والدوريات والجرائد :

- 7- " احتجاجات تطالب بالإصلاح السياسي وزيادة الأجور في سلطنة عمان." الأهرام ، 20 فبراير 2011 .
- 8- " إشادة أمريكية بخطوات البحرين نحو الحوار." الإتحاد، أبوظبي، 24 فبراير 2011.
- 9- " البحرين تقاضي صحيفة بريطانية بتهم تشويه السمعة." النهار، الكويت، 16 يونيو 2011.
- 10- " البحرين: اعتقال معارضين وتزايد الإنتقادات الدولية." بي بي سي عربي، 17 مارس 2011 .
- 11- " النقابات البحرينية تدعو لإضراب احتجاجا على فصل مئات العمال." النهار، الكويت، 7 ابريل 2011 .

- 12- " قتل خلال تشييع آخر والوفاء تعلق عضويتها في البرلمان. " الخليج، 16 فيفري 2011 .
- 13- " ملك البحري يدعو إلى حوار وطني لدفع الإصلاح من دون شروط مسبقة. " الحياة ، 1 يونيو 2011 .
- 14- " واشنطن :قمع الشيعة بالبحرين كان سيدفعهم للتطرف. " الشرق الأوسط ، لندن، 21 فيفري 2011 .
- 15- "النقابات البحرينية تدعو لإضراب احتجاجا على فصل مئات العمال. " النهار، الكويت، 7 ابريل 2011 .
- 16- "ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي. " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998 .
- 17- "جمعية الوفاق تدعو الى ملكية دستورية. " الحياة، لندن، 17 فيفري 2011 .
- 18- "خلفا لانتقادات مفتى المملكة للمظاهرات: رجل دين سعودى يدعو للإصلاح. " الجزيرة نت، 06 فيفري 2011 .
- 19- "رفع الحد الأدنى للأجور فى عمان. " الخليج، 16 فيفري 2011 .
- 20- "ملك البحرين يأسف لوفاة متظاهرين ويأمر بالتحقيق. " الإتحاد، ابوظبي، 16 فيفري 2011 .
- 21- "ولي عهد البحرين يأمر بسحب الجيش وقوى الأمن من الشوارع. " الخليج، الشارقة، 20 فيفري 2011 .
- 22- أبو هلال، فراس. "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات. " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011 .
- 23- ادريس، محمد السعيد. "مصر وإيران والنظام الإقليمي – الإطار التاريخي. " الأهرام، 4 أغسطس 2015 .
- 24- البحرين تكلف رئيس البرلمان قيادة الحوار. " وكالة انباء التقريب، 12 يونيو 2011 .
- 25- الجاسر، حمد. " الكويت: تظاهرة الوثيقة تحدد الطقس الحار والغبار ورئيس الحكومة. " الحياة، 12 جوان 2011 .
- 26- الجاسر، حمد. " المعارضة الكويتية لاستجواب وزير الداخلية. " الحياة، 13 جانفي 2011 .
- 27- حسين، غازي. " الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية. " اتحاد كتاب العرب، 2005 .
- 28- حسين، غازي. " النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي. " موقع فلسطيني
- 29- السيد، مازن. " شباب فيسبوك فى مواجهة «الشوزن» والمعادلة الصعبة: البحرين عند الموعد هل تهب رياح الثورة العربية فى الخليج. " السفير (اللبنانية)، 14-2-2011.
- 30- شحاتة، دينا. وحيد، مريم. " محركات التغيير فى العالم العربي. " السياسة الدولية، ع.184، 1 ابريل 2011 .
- 31- عبد الخالق، عبد الله. " النظام الاقليمي الخليجي. " السياسة الدولية، الاهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية، ع.114 ، 1993 .
- 32- عبد الفتاح، نبيل. " الثورة والاندماج الوطني. " جريدة الأهرام الرقمية، 1 يوليو 2013.
- 33- عبد المنعم مسعد، نيفين. (محرر) "التحولات الديمقراطية في الوطن العربي. " مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993 .
- 34- عبدالخالق، عبدالله. "الربيع العربى- وجهة نظر من الخليج العربى. " المستقبل العربى، العدد 391، سبتمبر 2011 .
- 35- العبدلي، ساجد. " تظاهراتنا المختطفة. " الجريدة، الكويت، 26 مايو 2011.
- 36- عريب، امال. " مضيق هرمز... الأهمية الإستراتيجية والبدائل. " مجلة العامل، ع.514، 03 ماي 2012 .

- 37- عز العرب، محمد. و الباسوسي، أحمد زكريا. " الفضاءات المفتوحة :التأثيرات السياسية للإنترنت في المنطقة العربية."، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، 11 مارس 2013.
- 38- عز العرب، محمد. "الازمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية." كراسات إستراتيجية .
- 39- عوض، ابراهيم. " الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي، دراسة مقارنة للجزائر والأردن." في نيفين عبد المنعم مسعد .
- 40- فوكوياما، فرانسيس. "الثقة الفصائل الإجتماعية وتحقيق الإزدهار "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1988 .
- 41- الكتبي، ابتسام. "قضية المواطنة في دول الخليج." في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008 .
- 42- المرهون، عبد الجليل. " أمن الخليج من منور بنيوي." الرياض، ع.16608، 10 ديسمبر 2013.
- 43- المرهون، عبد الجليل زيد. " حركة 14 فبراير في البحرين الوجهة والمسار." الجزيرة نت، 2 مارس 2011.
- 44- منور، هشام. " الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي." الألوكة الثقافية، 31 جويلية 2007 .
- 45- وادي، عبد الحكيم. "انعكاسات الربيع العربي على الدبلوماسية العربية –الاسباب والمبررات-." مركز رانشيل ، 03 فيفري 2014.
- 46- ولي عهد البحرين يعد بحوار وطني فور عودة الهدوء." الخليج، الشارقة، 19 فبراير 2011 .

الرسائل الجامعية :

- 47- زريق، نفيسة. عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008 .
- 48- ساعو، وليدة. الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية –دراسة حالة سورية- ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013 .
- 49- الشمري، عبد المحسن لافي. مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم ، 2012/2011 .
- 50- العساف، بيان. إنعكاسات الأمن المائي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين ، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، جويلية 2005 .
- 51- العفيفي، محمود حسن. مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم السياسية، 2012 .
- 52- العواد، مساعد ناصر الجاسم. نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبتترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط ، جامعة الملك سعود الرياض .
- 53- غنام المطيري، واضحة ذبيان. دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج العربي ، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم السياسية، 2010-2011 .

- 54- القدرة، احمد سمير. المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني 2002-2013 ، اطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر غزة : كلية الاداب والعلوم الانسانية، 2014 .
- 55- كبير، سيد احمد. التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء (1989-2013) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014 .

المواقع الإلكترونية :

- 56- "البحرين الأولى عربيا في محو الأمية"، في : http://209.235.200.201/~albiladp/news_inner.php?nid=94481&cat=1 تاريخ الإطلاع: (2015/11/18) .
- 57- القوي، ايمن. "أهم حراك سعودي في 2011م: الإضراب"، في : <http://www.almqaal.com> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16)
- 58- "اتتلاف الشباب الأحرار" السعودي يتبنى الدعوة الي "ثورة غضب"، في : <http://www.al-akhbar.com/node/5265> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16).
- 59- "استجابة محدودة من قابوس للمتظاهرين"، في : <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/26/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%8A%D9%86> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16) .
- 60- الأمير نايف، بن عبد العزيز. "الشعب السعودي اثبت للعالم كله أنه في قمة تلاحمه مع قيادته"، في : <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/13/141270.html> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16).
- 61- ابو عشمة، علي. " مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الراهنة، " في : <http://fairforum.org/researche/> الف-العربية-الاقتصادية-العلاقات-مستقبل/ ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/20).

- 62- الكعبي، ماجد مصبح فتحي. " لمحات من تاريخ الخليج لدول مجلس التعاون الخليجي"، في : <http://www.sez.ae/vb/showthread.php?t=84524> ، تاريخ الاطلاع: (2015/02/05) .
- 63- الفاضل، محمد الحسن عبد الرحمن. " العلاقات بين الدول العربية بعد الثورات، " في : <http://www.facebook.com/shbktKyAmSySwdanAlakhbaryt/posts/4825> 516052241192mref=messagebubble ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/18).
- 64- ابوحبله، على. " الصراعات الاقليمية والدولية انعكاس للصراع بين مجلس دول التعاون الخليجي، " في : <http://www.qudsnet.com/news/view/267896/> /الصراعات-الاقليمية-والدولية-انعكاس للصراع بين-مجلس-دول-التعاون-الخليجي ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/24).
- 65- ادريس، محمد السعيد. " مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في انماط التفاعلات، " في : digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?serial=859878&part=2 ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/18).
- 66- المطيري، مويضي. "اثار اضطرابات الدول العربية على الاقتصاد الخليجي محدودة،" في : www.aleqt.com/2013/11/12/article_799202.htm ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/20).
- 67- الشيوخ، محمد. "انعكاسات الثورات العربية على الاصلاح السياسي في الطن العربي،" في : <http://www.middle-east-online.com/?id=147764> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/16) .
- 68- العكلوك، فرج. " السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، " في : Studies.aljazeera.net/reports/2011/07/2011723.71850917103.htm ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/18).
- 69- آياس، عبد الرحمن. " قطر والربيع العربي، " في : <http://lb.boell.org/en/2014/03/03qtr-wlrby-lrby> ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/18).
- 70- "استقرار معدل البطالة في البحرين عند 3.7% في المئة،" في : <http://elaph.com/Web/Economics/2011/7/672764.html?entry=articleRel> ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/18) .

- 71- بويبية، نبيل. " منطقة الشرق الأوسط ثورات الربيع العربي اقتصاديات، " في :
<https://sites.google.com/site/unisp21/alaqtsad-alamryky-azmte-tkhfyd-altsnfyf-alaytmany/almjmwte-alasyawte-mkhawf-mn-anhayrat-jdydte/mntqte-alshrqalawst-thwrat-alrby-aqtsadyat> ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/20).
- 72- حيد، علي. " الثورات العربية الأسباب والسيناريوهات المحتملة، " في :
www.dirasat-aclp.org/arabic/files/Ali_Haider_Kitab_Dirasat_2011.pdf ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/19).
- 73- حسين، خليل. " نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام، " في :
drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/bolg-psot_1982.html ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/05).
- 74- حرمل، جبران صالح علي. " ثورات الربيع العربي ... رؤية تحليلية في ضوء فروض ونظرية الثورات والواقع وسيناريوهات المستقبل " في :
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/19).
- 75- سعود، فهد. والعرب، محمد. " البحرين تتهم قنوات المنار وأهل البيت بإثارة النعرات الطائفية"، في :
<http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/19/142221.html> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/18) .
- 76- سعيد، احمد. واخرون. " ازمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، " في :
<http://www.mesc.com.jo/CrisisTeamReports/8.pdf> ، تاريخ الاطلاع: (2015/10/19).
- 77- شباب البحرين ، "ثورة 14 فبراير في البحرين"، في :
https://www.facebook.com/TrueRoyalDemocracy/info?tab=page_info ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/17) .
- 78- عز العرب، محمد. "لماذا لم تعد الإحتجاجات البحرينية "الإستثناء" في الربيع العربي،" في :
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=66> ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/17) .
- 79- فتحي، أحمد. " الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية، " في :
www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=20263 ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/05).
- 80- " كلنتون تقول ان الولايات المتحدة تحت البحرين على الحوار"، في :
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE72I0VN20110319> ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/18) .

- 81- موسوعة مقاتل الصحراء، "شبه الجزيرة العربية"، في :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/jazeeraara/sec01.doc_cvt.htm ، تاريخ الاطلاع: (2015/02/18).
- 82- "مجلس التعاون يعبر الى العقد الرابع"، في : gcc-
invention.org/news_details.php?sid=7 ، تاريخ الإطلاع: (2015/12/06).
- 83- مركز الخليج لسياسات التنمية ، "الخليج 2013 : الثابت والمتحول-التطورات السياسية في السعودية-، " في :
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=178&Itemid=440 ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/16).
- 84- منظمة العفو الدولية، "تظاهرة سعودية تسلط الضوء على سنة من انعدام التحقيق بشأن قتلى الاحتجاجات"، في :
<http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-demonstration-highlights-year-failure-investigate-protest-deaths-2012-11-08> ، تاريخ الإطلاع: (2015/11/16).
- 85- "ملك البحرين يتعهد لأول مرة بمراجعة التجنيس"، في :
http://arabic.cnn.com/2010/middle_east/12/14/bahrain.king/index.html ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/18).
- 86- "ملك البحرين يتعهد بتقيد التجنيس"، في :
www.aljazeera.net/new/arabic/2010/12/15/ ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/01).
- 87- "ولي عهد البحرين يدعو الشعب للتهدة ويسحب الجيش"، في :
http://archive.arabic.cnn.com/2011/middle_east/2/19/obama.bahrain/index.html ، تاريخ الاطلاع: (2015/11/11).

المراجع الأجنبية :

- 88- Joanna Turnbull, (eds.), **Oxford Word power Dictionary** Oxford: Oxford University Press, 3rd edn, 2006 .

- 89- Joleen Steyn Kotze, **Theory Building and Democracy : an Appraisal and Analysis of the Consolidation of Democracy Theory**, Doctorat Thesis, University of South Africa, November 2010 .
- 90- Laura Neach and Jean Heg, “ Generational change in Foreign policy Analysis,” in Laura Neack and all.(eds), **Foreign policy Analysis** , New Jersey : prentice Hall, 1995 .

الملخص

عملت ثورات الربيع العربي على الإطاحة بالإنظمة المستبدة وهذا أعطى مساحة من الحرية، أتاحت الفرصة لقوى كانت مقموعة فى السابق لتتنشط فى المجال السياسى والاجتماعى.

كما تتمحور الدراسة حول تحليل العلاقة بين متغيرات الأنماط والتفاعلات السياسية وأثرها على التغيير السياسى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، وذلك من خلال التعرف على التفاعلات السياسية وبيان دورها كمتغيرات لإحداث عملية التغيير السياسى فى الوطن العربى، وتحليل الأنماط التى أتبعته أثناء ثورات الربيع العربى والتحول السياسى الديمقراطى فى الوطن العربى، على اعتبار أن لهذا الواقع العربى خصوصياته الحضارية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما أن هذه الدراسة ستنميز عن غيرها من الدراسات السابقة فى كونها تعالج واقع توازن القوى فى الشرق الأوسط فى ظل التغيرات السياسية التى طرأت بدءاً من 2010 . وما لحقته من تغيرات فى بعض الأنظمة العربية بفعل الاحتجاجات الشعبية كثورات الربيع العربى، التى أدت إلى بروز دور لقوى إقليمية عربية كدول مجلس التعاون الخليجى وازدادت فاعليتها وذلك حماية دولها من هذه الموجة من الاحتجاجات .

وعليه تمت دراسة أهم المتغيرات السياسية والاجتماعية، وكيف أثرت على عمل النظام السياسى البحرينى، سواء كانت متغيرات داخلية أو متغيرات إقليمية ودولية.

وقد رصدت الدراسة الحراك الشعبى منذ مطلع عام 2010، للتعرف على طبيعة مطالب القوى السياسية، وتوضيح كيف أثرت التحولات التى حدثت فى النظامين: الإقليمى والدولى، على كل من النظام السياسى والمعارضة. ثم طرحت الدراسة ثلاث سيناريوهات لمستقبل النظام السياسى البحرينى فى ضوء كافة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

Resumé

Les révolutions du printemps arabe ont contribué à renverser les systèmes dictatoriaux, action qui a résulté un théâtre pour la liberté, ainsi certaines parties opprimées ont pu participer au processus politique et social.

L'étude se concentre sur l'analyse de la relation des différents facteurs politiques et de leur influence sur le changement politique et démocratique dans le monde arabe, cela à travers la connaissance de l'interaction politique et son rôle comme facteur dans le processus de démocratisation du monde arabe, tout en prenant en considération les spécificités civilisationnelles, économiques, politiques, culturelles et sociales de cette région.

Aussi, cette étude se différenciera des autres études par sa généralité, sachant qu'elle englobera la situation d'équilibre des puissances au Moyen Orient dans le contexte des changements politiques de 2010, et de tous les changements subis par certains systèmes arabes de par les contestations populaires qu'ils ont connus à travers les révolutions arabes, qui à terme, a contribué à la naissance de nouveaux rôles régionaux arabes comme celui du Conseil de Coopération du Golfe qui veut se protéger de la propagation des contestations à leur pays.

De ce fait, l'étude s'est consacrée aux différents facteurs politiques et sociaux, et comment elle ont pu influencer sur le développement du système politique du Bahreïn que ce soit sur le plan intérieur ou régional ou international.

L'étude a analysé les changements populaires depuis 2010 pour étudier la nature de leurs demandes des puissances politiques, et connaître comment les changements des systèmes régionaux et internationaux ont pu influencer sur le système politique ou au niveau des parties contestataires puis l'étude a fait trois scénarios pour l'avenir du système politique du Bahreïn dans le contexte de tous les facteurs locaux, régionaux et internationaux.